الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

ميدان: العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830م–1954م)

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830م–1954م)

آثار مجازر 8ماي 1945 م على المقاومة السياسية وانطلاقة الثورة التحريرية 1954م

إعداد:
– عاشور بوطبة
– مراد رحالي

إشراف:
–أ. د فركوس صالح

نوقشت بتاريخ: 03/06/ 2026م أمام اللجنة المتكونة من السادة

د. زيتوني بلال	**جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج**	**رئيسا**
أ.د. فركوس صالح	**جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج**	**مشرفا ومقررا**
د. جبري عمر	**جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج**	**ممتحنا**

السنة الجامعية

2026/2025 م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى على توفيقه وإعانته لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ الدكتور **فركوس صالح**، الذي كان خير موجّه وناصح، بما قدمه من دعم علمي وتوجيهات قيّمة وملاحظات سديدة، كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا البحث وإخراجه في صورته الحالية.

فقد تميز بسعة علمه، ورحابة صدره، وحرصه الدائم على تشجيع البحث العلمي وغرس روح الاجتهاد والمثابرة، فكان مثال الأستاذ القدير والمشرف الحكيم.

كما لا يسعني إلا أن أعبر له عن بالغ الاحترام والتقدير لما بذله من وقت وجهد، سائلًا المولى عز وجل أن يجزيه خير الجزاء، وأن يبارك في علمه وعمله، ويديم عليه الصحة والعافية، وأن يجعل ما يقدمه في ميزان حسناته.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان.

ا هـد ا ء

إلى من كانوا سندي ودعمي في كل مراحل حياتي...

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله.

إلى كل من علّمني حرفًا وأنار لي طريق العلم والمعرفة.

إلى كل الأحبة والأصدقاء الذين شجعوني وساندوني.

أهدي هذا العمل المتواضع، راجيًا أن يكون ثمرة جهدٍ نافع.

بوطبة عاشور

رحالي مراد

- **الشكر والعرفان**
- **الاهداء**

قائمة المحتويات

مقدمة. ..... أ

1. الإشكالية ..... أ

2. أسباب اختيار الموضوع ..... ب

3. أهداف الدراسة ..... ت

4. المنهج المتبع ..... ت

5. خطة البحث ..... ت

7. الصعوبات ..... ج

الفصل الأول: الخلفيات لمجازر 8 ماي 1945م وبروز الوعي الوطني الجزائري

أولا: الخلفيات السياسية 3

1- حركة الأمير خالد 3

2- من نجم شمال افريقيا إلى حزب الشعب 10

3- جمعية العلماء المسلمين 12

4- الحزب الشيوعي الجزائري 15

ثانيا: الخلفيات العسكرية 21

1- المقاومة الشعبية (مقاومة المقراني نموذجا) 21

2- القوانين الإستثنائية (قانون التجنيد الإجباري، مشروع بلوم فيوليت) 26

3 - الوعود الفرنسية للجزائريين في العرب العالمية الأولى والثانية 37

4 - نكث الوعود بعد الحرب العالمية الأولى والثانية 38

ثالثا: الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية 38

1- الأوضاع الإقتصادية في الجزائر قبل1945 م 38

2- الأوضاع الاجتماعية في الجزائر 41

خاتمة الفصل 43

الفصل الثاني:مجازر 8 ماي 1945م

أولا: أوضاع منطقة سطيف، قالمة وخراطة قبيل 08 ماي 1945م 46

ثانيا: جرائم 8 ماي 1945م في سطيف 51

1. **التحضير للمظاهرات وتنظيمها** 53
2. **انطلاق المظاهرات في مدينة سطيف** 54
3. **التدخل الاستعماري وتغيير مسار الأحداث** 54
4. **توسع الأحداث داخل مدينة سطيف** 55
5. **امتداد الأحداث إلى المناطق المجاورة** 55

ثالثا: جرائم 8 ماي 1945م في قالمة 56

1. **السياق التاريخي والسياسي للأحداث في قالمة** 58
2. **اندلاع المظاهرات في قالمة يوم 8 ماي 1945م** 58
3. **تصاعد القمع الاستعماري في قالمة** 59
4. **امتداد العنف إلى المناطق الريفية حول قالمة** 59
5. **طبيعة الجرائم الاستعمارية في قالمة** 60

رابعا: احصائيات لجرائم الابادة الاستعمارية 61

2. **اندلاع المظاهرات في خراطة** 62
3. **التدخل العسكري وتحول الأحداث** 62
4. **فرض الطوق الأمني والسيطرة على المنطقة** 63
5. **حملات التمشيط في المناطق الجبلية** 63
6. **طبيعة القمع الاستعماري في خراطة** 63
7. **الأثر السياسي والاجتماعي للأحداث** 64

خامسا: حجم الابادة الاستعمارية 64

1. **قتل أفراد الجماعة** 65
2. **إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة** 66
3. **إخضاع جماعة عمدا لأحوال معيشية بقصد إهلاكها كليا أو جزئيا:** 66

4. حجم الإبادة الاستعمارية في الجزائر (8 ماي 1945م) – سطيف، قالمة، خراطة 67
خلاصة الفصل 70

الفصل الثالث: أثار مجازر 8 ماي 1945م

أولا: أزمة الحركة الوطنية 1947 م 73
1. نتائج المجازر على الحركة الوطنية 73
2. دستور 1947 م (القانون الأساسي) 77
3. أزمة انتخابات 1948م 85
ثانيا: تأسيس المنظمة الخاصة 89
1. ظروف التأسيس 89
2. نشاطاتها وعملياتها 91
3. اكتشافها 97
ثالثا: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية 112
1. طبيعة الأزمة 112
2. صراع مصالي والمركزيين 113
3. نتائجها 114
4. أثرها: بروز التيار الثوري 115
رابعا: اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1954م 116
1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل 116
2. التحضير للعمل المسلح 119
3. بيان اول نوفمبر 1954م: الاعلان الرسمي لانطلاق الثورة 121
خلاصة الفصل 124
خاتمة 126
قائمة المصادر والمراجع 128

المقدمة

مقدمة

شكّلت مجازر 8 ماي 1945م منعطفًا حاسمًا في التاريخ الجزائري المعاصر، إذ لم تكن مجرد أحداث دموية معزولة، بل مثّلت نقطة تحول عميقة في مسار الحركة الوطنية وفي طبيعة العلاقة بين الشعب الجزائري والسلطة الاستعمارية الفرنسية. فقد خرج الجزائريون في هذا التاريخ في مظاهرات سلمية واسعة بمدن سطيف وقالمة وخراطة وغيرها، مطالبين بالحرية والوفاء بوعود فرنسا بعد مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية، غير أن الرد الاستعماري جاء عنيفًا وغير مسبوق، حيث واجهت القوات الفرنسية هذه الاحتجاجات بمجازر جماعية خلفت آلاف الضحايا من المدنيين العزّل.

وقد أدّت هذه الأحداث إلى صدمة قوية داخل المجتمع الجزائري، إذ تبيّن من خلالها أن السياسة الاستعمارية لا تقبل الإصلاح ولا الاستجابة للمطالب السياسية المشروعة، مهما كانت سلمية أو معتدلة، كما كشفت المجازر حدود العمل السياسي التقليدي الذي تبنّته الأحزاب الوطنية في تلك المرحلة، وأبرزت عجزه عن تحقيق الاستقلال أو حتى نيل الحقوق الأساسية، مما دفع العديد من المناضلين إلى إعادة النظر في أساليب النضال والبحث عن بدائل أكثر جذرية وفعالية.

ومن هنا، بدأت تتبلور تدريجيًا قناعة جديدة داخل التيار الوطني مفادها أن الاستعمار الفرنسي لا يمكن مواجهته إلا عبر الكفاح المسلح، وهو ما مهّد لاحقًا لمرحلة التحضير الثوري التي قادها جيل جديد من المناضلين، انتهت بإعلان اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954م. لذلك يمكن اعتبار مجازر 8 ماي 1945م الشرارة الفكرية والسياسية التي أعادت تشكيل الوعي الوطني، ودفعت بالحركة الوطنية من طور المطالبة بالإصلاحات إلى طور المطالبة بالاستقلال الكامل.

1.الإشكالية

ماهي الخلفيات والسياقات التاريخية لانفجار احداث 8 ماي 1945م؟

- **التساؤلات الفرعية:**

هذه الإشكالية الكبرى تفرعت عنها العناصر التالية:

1-ما هي الخلفيات والسياقات التاريخية التي سبقت ومحدث لانفجار أحداث 8 ماي 1945م

2- ما هي طبيعة السياسة الإستعمارية المتبعة في مواجهة المظاهرات السلمية، وكيف تجسد البعد الإجرامي للمجازر؟

2-كيف انعكست آثار المجازر على مسار المقاومة السياسية في مرحلتها الأخيرة، وكيف تحولت تلك الآثار إلى وقود فكري ومادي لاندلاع ثورة 1 نوفمبر 1954م؟

2. أسباب اختيار الموضوع

- **الأسباب الذاتية**

- الرغبة في البحث في مجازر 8 ماي 1945م التي غيرت مجدى المقاومة الوطنية من العمل السياسي إلى العمل المسلح.
- الإهتمام الشخصي بدراسة سيكولوجية وتطور الفكر السياسي للنخبة الجزائرية، وكيف تحولت الصدمة والإضطهاد الاستعماري الى قوة دافعة وعقيدة ثورية تبتك خيار الكفاح المسلح.

- **الأسباب الموضوعية**

- رصد الأبعاد الحقيقية لسياسة الإبادة والترهيب الذي مارسه المستعمر الفرنسي في 8 ماي 1945م ، ليس فقط كحدث مأساوي، بل كاستراتيجية فرنسية فاشلة كان لها أثر عكسي ، حيث وحدت الصف الجزائري بدلاً من تفريقه.

- المساهمة في إثراء البحث التاريخي الأكاديمي بدراسة تجمع بين التاريخ السياسي (المقاومة والحركة الوطنية) والتاريخ العسكري (إنطلاقة الثورة)، وتوفير مرجع علمي للطلبة والباحثين المهتمين بهذا المنعطف التاريخي.

3. أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على المتعرج الحاسم لتاريخ الجزائر المعاصر المتمثل في مجازر 8 ماي 1945م، وتوثيق طبيعة الجرائم وسياسة الإبادة الجماعية التي ارتكبها المستعمر الفرنسي في سطيف وقالمة وخراطة.
- إبراز الدور المحوري والإرتباط المباشر للمجازر في تبلور التيار الثوري، وتتبع المسار التاريخي الذي قاد النخبة من العمل السياسي الى التخطيط والتحضير الفعلي للكفاح المسلح الذي تجسد في ثورة أول توفير 1954م.

4. المنهج المتبع

- . المنهج التاريخي، لتتبع واسترداد الأحداث التاريخية وسياقاتها الزمنية من الخلفيات إلى النتائج.
- – المنهج الوصفي التحليلي والوصف مجريات مجازر 8 ماي 1945م بدقة، وتحليل تداعياتها وأثرها في توجيه الحركة الوطنية نحو العمل المسلح.

5. خطة البحث

للإجابة على إشكالية الدراسة وضبط محاورها ، ثم تقسيم هذه المذكرة وفق خطة متكاملة تشمل ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة ومتبوعة بخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

– الفصل الأول، وخصص لدراسة الخلفيات الشاملة المجازرة ماي 1945م و بروز الوعي الوطني الجزائري، حيث تم التعرف فيه على الأوضاع السياسية والعسكرية والسياسية والإقتصادية التي سبقت الأحداث

الفصل الثاني، وتناول مجازر 8 ماي 19 من خلال رصد أوضاع ومحريات المظاهرات السلمية في مناطق (سطيف، قالمة ، خراطة) وتحليل طبيعة السياسة القمعية وحجم الإجادة الجماعية المرتكبة.

– الفصل الثالث، واستعرتى أثار مجازر 8 ماي 1945م على مسار المقاومة الوطنية، حيث تم تتبع الأزمة السياسية للحركة، وتأسيس المنظمة الخاصة، وصولاً الى حتمية الإنطلاقة الثورية المسلحة وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954م.

أهمية الموضوع:

أهمية هذا الموضوع ترتكز ابراز مجازر 8 ماي 1945 م كمنعرج حاسم ومحطة مفصلية أنهت النضال السياسي السلمي وأقنعت الشعب الجزائري بحتمية الكفاح المسلح لانتزاع الاستقلال.

6. الدراسات السابقة

لإنجاز هذا الموضوع اعقدنا على مجموعة من المصادر والمراجع بالعربية والفرنسية وتذكر منها:

- بن العڤون عبد الرحمن ابراهيم. الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر. ج3 المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1986
- ناصر الدين سعيدوني، أحداث ماي 1954م ، ذكريات وتضحيات جسيمة وعبرة وكفاح مرير الذاكرة" العدد الثاني ، الجزائر، 1995

المراجع الفرنسية:

- Benjamin Stora: Messali Haj (1898-1974) pionnier du Nationalisme Algérien, éditions l' Harmattan Paris 1982
- berbéro-Nationalistes: quand le "Zaim" est conteste, Réflexions, Messali Hadj 1898-1998 parcours et C.N.E.R.M.N.R.1 Novembre 1954م, Alger 1999,

حاولنا ان نستفيد من كثير من المصادر والمراجع والوثائق الارشيفية.

7. الصعوبات

رغم الأهمية البالغة للموضوع، الا أن مسار إعداد هذه المذكرة لم يقل من بعض الصعوبات، حاجة الموضوع الملحة المجال أوسع من أجل الوصول الى الوثائق التاريخية العامة في الأرشية الداخلي والخارجي (خاصة الأرشيف الفرنسية المتعلق بالمجازر).

قصر المدة ضيق الوقت وهو ما يشكل عائقاً أمام البحث التاريخي الذي يتطلب وقتا أطول للإحاطة الكاملة بالمادة العلمية.

الفصل الأول
الخلفيات لمجازر 8 ماي 1945 وبروز الوعي الوطني الجزائري

يُعدّ فهم مجازر 8 ماي 1945م في الجزائر مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا باستحضار مختلف الخلفيات التي سبقتها، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية واجتماعية، إذ لا يمكن اعتبار هذه المجازر حدثًا معزولًا عن السياق التاريخي العام الذي عاشته الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي، فقد شهدت البلاد خلال النصف الأول من القرن العشرين تطورًا ملحوظًا في بنية الحركة الوطنية من خلال بروز تيارات سياسية متعددة، مثل حركة الأمير خالد، ونجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين، إضافة إلى الحزب الشيوعي الجزائري، وكلها ساهمت بدرجات متفاوتة في بلورة الوعي الوطني والمطالبة بالحقوق السياسية.

كما ارتبطت هذه الخلفيات بالواقع العسكري الذي فرضه الاستعمار، سواء من خلال القوانين الاستثنائية كالتجنيد الإجباري ومشروع بلوم فيوليت، أو من خلال التجارب السابقة للمقاومة الشعبية المسلحة، والتي أكدت استمرار روح التحدي لدى الشعب الجزائري رغم القمع. وإلى جانب ذلك، لعبت الوعود الفرنسية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم نكثها لاحقًا، دورًا كبيرًا في تعميق الشعور بخيبة الأمل وفقدان الثقة في السلطات الاستعمارية.

ولا يمكن إغفال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشها الجزائريون، والمتمثلة في الفقر والتهميش والتمييز الاستعماري، والتي ساهمت بدورها في تأجيج الاحتقان الشعبي وتوسيع قاعدة المعارضة ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى تحليل مختلف هذه الخلفيات لفهم السياق العام الذي مهد لمجازر 8 ماي 1945م وما ترتب عنها من تحولات عميقة في مسار الحركة الوطنية.

أولا: الخلفيات السياسية

1- حركة الأمير خالد

تجد الإشارة إلى الفترة الممتدة بين (1919م-1921م) ، كانت عامرة بالأحداث ومنها انعقاد مؤتمر الصلح بباريس، وحركة الكومنترن في فرنسا والمستعمرات بعد نجاح الثورة الشيوعية وحركة عم الأمير عبد المالك الذي كان ما يزال ثائراً بالمغرب ضد فرنسا ، ثم إصلاحات 04 فبراير، والتي كان لها تأثيرات كبيرة على الجزائريين.[1]

أ. قوانين 04 فيفري 1919م

انتهت الحرب الكبرى، ورأت فرنسا أنه لابد من عمل شيء للجزائريين من قبيل ذر الرماد في العيون على الأقل، فأصدرت قوانين 04 فيفري م1919م، تلغي بها أكثر القوانين الأنديجين، وتسوي فيها بين سائر السكان من حيث الضرائب، حيث كان الجزائريون يدفعون أكثر من الأوربيين، وكانت عليهم إلى جانب ذلك ضرائب خاصة بهم، أما من ناحية الحقوق السياسية فقد اكتفت قوانين 04 فيفري بزيارة عدد الناخبين الجزائريين، بعدما كانوا في دائرة خاصة ضيقة، لا يشارك فيها إلا التجار وأصحاب الأملاك، وقد خيبت هذه الإصلاحات آمال الجميع. [2]

بعد 1919م حصل الأمير على تقاعد من الجيش واستقر في مدينة الجزائر، وأخذ يمارس النشاط السياسي في إطار جماعة النخبة الجزائر فتاة وكان متحمسا الفكرة تحقيق المساواة بين الجزائريين والأوربيين، وقد رشح نفسه للانتخابات بالجزائر العاصمة للمجلس البلدي وفاز كما فازت قائمته ضد قائمة خصومة السياسيين.[3]

---

[1] محمد قنانش ، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح ، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 ، ص 121

[2] المدني أحمد، توفيق هذه هي الجزائر ويليه كتاب الجزائر، مج 8، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، (دت)، ص 133.

[3] بوعزيز يحي، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948) ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 36

كان الترحيب الذي قدمه المسلمون لقانون 04 فبراير 1919م كبير، حيث اعتبر المتحدثون باسم الشباب الجزائري شكر فرنسا على أن الإصلاحات كانت خطوة إلى الأمام ، لكنهم شعروا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي على الأمير خالد عمله لتمديد التمثيل الإسلامي، لكن المشكلة الأكثر حساسية والتي واجهها الشبان الجزائريون هي مشكلة التجنيس، إذ استفادت من الإمكانيات التي يوفرها قانون 04 فبراير لزيادة عدد الناخبين غير الجديرين والمتمثلين المنتخبين[1].

قدم الأمير خالد استقالته من جميع المناصب التي كان يشتغلها من أجل التفرغ لنشاطه السياسي، الذي تميز فيه بمعارضة التيار الاندماجي[2]، وبتوجيه المطالب السياسية إلى الحكومة الفرنسية مباشرة عن طريق الرسائل المفتوحة إلى ..... في فرنسا، وبمحاولة الحصول على التأييد الدولي للقضية الجزائرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة. [3]

كانت معارك السياسة ضد دعاة التجنيس والاندماج، وقد تزامنت أولاها مع انتخابات المجلس البلدي في العاصمة في نوفمبر 1919م، والذي حقق من خلالها تقدماً سياسيا ملحوظا على منافسيه الاندماجيين، غير أن هذه الانتصارات كان لها نتائج سلبية على حركته الأمير السياسية، إذ أن احتجاجات خصومه قد تزامنت بشكل ملفت، وكان على رأسهم ابن تهامي وأنصاره الذين اتهموه باستغلال نفوذه الديني والسياسي الموروث عن جده الأمير عبد القادر.

كما كانت المواجهة عنيفة بين التيارين السابقين بخصوص قانون 04 فبراير 1919م

[1] mahfoud kaddache، la vie politique Alger de (1919م à 1939), ENAG Editions Alger, 2009, P 40.

[2] مثله جماعة النخبة، وهم الجزائريون المتشبعون بالثقافة الفرنسية، حيث اختلفوا مع الأمير خالد في قضية الإدماج والتجنس دون قيد أو شرط، ينظر ، سعد الله أبو القاسم الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، دت.، ص 60.

[3] خيثر عبد النور ، سلسلة مشاريع الوطنية للبحث، مجموعة المقالات السابقة، ص 28

والذي كان مفيد من جهة للعنصر الأهلي، حيث أوجدت المساواة في الضرائب وألغت الضرائب الأهلية إلا أن تلك الإصلاحات كانت عقيمة من الوجهة السياسية، ولم تكن من مستوى تطلعات آمال الشعب الجزائري عامة، وآمال السياسيين الذين أرادوا أن يروا الجزائر سائرة مع فرنسا على قدم المساواة التامة في حقوق والواجبات[1].

تجدر الإشارة إلى أنه في جويلية 1919م قام الفتيان الجزائريون بمبادرة لتوحيد

أنفسهم في رابطة العمل الفرنكو إسلامية " والتي أنتخب البروفسور صوالح رئيسا 1919م برهنت أن التناقضات التي بدأت لها، غير أن الانتخابات البلدية في نوفمبر ترسم في أوساطهم كانت عميقة للغاية[2].

وقد عبر الأمير في أكثر من مناسبة على رفضه المطلق للتجنيس، ففي خطاب ألقاه في الميلية سنة 1919م أكد أنة لأسباب دينية لا يمكن للمسلمين قبول التجنيس وأن الإدارة الفرنسية لن تمنح الجنسية الجماعية للمسلمين لأنهم واقعة تحت تأثير المستوطنين والذين يخشون إدماج الأهالي.

كما كتب في جريدة "الأخبار" مقالا عارض من خلاله فكرة الإدماج، وبذلك واجه الأمير في مقاومته واجهتين وجهة الجزائريين المتجنسين الذين اعتزوا بإنسلاخهم من دينهم، وتجلوا عن جنسيتهم، ورأوا في انتسابهم إلى الفرنسيين مفخرة وشرف، وواجهة المعمرين والنواب الحاقدين الذين كانوا يتحينون المناسبات والفرص التعريض بالإسلام والتشييع بالمسلمين.

بعد ضغط الرأي العام ضد التجنس وظهور حركة الأمير خالد التي بنت مطالبها على نيل الحقوق (المواطنة) دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، تراجع التجنس

[1] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ، ج 1 ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر د ت، ص 215

[2] نيكولاي دياكون، حركة الفتيان الجزائريون في مطلع القرن العشرين، تر، عبر العزيز بوباكير. آمدو كال للنشر والتوزيع د ت ، ص 230

أيضا، وأصبح الذين يرغبون فيه يشترطون عدم مطالبتهم بالتخلي عن الشرعية الإسلامية، كما كان الكولون يخشون من التجنس الجماعي للمسلمين لأنه يحرمهم من امتيازاتهم كأقلية محظوظة، ولذلك استمروا في معارضتهم الشديدة له[1].

هذه المعارضة التي قام بها المستعمرون ضد الأمير خالد، وضد حقوق الأهلية، بل إنهم استطاعوا استمالة ثلة من أبناء السياسة الأهلية الذين فقدتهم حركة الأمير خالد والذي شكلوا وفدًا جديدا ، منهم من ذهب إلى فرنسا مطالبا بمعاقبة من كان في صفه، وكذا الرجوع إلى الحقوق لسابقة ، ولعل هذا ما تم في سنة 1919م، إذ انتزعت الكثير من الحقوق كما تم إرجاع أحكام الأنديجينا ولكن هذه المرة أقسى من الأولى[2].

في سنة 1920م قدم الأمير استقالته من الجيش الفرنسي، وقد تولى قيادة التيار الوطني الشعبي للمطالبة بالحقوق الوطنية للشعب الجزائري، حيث أخذ يلتقي بالشعب ويخطب في التجمعات ويفضح الممارسات الاستعمارية والظلم الواقع على الشعب الجزائري، وبدأ بشن حملات في الصحف الوطنية للمطالبة بحقوق الشعب، وقد تم مع مؤيديه على رأس القوائم الانتخابات المحلية التي كان الشعب ينتخب عليها بتأييد كبير رغم كل تهديدات السلطات الاستعمارية[3].

ب. جريدة الإقدام:

كانت جريدة الإقدام[4] سلاح الأمير خالد المفضل، وكانت هذه الجريدة ثلاث سنوات من الكفاح من أجل القضية الجزائرية، والدفاع عن مصالح المسلمين، وقد لعبت دور كبير

[1] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830 – 1954)، ج 6 عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، وت ، ص 374-375

[2] زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورية التحريرية، ج 1، ص 216 وما بعدها.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج 1، الدار العثمانية للنشر ، الجزائر، 2013 ، ص 113.

[4] أسسها الأمير خالد بتاريخ 10 سبتمبر 1920 ، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية بغية توحيد القوى الوطنية، في سبيل الدفاع عن حقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي شمال إفريقيا، ينظر، حكيم بن الشيخ الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912-1936)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، ص 58.

في فضح تعسف الإدارة الفرنسية، كما هاجم من خلالها الكثير من القادة والعائلات الموالية للاستعمار مثل عائلة "سياح" في مدينة شلف والتي كانت تستغل فلاحي للمنطقة، كما فضح الأمير عبر جريدته (الإقدام) تصرفات الموظفين السامين، فمثلا نجده قد اهتم محافظ مدينة الجزائر بتزوير الانتخابات لصالح زروق محي الدين[1].

كما جرت انتخابات 1920م، على الرغم من معارضة الإدارة الفرنسية، وقد تم انتخاب الأمير خالد _ وعلى تتابع – نائب ماليا ، ثم مستشار عاما، وتم انتخابه بأكثرية ساحقة ضد مرشحي الإدارة الفرنسية، حيث حصل على 8 آلاف صوت مقابل 2500 صوت نالها محي الدين رزوق الذي كان أمينا عاما للاتحاد الفرنسي الجزائري، وفي انتخابات 18 أفريل استطاع الأمير دعم أصدقائه، فأمكن ضمان النجاح لأربعة منهم وهم (محمد بن رحال الدكتور موسى ابن عمورة، قائد حمود) ، وتم انتخاب مدير صحيفة (الأقدام راشيدي) الحاج عمار حمو ، مستشارا عاما ضد باشا بن سيام، والذي هزم في انتخابات المالية من قبل شيخ الزاوية بن (تونس) وبذلك استطاع حزب الأمير خالد أيضا احتلال 05 مناصب من مراكز المستشارين العامين البالغ عددهم 29 مستشارا[2].

وقد عقد بعد انتخابات السابقة الذكر مؤتمر العمداء الجزائر في شهر ماي 1920م ثم فيه توجيه احتجاج شديد اللهجة ضد الحقوق الانتخابية التي أقرها البرلمان الفرنسي للمواطنين الجزائريين المسلمين، وأخذ هذا المؤتمر على عاتقه إثارة الاضطرابات ضد تلك القوانين[3].

في سنة 1921 م حاول الأمير خالد توحيد كلمة النخبة الجزائرية، وقد تمخض عن ذلك دخول انتخابات جانفي 1921م في قائمة موحدة برئاسة الأمير خالد، ووجد نفسه ينافس

[1] قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939–1951)، ج 2، ص 120.

[2] بسام العملي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط خ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص 118.

[3] بسام العسلي، المرجع نفسه، ص 119.

قائمة " ابن تهامي " التي دعمتها الإدارة الفرنسية، وكانت نتيجة هذه الانتخابات لصالح الأمير خالد[1].

كان الانتصار حليف الأمير خالد في الانتخابات التي خاضها ، ضد التيار الثاني للنخبة (دعاة الإدماج) ، ورغم عرقلة الإدارة الفرنسية وعرقلة أعدائه الاندماجيين إلا أنه

استطاع أن يكسب التأييد من قبل المصوتين له في لقد نجح خالد في انتخابات المندوبيات المالية الانتخابات (Délégations Financières)، وانتخاب المجلس العام (Conseil General) متغلبا على قائمة محي الدين زروق وعلى قائمة عبد النور تامز الي سنة (1920م) وقد نجح أيضا في انتخابات المجلس البلدي بالعاصمة جويلية (1921م)، بعد هذه الانتخابات بدأت السلطة الاستعمارية تراقب الأمير خالد عن قرب[2].

وفي سنة 1922م اغتنم الأمير فرصة زيارة رئيس جمهورية فرنسا "ميليران" للجزائر، وخطب أمامه بكل شجاعة وحماس، ونادى بضرورة إنصاف الجزائر

وإعطائهم المزيد من الحقوق، في إيطار شعار (المساواة التامة بين الأهالي المسلمين والأوربيين) وقد وجد الكولون الفرصة المناسبة لهم ليبالغوا في دعايتهم ضده، حتى أقنعوا الحكومة الفرنسية بنفيه من الجزائر (1923م) وذلك بضغط من اتحادية رؤساء البلديات والنواب الماليين الذين الصقوا به تهمة عدائه لفرنسا[3].

[1] مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 (1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د م)، 2014، ص144

[2] بوعلام حمود المرجع السابق، ص 93

[3] بوعزيز يحيى، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912–1948) ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 36

ج. تأسيس الأمير خالد لجمعية "الأخوة الجزائرية":

قام الأمير خالد في سنة 1922 بتأسيس جمعية " الأخوة الجزائرية[1]، وذلك من أجل المطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين، فقد طالب بالمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين الجزائريين المسلمين والمستوطنين الأوربيين المقيمين بالجزائر، فلا تعطى لهؤلاء امتيازات عن السكان الأصليين للوطن الجزائري[2].

كما كان هدف الجمعية "الأخوة الجزائرية" استقراء الوسائل التي تمكن الجزائريين من الدفاع عن حقوقهم، ومن تحسين حالهم ماديا وسياسيا وثقافيا، ثم إن الأمير عمل على نشر الوعي من خلال خطبه ومحاضراته السياسية[3].

لقد كانت الفترة الممتدة من (1920 إلى 1923م) فترة صراع دون راحة ضد النظام الاستعماري، وقد كانت صحيفة الإدارة العليا والصحافة الأوربية تضغط على صحيفة الإقدام، والتي كانت السلاح المفضل الذي مثله خالد لمدة ثلاثة سنوات من العمل مع القضية الجزائرية والدفاع عن مصالح المسلمين ، كما كانت الحياة السياسية في ذلك الوقت في معظم الأحيان على مستوى الشعب، وقد كانت أيام الصحافة تشجع القراءة، الأمر الذي جعل من الصحافة من أكثر العناصر الأكثر الجاذبية في ذلك الوقت[4].

---

[1] وهناك من يسميها الأخوة الإسلامية أو الإيحاء الجزائري"، وهي جمعية سياسية وطنية، أسسها الأمير خالد وقد عرفها بما يلي (إن حركتنا ليست دينية، ولكن قوة سياسية لأن القضية هي قضية استقلال الأوطان الإسلامية). وينظر سعد الله أبو القاسم، مرجع سابق، ص 101

[2] بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962)، الجزائر، 2007، ص104

[3] مناصرية يوسف الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحزبين العالميتين (1919م-1939) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 63.

[4] MAHFOUD KADDACHE، L'émir Khaled documents et témoignages pour servir à l'étude du، Nationalisme algérien, office des publications universitaires, 2009, p53

2-من نجم شمال افريقيا إلى حزب الشعب

كانت باريس الملجأ السياسي للوطنيين الجزائريين المهاجرين في أطر مختلفة، حيث وجد هؤلاء الوطنيين الدعم والمساندة المادية والفكرية والقانونية من طرف الشيوعين وبعض الشخصيات التحررية ، ومع نفي الأمير خالد من الجزائر احتضن نضاله وفكره الوطنيون المهاجرون في فرنسا فكان أثناء فترة وجوده هناك يقوم بعقد الاجتماعات كما هو الحال في اجتماع في ديسمبر 1924م وهو مؤتمر الشمال إفريقيين الأمر الذي جعل هؤلاء الشخصيات الوطنية تفكر في تأسيس هيئة سياسية تدافع عن حقوقهم ، لذلك قاموا بتأسيس حزب نجم شمال إفريقيا في مارس 1926 م في باريس على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية[1].

وقد كان الأمير خالد رئيسا شرفيا له وكان رئيسه السيد الحاج علي عبد القادر الذي كان جزائريا وعضوا في اللجنة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي بالإضافة إلى أعضاء من التونسيين والمغاربة إلى أنهم انفصلوا عن النجم فيما بعد[2].

ويعد النجم أول حركة سياسية جزائرية منظمة تنظيما حزبيا عصريا حيث رجح المؤرخون الفرنسيون بأنه تأسس بإيعاز من الحزب الشيوعي الفرنسي، غير أن أهداف الشيوعيين كان خلق كتلة من عمال شمال إفريقيا ليتم استخدامها في أغراض سياسية من أجل الدفاع عن حقوق العمال، إلا أن النجم تخلى عن الحزب الشيوعي وأصبح جزائريا برئاسة مصالي الحاج سنة 1927م[3]، ومنذ تأسيس النجم بدأ في تفعيل نشاطه فكان ينشر أفكاره الاستقلالية حتى 1929م حينما أقدمت السلطات الفرنسية على حله بتحريض من

[1] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج 3، ط 4 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1962، ص 372

[2] سعد الله أبو القاسم، المرجع نفسه، ص118-119

[3] بن العقون عبد الرحمان إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 3،، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص 120

الحزب الشيوعي، ليعاود النجم الظهور مرة أخرى سنة 1933م تحت اسم جديد وهو " نجم إفريقيا الشمالية المجيد"[1].

وهو ما جعله يواجه ضغوطا كبيرة من قبل السلطات الفرنسية وملاحقات ضد قادته وخاصة مصالي الحاج الذي لجأ إلى سويسرا حتى ظهور الانتخابات الفرنسية المقرر إجرائها في شهر أفريل 1936م، حيث كان يتوقع نجاح الجبهة الشعبية فيها، واستمرت عملية استئناف النشاط والحل القمعي حتى تأسيس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937م[2].

أودع كل من مصالي الحاج وعبد الله فيلالي في محافظة الشرطة طلبا لتأسيس حزب سياسي يدعى "حزب الشعب الجزائري كما أنهم أرفقوا الطلب بالمستندات اللازمة من نظام أساسي وبرنامج، ولائحة بأسماء أعضاء الهيئة التأسيسية و الهيئة الإدارية، وتم الانطلاق الذي كان قد أعد له في نانتير "للإعلان عن تأسيس الحزب الجديد ، وأعلن مصالي النبأ قائلا:" مواطني الأعزاء، يشرفني ويسعدني بأن أعلن لكم أننا خلال بعد الظهر هذا اليوم 11 مارس 1937م، أسسنا حزب الشعب الجزائري، وذلك بوضع علم وخبر في محافظة الشرطة، إن الطفل الذي رأى النور منذ ست ساعات لا يطلب سوى الحياة، وسوى أن يلعب دوره كاملا، وأن ينجز مهمته السامية التي من أجلها ولد إننا نتمنى له جميعا السعادة والنجاح والمستقبل الجميل. والآن وقد وصل إلى هذا العالم فإنه يرث ماضيا عظيما عليه أن يغذيه وينعشه، إن هذا الطفل هو ابن كل الجزائريين، وأنا إذ أضعه بين أيديكم أطلب منكم أن تحبوه وأن تحموه وتدعوه يتمم مهمته، فلنسهر جميعا عليه، وليحمه الله القدير"[3].

[1] الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص128

[2] هبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 68-69

[3] الخطيب أحمد، مرجع نفسه، ص 2019-2020

3- جمعية العلماء المسلمين

لم يكن للجمعية في بداية الحرب العالمية الثانية دورا ذا أهمية في قيادة الحركة الوطنية ويعود ذلك إلى وفاة زعيمها عبد الحميد بن باديس واعتقال قادتها الكبار ونفيهم وكل ما يذكر عن النشاط السياسي للجمعية خلال هذه الفترة، أنها انتقلت إلى النشاط السري مثلها مثل الأحزاب الأخرى، وكان أول ظهور لها في الساحة السياسية هي مشاركتها في صياغة بيان فيفري 1943م، كما اتخذت موقف من حوادث أو مجازر 8 ماي 1945م حيث اعتبرتها الحد الفاصل في مسار الحركة الوطنية.

أ. جمعية العلماء في المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م

أحدثت التغييرات السياسية سنة 1936م في الجزائر وفي فرنسا أثرا بالغ الأهمية في خلق آمال لدى الشعب الجزائري في التحرر، وأصبح زعماؤه يتطلعون باهتمام كبير إلى النتائج الإيجابية لهذا التغيير. يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد بالعاصمة في النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين 1939-1951م

وقد كلف فرحات عباس بتحريره في إطار تلك المبادئ العامة التي اتفق عليها، وقد حرره في مدينة سطيف مقر سكنه وأطلق عليه اسم بيان الشعب الجزائري، وقد لخص فيه فرحات عباس حصيلة 112 سنة من الاحتلال الفرنسي، واستقراء فيه تاريخ الاستعمار، كما عبر فيه عن المطامح الوطنية للشعب الجزائري، وصاغ فيه بلا حقد أو عنف عن المشكل الجزائري غداة نزول الحلفاء في الجزائر (أمريكا و الانجليز)[1].

وبعد أن حدد البيان مسؤولية كل واحد، وذكر بمبادئ القوميات وقدم اقتراحات ملموسة تماشيا مع التصريح الذي أدلى به الرئيس رو زلفت باسم الحلفاء، والذي أكد فيه على ضرورة احترام حقوق كل الشعوب الصغيرة والبكرة، وعليه طالب باسم الشعب الجزائري الأمور التالية:

[1] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948 ويليه الإيديولوجيات السياسية الحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 66.

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
- تطبيق حق تقرير المصير لكل الشعوب الصغيرة والكبيرة.
- منح الجزائر دستورا خاصا يمنح لها الأمور التالية:
- الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز جنس ديني.
- إلغاء الإقطاعية الفلاحية، وذلك بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية لكل الجماهير الفلاحية.
- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية.
- حرية الصحافة وحق الاجتماع[1].
- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوروا ناثا.
- حرية الدين لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.
- مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع النواب.

وبعد أن حرر فرحات عباس هذا البيان قام بعرضه على رفاقه فصادقوا عليه في فيفري 1934م ومنهم عبد القادر السايح الدكتور تامزالي، الدكتور ابن جلول، أحمد غريسي، ابن علي الشريف، أحمد عبابسه الدكتور الأخضري خالف عبد الرحمان، أحمد بومنجل الامين العمودي، الشيخ توفيق المدني ...[2]

وفي 31 مارس 1943م سلم هذا البيان إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر بيروتون وغلى ممثلي الحلفاء في الجزائر والجنرال ديغول، كما سلمت نسخه منه للملك المصري وقد تظاهر بيروتون بقبول البيان، وقد ألف لجنة للإصلاح، كما طلب من الوطنيين الجزائريين تقديم مسودة مطالب واضحة، فعاد فرحات عباس للاجتماع بزملائه وذلك من

[1] فرحات عباس، المرجع السابق، ص 106

[2] فرحات عباس، المرجع نفسه، ص 104 106

أجل تحرير ملحق للبيان يشرح بوضوح تلك المطالب، وقدم هذا الملحق للإدارة الفرنسية في 26 ماي 1943.[1]

وقد قدم بيروتون وعودا تتمثل في إدخال اصطلاحات لتحسين وضعية الجزائريين ونتيجة لتحرك الوطنيين الجزائريين أحسن الحكومة الفرنسية بالخطر وعليه قامت بعزل بيروتون وعينت بدله الجنرال كاترو، والذي أعرب عن رفضه المطالب البيان و قام بتهديد موقعيه، وأكد على أن الجزائر ستبقى فرنسية، كما اقدم على اعتقال كل من فرحات عباس وعبد القادر السايح والذي أطلق سراحهما تحت الضغط[2].

أما عن موقف الحلفاء من هذا البيان فمن جهة أمريكا فقد أكدت أنها لن تتدخل بأي طريقة في هذه القضايا لأنها تعتبرها من اختصاصات السيادة الفرنسية وا نها هنا من أجل مهمة أخرى[3].

أما بريطانيا فهي الأخرى أكدت عدم التدخل في الشؤون الاستعمارية الفرنسية، وذلك نتيجة للاتفاق الموقع بينهما منذ 1904م[4]

ومن خلال ما سبق يظهر لنا مشاركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في صياغة بيان فيفري 1943م، وذلك من خلال مشاركة بعض أعضائها وممثليها في التجمع الوطني الذي تم الاتفاق فيه على جملة من النقاط، كما وافقت أو صادقت على الميثاق أو بيان الشعب الجزائري بعد عرضه من طرف فرحات عباس.

ب. مشاركة الجمعية في صياغة بيان فيفري 1943م

في سنة 1942 اجتمعت القوى السياسية الجزائرية وذلك من أجل وضع برنامج مشترك، وقاموا بتوجيه نداء إلى السلطات الفرنسية، ولكن هذا النداء لم يحظى بأي اعتبار

[1] يحيى بوعزيز, المرجع نفسه، ص 68.

[2] محفوظ قداش، المرجع سابق، ص 860

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، دم، دت، ص 175-176

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 196.

وعليه قرروا الاجتماع في مكتب الأستاذ أحمد بومنجل بالجزائر العاصمة وقد حضر هذا الاجتماع ممثلي القوى السياسية في الجزائر وهم الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية، غريسي أحمد نائب مالي، وقاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين الدكتور أمين عسلة عضو حزب الشعب الجزائري الشيخ التبسي والشيخ خير الدين وأحمد توفيق المدني عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والدكتور ابن جلول وفرحات عباس محمد الهادي جمام رئيس جمعية الطلبة، والدكتور سعدان، وقد اتفق هؤلاء على نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري[1].

4-الحزب الشيوعي الجزائري

كان الحزب الشيوعي الجزائري بعد مظاهرات 1 ماي 1945م قد إختار الإنزواء عن الحركة وفضل أعضاءه النضال من أجل تطبيق القانون مارس 1944م، كما رفضوا الإنضمام إلى أحباب البيان والحرية، واعتبرو الفرصة مواتية لمهاجمة حزب الشعب في وثيقة تحت هذا العنوان يسقط المستعمرون الهتلريون". كما أصدر الحزب الشيوعي منشورا جاء فيه: في هذا اليوم العظيم من 1 ماي رمز النضال من أجل مبادئ الجمهورية وضد الفاشية خرجة الجماهير الشعبية المناهضة الشركات الاحتكارية و الفاشستية ، لكن عملاء العدو اغتنموا هذا اليوم لإراقة دماء الأبرياء"[2].

ويذكر زهير أحدادن بأنه عند إندلاع أحداث 8 ماي 1945م فإن حزب الشعب هو الذي كان ينظم المظاهرات بمساعدة الكثافة الإسلامية الجزائرية وتبقى فكرة القيادة بثورة عارمة محل نقاش والراجح أن الفكرة لم تأت من قيادة حزب الشعب ولكن قام بها بعض

[1] عباس فرحات ليل الاستعمار، عربة أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر،2005، ص 104

[2] مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر) من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة)، تر الحاج مسعود مسعود محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 245.

المسؤولين المحليين ولعل السر يكمن هنا عند الأمين دباغين الذي هو مازال على قيد الحياة والذي نتمنى أن يخرج من سكوته ليعطي ضوء جديدا لهذه النقطة"[1].

وقد تحدث أبو القاسم سعد الله عن هذه المظاهرات قائلا: "أما اليوم الثامن من ماي الذي صادف في سطيف يوم السوق، فقد تميز بأحداث عنف بدأت في سطيف خاصة، ثم إنتشرت منها إلى مدن أخرى مجاورة وبعيدة، وفي المظاهرات التي نظمت هناك والتي ابتدأت بالقرب من الجامع الكبير إشترك فيها ما بين 7 و 8 آلاف شخص، وكانت الكشافة تتقدم المظاهرات، وكانت الهتافات تتعالى بقيادة الجزائر الحرة المستقلة، وكان أحد أطفال الكشافة يحمل العلم الوطني، وكان المتظاهرون يحملون باقة من الزهور لوضعها على قبر الجندي المجهول، وتقدمت المظاهرات نحو هدفها حتى وصلت وسط المدينة. وفجأة أطلقت رصاصة أصابت الطفل حامل العلم فأردته قتيلا في الحين، فتقدم أخر وحمل العلم، ولكن المظاهرة اعترضها شيء من الإضطراب فانقسمت إلى مجموعتين واحدة واصلت المسيرة إلى هدفها ووضعت باقة الزهور علي قبر الجندي المجهول والثانية إنتشر أفرادها في شوارع المدينة واشتبكوا مع من قابلهم من الفرنسيين، وقد مات نتيجة ذلك عد أشخاص من الطرفين[2].

وتعتبر حوادث 8 ماي 1945م من أهم المحطات التاريخية الحاسمة في تاريخ الجزائر والحركة الوطنية فيفصل هذه الحوادث تحدد المسار التاريخي للتيارات السياسية الموجودة في الجزائر والمتمثلة في الإتجاه الوطني والإتجاه الإدماجي، ومن بين هذه التيارات السياسية التي تجسدت أفكارها وظهر إتجاهها ومواقفها الحزب الشيوعي الجزائري[3].

---

[1] زهير أحدادن، شخصيات ومواقف تاريخية، دار دحلب ، الجزائر، 2012، ص 139

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص 235.

[3] بن زروال جمعة، الحركات الجزائرية المضادة لثورة التحريرية، 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011-2012، ص 41.

الذي كتب حوله بن يوسف بن خدة بأن هذا الأخير أصدر تصريحا، منذ اليوم الثامن من شهر ماي يشترط فيه بدون لف ودوران أن يعاقب المشاغبون و القتلة وفق ما تقتضيه القوانين السارية "، ولقد ندد الحزب الشيوعي الجزائري بالموقف "الفاشستي" لحزب الشعب الجزائري وحرض السلطات على الإقتصاص من مناضليه مما عاد على الحزب الشيوعي الجزائري بتهاني الحزب الشيوعي الفرنسي يوم 20 ماي 1945م[1].

وهذا ما ذكره كذلك عمار قليل بأنه و بالرغم من فضاعة الجريمة التي ارتكبتها السلطات الفرنسية في حق الشعب الجزائري في أحداث الثامن من ماي 1945م ، فإن المشاعر الوطنية لم تستيقظ في أعماق أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري، بل إنهم حاولوا تبرئة القتلة من تبعية الأحداث والقاء المسؤولية على الحركة الوطنية الجزائرية وخصوصا "حزب الشعب" و إتهامه بتعريض الجماهير للتهلكة.[2]

قبالنسبة للشيوعيين الجزائريين، وبالأخرى الحزب الشيوعي الجزائري فإنه إعتبر ما جرى بمثابة مؤامرة فاشية، إذ صرح أحد مسؤوليه وهو السيد محمودي قائلا: أنه جرت مؤامرة فاشية في 8 ماي" ويمثل ذلك التصريح تأكيدا لما تضمنه بيان الحزب الشيوعي الجزائري، الصادر أثر الحوادث بتاريخ 13 أوت 1946م وطالب فيه الحزب بمعاقبة مرتكبي تلك الحوادث و مراجعة الأحكام الصادرة عن المحاكم الخاصة، ويدعو في النهاية الجماهير إلى الإلتفاف حوله للدفاع عن مصالحها وتمتين الوحدة بين السكان[3].

وبدل أن يندد الحزب الشيوعي بهذا الموقف اللاإنساني الذي مارسه الشيوعيون الفرنسيون، فإن مندوبي هذا الحزب الذين حضروا المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي

---

[1] بن خدة بن يوسف، جذور اول نوفمبر 1954م، تر مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 158.

[2] قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر 2013، ص 173

[3] عامر رخيلة، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية)، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، إد. س)). ص68

مباشرة بعد أحداث الثامن ماي، وقفوا ضد أماني وتطلعات الشعب الجزائري بل وذهبت بهم الأمر إلى إتهامه بالعمالة للإستعمار، حيث قال مندبو الحزب الشيوعي الجزائري بأن الذين يطالبون بالاستقلال الجزائر عن وعي أو غير وعي، هم عملاء لدولة استعمارية أخرى ويعمل الحزب الشيوعي الجزائري ويناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي[1].

وكذلك وصف الحزب الشيوعي الذي يتكون أغلبيته من الأقدام السوداء " وبعض الجزائريين الذين يعتقدون بأن التعاون والإخاء والمساواة يمكن تحقيقها مع فرنسا، هذه الحوادث بمجزرة هتلرية. إلى جانب ذلك كتب عمار أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري في جريدة Liberté يقول : إن الذين دعوا إلى هذه المشاكل والاضطرابات والفوضى يجب معاقبتهم بسرعة. وبدون رحمة وشفقة والتعامل معهم بالصرامة[2].

ومن هذا المنطلق، فإن قيادة الحزب الشيوعي الجزائري تنكر على حركة ماي 1945م طابعها. الثوري وتحصرها فقط في إطار التظاهر من أجل الخبز وعليه فهي ترى أن الجرائم المرتكبة من طرف أمثال أشياري نائب عامل العمالة بقالمة إنما هي دفاع عن النفس وحماية لأمن السكان، وتقر أن الميلشيا و مصالح الشرطة والأجناد على اختلاف وحداتهم لم يتجاوزوا حدود ما كان مطلوبا منهم. وحتى بعد مرور الزمن، فإن الشيوعيين ظلوا متمسكين بموقفهم الخاطئ والقاتل: "إن حزينا كذب وجود ثورة عربية : "لا وجود لثورة عربية، ولكنها مؤامرة فاشية، ولقد أشار الحزب يومها، إلى ما يجب فعله ليعم الأمن في الجزائر، تزويد السكان المسلمين بالغداء وتشديد العقاب على المقاتلين الهتلريين الذين ساهموا في أحداث الثامن من ماي"[3].

---

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص 167

[2] عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر ، دس]، ص 39

[3] الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 88

لم يختلف موقف الشيوعيين عن أغلبية التيارات الفرنسية، ولقد تجاهلوا السبب الحقيقي لهذه الأحداث، أي طموح الشعب الجزائري إلى الاستقلال الوطني، ولقد احتجر على المبالغة في قمع السكان ولكنهم في نفس الوقت كانوا يطالبون بمعاقبة المسؤولين الوطنيين عقابا شديدا. ولم يكونوا يميزون بين مطالب الوطنيين وتصرفات الفاشيين والإدارة بل قاموا طوال شهر ماي بحملة شرسة مناهضة للحركة الوطنية وخصوصا حزب الشعب الجزائري وتشهد على ذلك شهادات كثيرة[1].

وإذا كان هذا هو موقف P.C.A بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور عن مجازر 8 ماي 1945م فإنه سبق له وأن نسب لحزب الشعب الجزائري تأثره بالدعاية النازية وهو ما تضمنه المنشور الصادر عن الحزب الشيوعي الجزائري في جريدة الحرية يوم 17 ماي 1945م، والذي جاء فيه ما يلي: "إن تحريضات حزب الشعب الجزائري في أول ماي هي مضاهية لأكبر التحريضات الرجال الصف الخامس في الجزائر، ويضيف المنشور (يأتي التحريض من حزب الشعب الجزائري منميا في النواحي الثلاثة المتعلقة باستقلال الجزائر، إنشاء المناضلين السريين في الجبال الجزائرية بإبراز الكره بين الجزائريين، وتنظيم الاضطرابات هو الحزب الذي يطبق في الجزائر الأوامر التي يقدمها الهتلريون في الاذاعة النازية)[2].

ويبدو أن الحزب الشيوعي كان في البداية يرجع تلك المجازر إلى (الجماعة) وإلى (تحريض) حزب الشعب الجزائري، لكنه تدارك الموقف في النهاية، وصار يندد بمرتكبي المجازر ويدعو إلى محاكمتهم[3]. وعقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعا عاما ما بين 20 و21 جويلية 1946م و اسسو حزب اصحاب الحرية والديمقراطية وجاء في نداء الذي وجهه تحت عنوان (من أجل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية)، جاء فيه إن اتحاد

[1] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 245.

[2] رضوان عناد ثابت، 8 أيار / ماي 1945م (الإبادة الجماعية) ، تر سعيد محمد اللحام ، منشورات ANEP ، الجزائر، 2000، ص 173

[3] عامر رخيلة المرجع السابق ، ص 68-69

الجزائرية مع الأمة الفرنسية الكبرى هو الشرط الأساسي لنيل المزيد من الحرية والديمقراطية وكان ميال إلى المطالبة بالإصلاحات والتنديد بالقمع ورفع مستوي المعيشة دائما في إطار الشرعية التواجد الإستعماري ومن اهم مطالبه:

- تشكيل مجلس جزائري وحكومة جزائرية مع تصفية الادارة الاستعمارية في أن واحد.
- الاعتراف باللغة العربية في جميع المدارس.
- التعليم الإجباري باللغة العربية في جميع المدارس.
- القضاء على أي تدخل من قبل الإدارة في شؤون الدين الإسلامي.[1]

وعلى الرغم من هذه المواقف المتفرقة، فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد تأثر إلى حد بعيد بكل ما جرى في إطار حركة ماي الثورية، وتأكد من خلال التضحيات التي أقدمت عليها جماهير الشعب الجزائري، أن تحليلاته خاطئة بالنسبة لواقع الجزائر ومستقبلها، ولذلك بادرت قيادته إلى اتخاذ عدد من التدابير الرامية إلى تقليص الهوة الفاصلة بين أيديولوجيتها والإيديولوجية الوطنية.[2]

حيث قام أعضاء P.C.A بتغيير وتجديد هيكلة الحزب اذ تم طرد عمار أوزقان من الحزب بسبب موقفه المعارض من حوادث 8 ماي 1945م وتعيين العربي بوهالي كأمين عام للحزب سنة 1947 م، وإعادة النظر في برنامجه السياسي الذي تغير جذريا سنة 1946م، كما حاول التقرب مع الحركة الوطنية الجزائرية وتأسيس جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية في 21 جويلية 1946م، داعيا إليه مختلف الإتجاهات السياسة في الجزائر، كما خرج العديد من الجزائريين بعد حوادث 8 ماي 1945م بسبب موقفه المعارض خاصة أعضاء اللجنة المركزية للحزب مثل محمد معروف وبسبب سيطرة المستوطنين الأوروبيين

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر (دار المعاصرة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009)، ص 82

[2] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1 ، المرجع السابق ص 88.

على قرارات الحزب الشيوعي الجزائري على حساب مواقف الجزائريين مما أدى إلى خروج العديد منهم نحو الاحزاب الوطنية الأخرى.[1]

ثانيا: الخلفيات العسكرية

1-المقاومة الشعبية (مقاومة المقراني نموذجا)

بعد تدهور الأوضاع بشرق الجزائر، طلب الباشاغا المقراني من السلطات الفرنسية أن تقبل استقالته من منصبه بصفة باشاغا، لكن رفضت ذلك هذا الذي اعتبره بمثابة تحدي له وإهانة بالغة، وبذلك أقدم على حمل السلاح[2] فقد وجه رسالة إلى الجنيرال أوجرون Oujiroun يخبره " إنني أستعد اليوم لقتالكم، فلنحمل السلاح وليتأهب كل واحد منا للقتال[3]، ففي 14 مارس 1871م اجتمع المقراني بكل أبناء عمومته بإقليم مجانة معلنا أن الوقت قد حان لمقاومة حكومة اليهود[4].

ولكي يقطع المقراني كل صلاته بالسلطات الفرنسية، قام بقطع الخط الهاتفي الذي يربط مجانة ببرج بوعريريج وفي هذا الاجتماع قرر أن يكون الإعلان عن الهجوم بعد يومين من هذا ولكي يقطع المقراني كل صلاته بالسلطات الفرنسية ، قام بقطع الخط الهاتفي الذي يربط مجانة ببرج بوعريريج وفي هذا الاجتماع قرر أن يكون الإعلان عن الهجوم بعد يومين من هذا الاجتماع ، أي في 16 مارس 1871م وأن يزحف هو بنفسه على مدينة البرج ، في حين يتجه أخوه بومزراق للعمل في منطقة ونوعة وسور الغزلان بينما كلف ابن عمه وصهره " السعيد بن داود" بقيادة الثورة في منطقة الحضنة وبوسعادة وأولاد نايل بالجلفة[5].

---

[1] جمعة بن زروال، المرجع السابق ، من ص 49 50

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م ، ص 146

[3] منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19م، دار المعرفة، الجزائر ، 2006م.، ص 232

[4] فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، 1844م – 1971م، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر ، 2006م، ص 408.

[5] بسام العسلي، مرجع سابق، ص131.

➢ **المقراني يزحف على مدينة برج بوعريريج**

في صباح يوم 16 مارس 1871م ، سار المقراني بقواته إلى مدينة البرج فانضم إليهم الجزائريون العاملون ضمن الحرس الفرنس[1]، فبلغ عدد قواته ستة آلاف رجل واستعرضهم بعين السريحة، وكانوا بأزياء مختلفة وأسلحة متنوعة وكان من ضمنهم قوم الحضنة الغربية وأولاد إبراهيم وأولاد تبان بزعامة مقدميهم، وبذلك فرض المقراني الحصار على المدينة وسط زغاريد النساء وبدأت الاشتباكات الأولى بالنيران حوالي الساعة التاسعة صباحا، ولكن القتال الحقيقي لم يبدأ إلا حوالي منتصف النهار واستمر حتى غروب الشمس[2]، وفي المساء أخذ اليهود الذين كلفوا بالحراسة يفرون إلى داخل القلعة بعيدا عن الأسوار ووجهت السلطات الفرنسية داخل المدينة عدة رسائل إلى جهات مختلفة وخاصة سطيف من أجل طلب الاستنجاد.

وبعد أربعة أيام من الحصار بدأ الثوار يحاولون تلغيم جدران المدينة ، وذلك من أجل إيجاد فجوة للدخول إليها، لكن الأوربيين أحبطوا تلك المحاولات وذلك تمديدا للوقت حتى تصلهم طليعتها قائد عين تاغروط محمد بن عبد السلام المقراني الذي كان أول من وصل إلى البرج صباح 26 مارس من نفس السنة ، لكن محمد بن عبد السلام المقراني[3]، عندما اقترب من أسوار المدينة صاح في وجهه الجنيرال دوشيرون أن يبتعد لأنه أصبح يشك في كل صاحب برنوس ولو كان مخلصا للفرنسيين، ومن حسن حظه أنه وصل معه ضابطان فرنسيان فحالا دون حصول أذى له، وعلى إثر ذلك وصل" بونا فالي وفك الحصار على

[1] محمد مورو، بعد 500 عام من سقوط الأندلس (1492م – 1992م) الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم، المختار الإسلامي، القاهرة (ب، سان)، ص 58.

[2] بسام العسلي، مرجع سابق، ص 132.

[3] ينحدر من فرع أولاد عبد السلام الذين يتحدرون بدورهم من الشيخ بوزيد من فرع أولاد الحاج الذي يتحدر منه الباشاغا ، فعندما توفي بوزيد عام 1734م خلف أربعة أولاد منهم عبد السلام جد فرع أولاد عبد السلام وبوزيان، وهنا بدأ الخلاف يظهر بين فرع الحاج صف الباشاغا وفرع عبد السلام صف محمد عبد السلام أنظر يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، ص 107.

المدينة وجهز الأوربيين في اليوم الموالي وأرسلهم إلى سطيف تحت حراسة فريقين من الصبايحية وقوم محمد بن عبد السلام المقراني . من الواضح أن المقراني لم تكن لديه خطة واضحة للعمل بالرغم من الفرص التي كانت متاحة له، حيث أقدم على إعلان جهاده قبل أن يتم استعداده وهذا ما أدى إلى فشله وانسحابه.[1]

➢ **المقراني يدعم جبهته**

فور عودته إلى شمال شرق مجانة شرع في توسيع اتصالاته، وأرسل عددا من المبعوثين إلى جهات مختلفة من ولايتي قسنطينة والجزائر، واقترح عليهم الاتحاد معه وتأسيس جبهة قوية يقاومون بها النظام المدني ويحمون سلطتهم، فنظم المقراني شبكة من الاستخبارات تزوده بالأخبار الكافية عن الأوضاع، فقد كان في رسائله يركز على نقطتين أولاً الجهاد في سبيل الله، والثانية أسفه على خدمته للاستعمار.

إن معظم جهود المقراني في استمالة رؤساء القبائل قد ضاعت، إذ رفض الكثير منهم الاستجابة لدعوته، فأولاد بن قانة[2] بالصحراء الشرقية أعلنوا معارضتهم له في رسالة وجهوها إلى الحاكم الفرنسي بقسنطينة، وأكدوا فيها استعدادهم لمحاربة المقراني وقد فعل مثلهم قائد صحاري بسكرة محمد بن هني بن بوضياف، وإلى جانب هؤلاء نجد كذلك وجهاء قسنطينة الذين ينعتون أنفسهم بالمتحضرين، استنكروا كذلك أعمال المقراني ووصفوها بالتخريب وسفك الدماء، وطالبوا بإنزال أقصى العقوبات عليه[3]. على الرغم من فشل المقراني في استمالة

---

[1] بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرن 19 و 20م، ط2، الجزائر ، 1996، ص 208.

[2] بسام العسلي، مرجع سابق ، ص 134.

[3] تعود جذور هذه العائلة إلى قرية كوكو المتواجدة في جبال جرجرة، أين كانت تعيش امرأة تسمى قانة ، وبهذا أصبح أبنائها وأحفادها

يلقبون بن قانة أنظر، شلبي شهرزاد ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008م – 2009م، ص 17

رؤساء العائلات الأرستقراطية، إلا أنه نجح في استمالة الحداد إليه بأتباعه وهذا كان بالنسبة إليه مكسبا عوضه كل ما فقده في الآخرين من تأييد.

➢ **معارك المقراني في مجانة ووادي الشعير**

قام المقراني بالتمركز في جبل مريسان أو أم الريسان) شمال شرق مجانة، وأخذ يبذل الجهود والمحاولات لإنقاذ الموقف، لكن لما علمت السلطات الفرنسية بذلك كلفت الجنيرال سوسي Saussier[1] بمواجهته وملاحقته في منطقة مجانة، فقد ضم إليه قوات بونا فالي، وبذلك أصبح يتوفر على خمسة آلاف رجل، وفي 8 أفريل 1871م وصل إلى مجانة وهو نفس اليوم الذي نجح فيه الباشاغا المقراني في ضم الحداد إليه[2]، وبذلك استطاع هذا الجنيرال أن يحاصر قوات المقراني من الخلف بانتقاله إلى ساقية الرحى شمال مجانة، والتي لم تكن محصنة من طرف المقراني[3]، فقد قام بإحراق منازلها ماعدا قصر المقراني الذي اتخذه مقرا له وتمركز فيه، كما وقع الشريف بن عبد الرحمان قائد الدريعات وقريب المقراني في أسر القوات الفرنسية[4].

ترك المقراني قوة لمناوشة الفرنسيين بمنطقة مجانة ومريسان، وانتقل هو إلى زمورة ثم إلى قمرو شرقي مدينة البرج وذلك لإجراء مفاوضات مع أبناء عمومته الذين كانوا معارضين له فعقد اجتماعا في 14 أفريل من نفس العام مع كبار رجاله وتم الاتفاق على ضرورة توحيد الصفوف، فأجرى بذلك اتصالات مع أولاد عمومته ونجح في استمالتهم إليه بعد يومين من

[1] هو جنرال فرنسي اسمه الكامل فليكس فستاف سوسي Felix Gustave Soussier ، ولد سنة 1828م، ضابط في فرقة المشاة شارك في جميع الحملات التي قامت بها الإمبراطورية الثانية، قاد حملة على تونس 1881م – أنظر إبراهيم مياسي، الجنيرال سوسي مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 4، 1996م، ص 201

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 217.

[3] فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م – 1971م، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر ، 2006م.، ص 253

[4] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 217.

المفاوضات، كما تبعهم في ذلك عدد آخر من الناس الذين كانوا من قبل خارج الصف معادين أو مترددين[1].

لقد ظهرت نتائج هذا التحول بصورة فورية، فقد قام الثوار بالهجوم على قافلة الكابيتان ترانكان بالإضافة إلى حرق عدة مزارع حول العلمة بعضها للأوربيين والبعض منها للمتعاونين معهم، فعجز ترانكان عن مواجهة الوضع هذا الأخير الذي كلف منذ 30 مارس بحراسة الطريق بين سطيف والبرج، وتدعيم قوات سوسي الذي كان يغزو مجانة، إلا أن هذا الأخير تعرض للهزيمة أمام الثوار يوم 18 أفريل بعين تاغروط، فانسحب إلى سطيف وتهمته القوات الفرنسية بالتقصير في واجباته العسكرية.[2]

كانت خطط الثوار تعتمد على إخلاء مدن السهل وقراه، والاعتصام بالربوات الحصينة فأخلوا بذلك عين تاغروط بأمر من الباشاغا المقراني، وتجمع عدد منهم في سهل سيدي مبارك شرق البرج أي وادي الشعير ، واعترضوا طريق القوات الفرنسية التي غادرت البرج متجهة إلى سطيف يوم 20 أفريل 1871م، وعلى إثر ذلك عقد الثوار اجتماعا لهم قرب عين مسعود بهدف دراسة الموقف الجديد وقد حضر هذا الاجتماع بومزراق وعبد الرحمان بلقندوز وعزيز الحداد وغيرهم من القادة ، وتم وضع خطة لمواجهة القوات الفرنسية وبعد ذلك خاض الثوار عدة معارك كانت ناجحة في جبل طافات وثنية مقسم والعيون[3].

قام المقراني بإسناد قيادة الأعمال القتالية في وادي الشعير إلى أخيه بومزراق مع بعض المقدمين الرحمانيين بزعامة عزيز الحداد، واتجه هو إلى بني عباس ليتفقد أمور المنطقة ويكتب المزيد من الرسائل لكسب الأنصار الجدد، غير أن نجاحه في ضم الإخوان

[1] بسام العملي، مرجع سابق، ص 135

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 218.

[3] بسام العملي، مرجع سابق، ص 137

الرحمانيين إلى الثورة وتوحيد صفوف أبناء عمومته، هو الذي جعله يطمئن بعض الشيء للجبهة الشرقية رغم أن الأحداث في وادي الشعير لم تكن حاسمة.[1]

2-القوانين الإستثنائية (قانون التجنيد الإجباري، مشروع بلوم فيوليت)

أ. قانون التجنيد الإجباري

كان تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي خاصة في حروبها منذ وطأة فرنسا على أرض الجزائر دور بارز في اكتساب الشباب الجزائري خبرة عسكرية[2]، بالإضافة إلى مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى والثانية كل هذا أدى إلى حدوث انعكاسات غطت كل الميادين بما فيها المجال العسكري تذكر فيها ما يلي:

التحق المجندون الجزائريون بالثوار المتواجدين في الجبال وذلك بعد فرارهم من الجيش الفرنسي، وانطلاقا من كل هذا تم إعداد مجموعات وفرق مسلحة تقوم بالهجوم على الجزائريين لمنع التحاقهم بالثوار ومن أبرز الثورات الشعبية الجزائرية إبان القرن العشرين تذكر:

أولا – الثورات الشعبية

1- ثورة بني شقران 1914 م:

تعد بني شقران [3]من أهم مدن معسكر حيث تعد هذه الأخيرة عاصمة دولة الأمير عبد القادر.[1]

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص232

[2] بجاوي محمد الصالح، المجندون في الجيش الفرنسي 1830م – 1900م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ اشراف حباسي شاوش غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بوزريعة – الجزائر –، 2005م – 2006م ، ص 467.

[3] بني شقران، تقع شمال غربي الجزائر، تقدر مساحتها الإجمالية ب 330.000 كلم وتبلغ الكثافة السكانية بما وسطا 46 دا كلمة وغربا 20 ن/كلم^2 بينما شرقا لا تتعدى 2 ن/ كلم^2 الواحد، تشارك جمال بني شقران ثلاث ولايات، سيدي بلعباس غليزان معسكر، حيث تحتل هذه الأخيرة 60% من مجموع المساحة 220,000 كلم . انظر، عدة بن داها، ثورة بني

- **أسباب الثورة**

أبرز العوامل التي أدت إلى قيام ثورة بني شقران تذكر من أهمها:

مرسوم التجنيد الإجباري: لقد تأثر المجتمع الشقراني الذي يعتبر غيورا على أرضه من خلال تجريد الأراضي من أصحابها، فقد عرفت عملية نزع الأراضي حركة استيطانية واسعة[2]، مما ولد الحقن الدفين اتجاه سياسة فرنسا التعسفية.

عملت فرنسا من خلال اقتحامها منطقة بني شقران من أجل إجراء عملية إحصاء الشباب الذين بلغوا من التحديد وكان ذلك في 1914/10/15م، وقد قامت بهذه العملية كتيبة عسكرية مما أدى إلى رفض زعماء منطقة بني شقران تجنيد أولادهم تحت راية الكفار[3].

عاد المجندون الجزائريين الذين شاركوا في الحروب الخارجية لفرنسا وقاموا برواية وضعهم في مقدمة الجبهات وعن الهزائم حيث منعت فرنسا عودة هؤلاء الجنود ألى ديارهم مما زاد من غضب السكان الذين يقطنون أرجاء الجزائر ومن دائرة معسكر وجبال بني شقران[4] وكل ذلك الغضب والعصبية عندما شرعت الإدارة الفرنسية إنشاء قوائم تخص المجندين الجزائريين للتعبئة العامة في أوائل سبتمبر 1914 م.[5]

شقران (1914م) وموقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي"، مجلة عصور الجديدة ، التير تاريخ الجزائر، جامعة وهران 1 ع 11-12 فبراير 2013 و 2014 م، ص 315

[1] احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 222.

[2] عدة بن داها، المرجع السابق، ص 306.

[3] حي بوعزيز، تورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2009 م، ص 36

[4] مقيدش علحية، " قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 م الظروف المحتوى – رد فعل الجزائريين "، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الثانية عشر، مج 12، ع 1، جانفي 2020 م.، ص 174

[5] أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954 م، تر، محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، مج 2 شركة دار الأمة، الجزائر، 2013 م.، ص 270

- **التحضير للثورة**

جاء اتفاق السكان على معارضة تجنيد أولادهم في صفوف الجيش الفرنسي نتيجة اجتماع قاموا به حيث يعتبر هذا الأخير انطلاقة لانتفاضة سكان قرية سيدي دحو بسيدي بلعباس حاليا في 1914/8/29م وسكان بني شقران بمعسكر في 1914/9/22م، وقد ضمت هذه الانتفاضة باقي المناطق المختلفة منها: الفراقيق، بني ج–نسيف، أولاد سعيد، بني خنيس، حجاجة وغيرها.[1]

- **نتائج الثورة:**

بعد انتهاء ثورة بني شقران يمكننا أن نتعرف على أهم نتائجها فيما يلي:

– فرضت فرنسا على سكان بني شقران عقوبات قاسية وطالبت بتطبيقها وهناك من عارض ذلك من السلطات الفرنسية نفسها تخوفا من زيادة المشاكل ومن هذا لم تتوقف فرنسا من تجنيد الشباب الجزائري[2].

– قابلت فرنسا هذه الانتفاضة بإطلاق النار وهدم المنازل ومصادرة أملاك سكان بني شقران إضافة إلى الغرامات المالية[3].

– هجرة معظم سكان بني شقران إلى المناطق المجاورة لها كمعسكر والمحمدية مما أدى إلى تشريدهم[4].

– تم انعقاد جلسات ضمن المحكمة بوهران من 8 إلى 10 سبتمبر 1914م وتم من خلال هذه الجلسات إصدار أحكام قضائية في حق 21 شخص من بين 27 شخص تنص على[5]:

[1] علجية مقيدش، قانون التجنيد الإجباري"، المرجع السابق، ص 174.

[2] محمد الصالح بحاوي، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي المرجع السابق، ص 375–376

[3] شارل روم آخرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 271.

[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 314

[5] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص206

- محاكمة 14 شخصا بعقوبة الإعدام.
- محاكمة شخصين بعشر سنوات.
- محاكمة 3 أشخاص بعشر سنوات.
- محاكمة شخص بستة أشهر إضافة إلى غرامة مالية تقدر ب عشرين فرنك.

2- ثورة الأوراس 1916 م:

لقد مرت جميع مناطق الجزائر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب على وقائع عمليات عسكرية وذلك عن طريق الإعلان عن قانون حالة الطوارئ وقانون التجنيد الإجباري وفق مرسوم 1916/09/07م، إضافة إلى ذلك مرسوم 1916/09/14م تم فرض التجنيد الإجباري على العمال من طرف الإدارة الفرنسية[1].

- **أسباب الثورة**

عند صدور قانون التجنيد الإجباري 1912م من طرف الإدارة الفرنسية قابله الجزائريين باستياء وازدراء كبيرين خاصة عند الأوراسيين.[2]

أصدرت فرنسا مرسوم 1916/09/14م الذي ينص على تجنيد فئات من سكان الجزائر لا يهمها إذا كان كبيرا أو صغيرا وذلك يعود إلى الحرب القائمة وجاء هذا المرسوم لكي يلغي مرسومي 7 و 1916/09/14م.[3]

- إصدار مرسوم 1911/02/28م الذي يقتضي بتجنيد الشباب الجزائري الذي بلغ سن 18 سنة حيث جعلت لهؤلاء قوائم خاصة بهم. وتم إصدار هذا المرسوم من طرف

[1] ا أبو القاسم بعد الله ، المرجع السابق، ص 206

[2] علي رزيل، "مظاهر ورفض الجزائريين للتجنيد الإجباري ثورة الأوراس 1916 م نموذجا، محلة قضايا تاريخية، عبر الدراسات التاريخية المعاصرة –بوزريعة، الجزائر، 110، 2019 م، ص 121

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 44

حكومة منداس فرانس حيث هذا الأخير كان غرضه هو التحاق أولئك بالقوات العسكرية الفرنسية.[1]

كان غرض فرنسا من تجنيد الشباب الجزائري في صفوف جيشها العسكري هو استرجاع جنودها الفرنسيين إلى فرنسا تحسبا لحدوث أي طارئ ولذلك أصدرت قانون 1912/02/03م.[2]

- **بداية الثورة:**

هناك اختلاف قائم بين مقاومة الأوراس 1916م والمقاومات السابقة خاصة في القرن 19 م ومقاومة بني شقران 1914 م وشمل هذا الاختلاف عدة نقاط أبرزها[3]:

- أن ثورة الأوراس لا توجد لها علاقة بالزوايا عكس المقاومات الأخرى.
- أن ثورة الأوراس لم تندلع بسبب تراجع عدد الجيوش الفرنسية بالجزائر كما كان في 1870 م و1871 م.

رفض سكان الأوراس للتجنيد الإجباري دفع القوات الفرنسية إلى تجنيد الشباب بالقوة، وتم العثور على سجلات تنص على إحصاء عدد المجندين كما يلي[4]:

- ✓ 1914 م بلغ عدد المجندين 75 مجند.
- ✓ 1915 م بلغ عدد المجندين 38 مجند.
- ✓ 1916م ليرتفع في هذه السنة عدد المجندين إلى 419 مجند.

انطلاقا من هذا ظهرت حالة غضب عارم لدى أهالي الشباب الجزائري ومن هذا المنطلق بدأت مقاومة شعبية رافضة لهذا القانون الظالم.[5]

---

[1] حياة ثابتي، الحرب العالمية الأولى، المرجع السابق، ص 23

[2] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق، ص 7

[3] شارل رويو، المرجع السابق، ص 821

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 48.

[5] رزيق علي مظاهر ورفض الجزائريين للتجنيد الإجباري ثورة الأوراس 1916 م نموذجا"، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة – بوزريعة، الجزائر، ع 11، 2019 م.، ص 126

لقد قام الرافضون للخدمة العسكرية الفرنسية بعدة عمليات والذين أطلقوا على أنفسهم لصوص الشرف والذي تزعمهم بن النوي، حيث قاموا بالهجوم على برج ماك ماهون الذي يوجد بعين توتة المختلطة وذلك ابتداء من 11 إلى 18 ديسمير 1916 م.

سجلت الإحصائيات وذلك حسب لواء بسكرة أن الهاربين من فرق من فرق الصباحية والزواف وصل عددهم نهاية ديسمبر 1916م 3214 رجلا إن هذه الأخيرة يوجد من بينها 266 من باتنة[1]، وأسسوا مجموعات منظمة أبرز قادتها أحمد بن زلماط[2] وأخوه مسعود بن زلماط في منطقة أريس، وكانت هذه المجموعات مدعمة من قبل شيوخ الأعراش.[3]

ثار سكان منطقة الأوراس الأحرار ضد فرنسا وذلك من أجل التخلص من الظلم التي عانته طيلة الاحتلال وكان هدف هذه الثورة هو التحرر من العبودية والتخلص من قيود المحتل.[4]

- **أسباب فشل الثورة:**

لكل مقاومة عوامل قوة وضعف ومن الأسباب التي أدت إلى ضعف الانتفاضة وانتهائها ما يلي[5]:

✓ انعدام التخطيط والتنظيم والتنسيق المسبق بين قيادات هذه الثورة.

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 51.

[2] مسعود بن زلماط، يحير بطل منطقة الأوراس وأبرز قادتها، ينتمي إلى قبيلة سعدية ثار ضد الاحتلال الفرنسي، ومن أبرز نشاطه جبال الأوراس وعين حليلة، أريس، حنشلة، حكم عليه بالإعدام من طرف محكمة باتنة انظر، نور الدين قويدر، البعد الوطني لثورة الأوراس 1916 م ومشروع الجمهورية الجزائرية"، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإنسانية بجامعة باتنة –1 – الجزائر، مع 21، ع 28، حائلي 2021،، ص982.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 51

[4] قويدر نور الدين، البعد الوطني الثورة الأوراس 1916م ومشروع الجمهورية الجزائرية"، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإنسانية بجامعة باتنة –1 – الجزائر ، مج 21 ، ع 28 جانفي 2021 م، ص978

[5] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م – 1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2016 ، ص228–227

- ✓ عدم تلقي الإمدادات سواء المادية أو العسكرية من خارج الجزائر لاسيما من طرف الدولة العثمانية.

- **نتائج الثورة:**

لقد ترتب عن هذه الثورة عدة نتائج ومن أبرزها:

- ✓ الخسائر البشرية والمادية التي لحقت الجزائريين.[1]
- ✓ هجرة الأوراسيين إلى المناطق الداخلية وكذلك إلى البلدان المحاورة سواء كانت في المشرق أو المغرب[2]. وإلى البلدان الأوروبية عامة وفرنسا خاصة حيث بلغ عدد المجندين سنة 1929 م ما يقارب 1000 مهاجر.[3]
- ✓ شهدت الهجرة نحو جميع الأقطار بظهور تيارات الحركة الوطنية المعادية للاحتلال وفي مقدمتهم الأمير خالد.[4]
- ✓ زيادة نمو الوعي لدى الجزائريين.

3- ثورة الهقار 1916 م

بدأت حركات التمرد وسخط السكان مع نهاية سنة 1915م وبداية 1916 م تتوسع في جميع مناطق الهقار ضد القوات الفرنسية بقيادة أحمد سلطان الجانتي والشيخ عبد السلام شارداق[5]. ورغم اعتماد فرنسا على موسى أق أمستان بتمثيلها بالمنطقة، تمكن مجموعة من

[1] العلوي محمد الطيب مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م – 1954م، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، طبعة خاصة، د.س ، ص 49.

[2] نور الدين قويدر، المرجع السابق، ص 978.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 192

[4] نور الدين قويدر، المرجع السابق، ص 979.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 58.

المجاهدين من قتل الجاسوس الفرنسي شارل دي فوكو[1] بأمر من القائد كاومن[2] وتعتبر عملية قتل هذا الجاسوس عملية تاريخية.[3]

ثانيا: مشاريع جونار

أطلق جونار حملة من المشاريع الإصلاحية خلال شهر فيفري ومارس وذلك سنة 1918 م كانت هذه المشاريع تختص بالمجال العسكري تنص على منح المراتب العسكرية للجزائريين مع المساواة في الأجور، وقد قال الدكتور ابن ثامي في هذا الصدد: " ... نحن نطالب بالمساواة في المراتب العسكرية مثل الفرنسيين والمساواة في الخطر والمساواة في المسؤولية ".[4]

ثالثا: مشروع الكولونيل هاملان

كان هناك اختلاف في وجهات النظر حول الجنود الجزائريين هناك من يرى أن المعارك التي كانت تقام بين فرنسا والدول الأوروبية كان للجنود الجزائريين دور فعال وبطولي فيها فهم يشيدون ببطولاتهم وشجاعتهم في تلك المحطات، في حين يرى البعض الآخر أن عدم إعطاء الجنود الجزائريين أبسط حق لهم وهو المساواة بينهم وبين الجنود الفرنسيين في أخطر مهامها كالدفاع عن الجمهورية الفرنسية.[5]

---

[1] شارل دي فوكو من مواليد 15/9/1858م بعد راهب وقسيس كاثوليكي فرنسي، كان ضابطا بالجيش الفرنسي في شمال إفريقيا قرر الاستقالة لإكتشاف المغرب الأقصى، يتقمص شخصية يهودي، درس لغة وتقاليد وثقافة الطوارق، فشرع إلى تأليف قاموس المفردات وقواعد اللغة "، صاغ فكرة تأسيس معهد ديني عرف باسم "يسوع الصغار" وفي 1/12/1916م اغتيل قرب حصنه في تمر است. انظر، علحية مقيدش، قانون التجنيد الإجباري"، المرجع السابق، ص 174.

[2] كاوسن، هو محمد كاوسن ويطلق عليه اسم كاويسين وآخرون يسمونه كوش ولد سنة 1880م بقرية دمرقو، تعلم في منطقته على يد فقهاء الدين وحفظ القرآن تعلم ورود الحركة السنوسية على يد عبد السلام قيميش الزوي الليبي، وقف بجانب السلطان موسى أند مرموقا ضد الفرنسيين، قتل في كمين نصب له في 5 يناير 1919م. أنظر ، محمد سعيد القشاط أعلام من الصحراء، دار الملتقى، لبنان، ط1، 1997 م، ص 191-192.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 63

[4] حياة ثابتي، المرجع السابق، ص 112

[5] شارل رويو أجويرون، المرجع السابق، من 1211

كان مشروع الكولونيل هاملان ينص على ثلاث نقاط هامة هي:

1- الضباط المسلمون يكونون تحت قيادة الفرق الخاصة بالأهالي.

2- طريقة الاختيار هي طريقة خاصة لترقية الضباط من الأهالي المسلمين.

3- اذا كانت الرتبة نفسها تجمع بين ضباط من الأهالي الجزائريين والضباط الفرنسيين تكون لهذه الأخيرة القيادة دائما.

تضمن هذا المشروع الذي قدم للجزائريين في طياته ظلم وإجحاف في حين أن لجنة الحرب قد أعطت في تقريرها قبولا على هذا المشروع ولم تعطي أي اقتراحات[1].

خرج الجزائريون من الإصلاحات العسكرية بأياد فارغة لا تحمل في طياتها شيئا مثلما خرجوا من قبل من الإصلاحات السياسية بخيبة أمل، لأن الحكومة الفرنسية كان هدفها من هذه الإصلاحات هي تهدئة الأوضاع والنفوس.[2]

ب. مشروع بلوم فيوليت

يُعدّ مشروع بلوم-فيوليت من أبرز المشاريع الإصلاحية التي طرحتها فرنسا الاستعمارية في الجزائر خلال الثلاثينيات، خاصة في ظل وصول حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم سنة 1936[3]، وقد جاء هذا المشروع في سياق دولي متوتر اتسم بتصاعد النزاعات الأوروبية، ما دفع فرنسا إلى إعادة النظر في علاقتها بمستعمراتها، ومنها الجزائر، باعتبارها خزّانًا بشريًا وعسكريًا مهمًا[4]، وعلى الرغم من الطابع السياسي للمشروع، فإن له أبعادًا عسكرية واضحة، إذ ارتبط بمحاولة كسب ولاء الجزائريين تحسبًا لأي صراع قادم.

[1] محمد الصالح يحاوي، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي، المرجع السابق، من 468.

[2] يمي خلال المغرب العربي فترة الاستعمار والتحرر والاستقلال 4 أجزاء، دار النهضة، لبنان، 1981 م، ج 1، ص 73.

[3]

[4] مدور خميسة، "مشروع بلوم-فيوليت، إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الكولونيالي (1936-1938)، "مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 2016، ص 115.

➢ **الإطار التاريخي والسياسي لمشروع بلوم–فيوليت**

ظهر مشروع بلوم–فيوليت سنة 1936[1] بمبادرة من ليون بلوم وموريس فيوليت، بهدف إدخال إصلاحات محدودة على وضع الجزائريين[2]، وقد جاء المشروع في ظل تصاعد مطالب النخبة الجزائرية وتنامي الحركات الوطنية، إضافة إلى التهديدات الدولية المتزايدة.[3]

وقد نص المشروع على منح فئة محدودة من الجزائريين المسلمين الحقوق السياسية الكاملة دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وهو ما مثّل تطورًا نسبيًا مقارنة بالسياسات السابقة[4]. غير أنّ هذا المشروع لم يكن يهدف إلى تحقيق مساواة شاملة، بل إلى استمالة نخبة معينة لضمان استقرار النظام الاستعماري.

➢ **مضمون المشروع وأهدافه الاستعمارية**

تضمّن مشروع بلوم–فيوليت إجراءات إصلاحية محدودة، ركزت على توسيع قاعدة المشاركة السياسية ومنح الجنسية الفرنسية لفئة مختارة من الجزائريين.[5]

غير أنّ هذه الإصلاحات كانت تخدم أهدافًا استعمارية واضحة، من أبرزها احتواء الحركة الوطنية، وخلق طبقة موالية لفرنسا، وتعزيز سياسة الإدماج بدل الاستقلال. وقد واجه المشروع معارضة شديدة من المستوطنين الأوروبيين، الذين رفضوا أي تنازل يمكن أن يهدد امتيازاتهم، مما أدى إلى تعطيله.[6]

---

[1] لهلالي سلوى، "الاتجاه الليبيرالي الجزائري ومشروع بلوم–فيوليت 1936م، "مجلة تاريخ المغرب العربي، 2017، ص 210.

[2] مدور خميسة، مرجع سابق، ص 118.

[3] لهلالي سلوى، مرجع سابق، ص 212

[4] مدور خميسة، مرجع سابق، ص120

[5] المرجع نفسه، ص 123.

[6] لهلالي سلوى، مرجع سابق، 130

➢ **الانعكاسات العسكرية لمشروع بلوم–فيوليت**

رغم الطابع السياسي للمشروع، فإن له انعكاسات عسكرية مهمة. فقد سعت فرنسا إلى ضمان ولاء الجزائريين، خاصة بعد تجربتها خلال الحرب العالمية الأولى، حيث شكّل الجنود الجزائريون عنصرًا مهمًا في الجيش الفرنسي.

كما ارتبط المشروع بمحاولة تعبئة الموارد البشرية استعدادًا لاحتمال اندلاع حرب عالمية جديدة، في ظل تصاعد التوتر في أوروبا خلال الثلاثينيات.[1]

ومن جهة أخرى، ساهم المشروع في تعزيز السيطرة الأمنية، من خلال محاولة دمج بعض النخب في النظام الاستعماري، بهدف الحد من النشاط الوطني والثوري[2].

غير أنّ فشل المشروع أدى إلى نتائج عكسية، حيث فقد الجزائريون الثقة في الإصلاحات الفرنسية، مما ساهم في تنامي الاتجاه نحو المقاومة المسلحة.[3]

➢ **ردود الفعل الجزائرية وتأثيرها على المسار العسكري**

تباينت ردود الفعل الجزائرية تجاه المشروع، حيث رحّب به التيار الإدماجي، في حين رفضته التيارات الوطنية التي رأت فيه محاولة للالتفاف على المطالب الحقيقية بالاستقلال[4].

كما انتقدته جمعية العلماء المسلمين لكونه لا يعالج جوهر القضية الاستعمارية. وقد ساهم هذا الجدل في رفع مستوى الوعي السياسي، وربط القضية الوطنية بالكفاح من أجل التحرر الكامل، وهو ما انعكس لاحقًا على تبني خيار الكفاح المسلح.

يتضح أن مشروع بلوم–فيوليت كان جزءًا من استراتيجية استعمارية تهدف إلى ضمان ولاء الجزائريين في ظل التوترات الدولية، خاصة ذات البعد العسكري. غير أنّ فشله أدى إلى

[1] مدور خميسة، مرجع سابق، ص 118

[2] لهلالي سلوى، مرجع سابق، ص219

[3] مدور خميسة، مرجع سابق، ص220

[4] لهلالي سلوى، مرجع سابق، ص138

تعميق الوعي الوطني، وساهم في انتقال الحركة الوطنية من المطالبة بالإصلاح إلى تبني خيار الاستقلال، وهو ما مهّد لاندلاع الثورة التحريرية.

3 – الوعود الفرنسية للجزائريين في العرب العالمية الأولى والثانية

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، اعتمدت فرنسا بشكل كبير على مستعمراتها، وخاصة الجزائر، التي زوّدتها بما يقارب 173 ألف جندي جزائري، إضافة إلى عشرات الآلاف من العمال الذين شاركوا في المجهود الحربي داخل فرنسا[1]. وفي هذا السياق، عملت الإدارة الاستعمارية على استمالة الجزائريين من خلال وعود بالإصلاح، تمثلت في منح حقوق سياسية محدودة وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وقد برزت هذه الوعود بشكل رسمي في قانون 4 فبراير 1919م (قانون جونار)، الذي سمح لبعض الجزائريين المسلمين بالمشاركة في الانتخابات المحلية، ومنحهم إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي الكامل عن أحوالهم الشخصية الإسلامية[2]. غير أنّ هذا القانون بقي محدود الأثر، إذ لم يشمل سوى أقلية ضيقة من النخبة، كما حافظ على التمييز القانوني بين "الأهالي" والمستوطنين الأوروبيين.

كما ارتبطت هذه المرحلة بظهور نخبة إصلاحية جزائرية، مثل الأمير خالد، الذي طالب بالمساواة والتمثيل السياسي، مستندًا إلى التضحيات التي قدّمها الجزائريون في الحرب[3]. غير أنّ السلطات الفرنسية قابلت هذه المطالب بالتجاهل أو القمع، مما زاد من فقدان الثقة في مصداقية الوعود.

---

[1] Charles-Robert Ageron, Modern Algeria، A History from 1830 to the Present (London، Hurst & Company, 1991), p123.

[2] Ibid., p125.

[3] Benjamin Stora, Algeria, 1830–2000، A Short History (Ithaca، Cornell University Press, 2001), p45

4 – نكث الوعود بعد الحرب العالمية الأولى والثانية

خلال الحرب العالمية الثانية، تكرّر السيناريو ذاته، حيث سعت فرنسا إلى تعبئة الجزائريين لدعم مجهودها الحربي، خاصة بعد احتلالها من قبل ألمانيا سنة 1940، وظهور فرنسا الحرة بقيادة شارل ديغول، وقد استغلت هذه الأخيرة الخطاب التحرري للحلفاء، الذي كان يدعو إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، من أجل كسب دعم المستعمرات.

وفي هذا الإطار، شهدت الجزائر صدور بيان الشعب الجزائري سنة 1943 بقيادة فرحات عباس، الذي طالب بإصلاحات جذرية، منها إقرار دستور جزائري، والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، والاعتراف بالهوية الوطنية،[1] وقد ردّت فرنسا بإصدار بعض القرارات الإصلاحية، مثل مرسوم 7 مارس 1944، الذي منح الجنسية الفرنسية لعدد محدود من الجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية، غير أنّ هذه الإجراءات بقيت شكلية وغير كافية.

وقد أدت هذه السياسات إلى تصاعد التوتر، خاصة مع تزايد وعي الجزائريين بحقوقهم، مما جعل الوعود الفرنسية تبدو كوسيلة ظرفية أكثر منها التزامًا حقيقيًا بالإصلاح.

ثالثا: الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية

1- الأوضاع الإقتصادية في الجزائر قبل1945 م

شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية قبل سنة 1945م تدهورًا اقتصاديًا عميقًا نتيجة السياسات الفرنسية التي قامت على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وقد أدّت هذه السياسات إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية للبلاد بشكل غير متوازن، حيث تم تهميش السكان الأصليين وإفقارهم لصالح المستوطنين الأوروبيين[2].

[1] John Ruedy, Modern Algeria، The Origins and Development of a Nation (Bloomington، Indiana University Press, 2005), p137.

[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 45

أ. سياسة الاستيلاء على الأراضي الزراعية

اعتمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على سياسة ممنهجة للاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، خاصة بعد إصدار عدة قوانين تسمح بمصادرة أراضي القبائل وتحويلها إلى ملكية أوروبية.[1]

وقد كانت هذه الأراضي تمثل المصدر الأساسي لعيش الفلاح الجزائري، مما أدى إلى فقدانه لوسيلة إنتاجه الرئيسية، كما أدّت هذه السياسة إلى ظهور طبقة من المعمرين الأوروبيين الذين سيطروا على أفضل الأراضي الزراعية، في حين تحوّل الجزائريون إلى عمال زراعيين أو فلاحين بدون أرض[2].

كما ساهم هذا التحول في تفكيك النظام الزراعي التقليدي القائم على الملكية الجماعية، واستبداله بنظام استعماري فردي يخدم مصالح السوق الفرنسية.

ب. إعادة توجيه الاقتصاد الفلاحي

عمل الاستعمار الفرنسي على إعادة توجيه الإنتاج الزراعي نحو خدمة الاقتصاد المتروبوليتاني (فرنسا)، حيث تم التركيز على الزراعات التصديرية مثل الكروم والحبوب الموجهة للتجارة الخارجية[3].

في المقابل، تم إهمال الزراعات المعيشية التي تلبي حاجات السكان المحليين، مما أدى إلى اختلال خطير في الأمن الغذائي، وقد جعل هذا التوجه الجزائر تابعة اقتصاديًا لفرنسا، بحيث أصبحت تصدّر منتجاتها الزراعية وتستورد المواد الغذائية الأساسية.[4]

كما ساهم ضعف الاستثمار في التقنيات الزراعية لدى الجزائريين في تعميق الفجوة الإنتاجية بينهم وبين المستوطنين.

---

[1] محمد الميلي، مرجع سابق، ص 210

[2] عبد الله شريط، مرجع سابق، ص 33

[3] محمد الميلي، مرجع سابق، ص220

[4] أبو القاسم سعد الله مرجع سابق، ص60

ج. ضعف التصنيع والتبعية الاقتصادية

لم تعمل فرنسا على إنشاء قاعدة صناعية وطنية في الجزائر، بل أبقتها في إطار اقتصاد تابع يعتمد على تصدير المواد الأولية واستيراد المنتجات المصنعة من فرنسا[1].

وقد أدى هذا الوضع إلى:

- غياب فرص العمل الصناعية للجزائريين .
- ارتفاع معدلات البطالة، خاصة في المدن .
- غياب تنمية اقتصادية داخلية مستقلة .

وبذلك أصبحت الجزائر سوقًا استهلاكية للمنتجات الفرنسية ومصدرًا للمواد الخام، مما يعكس طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين المستعمِر والمستعمَر.

ب. النظام الضريبي الاستعماري

فرضت الإدارة الاستعمارية نظامًا ضريبيًا ثقيلًا على الجزائريين، شمل الضرائب العقارية والشخصية والرسوم المختلفة، دون مراعاة الوضع الاقتصادي للسكان[2].

وقد تميز هذا النظام بغياب العدالة الضريبية، حيث كان الجزائريون يدفعون ضرائب مرتفعة مقارنة بالمستوطنين الذين استفادوا من إعفاءات واسعة.

كما استُخدمت الضرائب كأداة للضغط الاقتصادي والسيطرة السياسية، مما ساهم في إفقار الفلاحين والحرفيين وإجبار العديد منهم على بيع ممتلكاتهم أو الهجرة.

ج. الأزمات الاقتصادية والمجاعات

نتيجة لهذه السياسات، شهدت الجزائر عدة أزمات اقتصادية، خاصة خلال ثلاثينيات القرن العشرين، حيث تفاقمت آثار الكساد العالمي، وقد أدّت هذه الأزمات إلى:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية .
- نقص حاد في الغذاء في المناطق الريفية .

[1] عبد الله شريط، مرجع سابق، ص 40

[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص75

- انتشار المجاعة وسوء التغذية[1] .

كما ساهمت الكوارث الطبيعية (الجفاف والآفات الزراعية) في تفاقم الوضع، في ظل غياب دعم حكومي فعّال للفلاحين الجزائريين.

يتضح أن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبل 1945م كانت نتيجة مباشرة لسياسة استعمارية قائمة على الاستغلال والتبعية، فقد أدّى الاستيلاء على الأراضي، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير، وغياب التصنيع، وفرض الضرائب الثقيلة، إلى تدهور شامل في الاقتصاد الجزائري، وقد ساهم هذا الوضع في خلق مجتمع فقير ومهمّش، لكنه في الوقت نفسه مهّد لظهور وعي وطني متزايد ضد الاستعمار الفرنسي.

2- الأوضاع الاجتماعية في الجزائر

عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية قبل 1945م تدهورًا اقتصاديًا كبيرًا نتيجة السياسات الاستعمارية التي اعتمدت على الاستغلال الممنهج للموارد الطبيعية والبشرية، وقد أدّى ذلك إلى تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تابع يخدم مصالح فرنسا، مع تهميش واضح للسكان الأصليين.[2]

أ. التمييز الاجتماعي

شهد المجتمع الجزائري قبل سنة 1945م تمييزًا واضحًا بين الأوروبيين (المستوطنين) والجزائريين الأصليين، حيث تمتع الأوروبيون بكافة الحقوق السياسية والمدنية، بينما خضع الجزائريون لقوانين استثنائية مثل قانون الأهالي، الذي فرض عليهم قيودًا صارمة وحدّ من حرياتهم،[3] وقد أدى هذا الوضع إلى ترسيخ بنية اجتماعية غير متكافئة داخل المجتمع الجزائري.

---

[1] محمد الميلي، مرجع سابق، ص230

[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 45

[3] شارل روبير أجيرون، الجزائر الحديثة، تاريخ من 1830 إلى الحاضر، ترجمة، (غير متوفر)، لندن، دار هيرست، 1991، ص 65.

ب. انتشار الفقر والتدهور المعيشي

عانى الجزائريون من أوضاع معيشية صعبة نتيجة السياسات الاستعمارية التي قامت على مصادرة الأراضي الزراعية لصالح المعمرين، مما أدى إلى تفقير الفلاحين وانتشار الفقر في الأرياف والمدن،[1] كما ساهمت الضرائب المرتفعة في زيادة معاناة السكان وتدهور مستوى معيشتهم.

د. تفشي الأمية وضعف التعليم

اعتمدت الإدارة الاستعمارية سياسة تعليمية تمييزية، حيث وفرت التعليم الجيد للأوروبيين، في حين حُرم الجزائريون من فرص التعليم، مما أدى إلى انتشار الأمية بشكل واسع[2]، كما تم تهميش التعليم العربي الإسلامي، وهو ما أثر سلبًا على الهوية الثقافية للمجتمع.

هـ. تدهور الأوضاع الصحية

كانت الخدمات الصحية ضعيفة بالنسبة للجزائريين، إذ ركزت السلطات الاستعمارية على خدمة الأوروبيين، مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة مثل السل والملاريا[3]، كما ساهمت ظروف الفقر وسوء التغذية في ارتفاع معدلات الوفيات.

التفكك الاجتماعي وتغير البنية التقليدية

أدت السياسات الاستعمارية إلى تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية، حيث نزح الكثير من السكان من الأرياف إلى المدن بحثًا عن العمل، مما ساهم في ظهور مشاكل اجتماعية كالبطالة والتشرد[4]، وأدى إلى اختلال التوازن الاجتماعي.

---

[1] محفوظ بنون، تشكّل الجزائر المعاصرة 1830–1987، كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، 1988م، ص 102.

[2] جيلبير مينيي، الجزائر المكشوفة، الحرب العالمية الأولى وبداية القرن العشرين، جنيف، دار دروز، 1981م، ص 210.

[3] جون رودي، الجزائر الحديثة، نشأة وتطور أمة، بلومنغتون، جامعة إنديانا، 2005م، ص 134.

[4] شارل أندري خ، تاريخ شمال إفريقيا، تونس، الجزائر، المغرب، لندن، روتليدج، 1970م، ص 289.

خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتضح أن مجازر 8 ماي 1945م لم تكن وليدة لحظة عابرة، بل جاءت نتيجة تراكمات تاريخية معقدة شملت مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أسهمت الحركة الوطنية بتنوع تياراتها في رفع الوعي السياسي لدى الجزائريين، غير أن القيود الاستعمارية والقوانين الاستثنائية والوعود الكاذبة عمّقت الإحباط وفجّرت التوتر القائم.

كما أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة زادت من معاناة الشعب الجزائري، مما جعل أي أمل في الإصلاح داخل المنظومة الاستعمارية يبدو غير واقعي. وبالتالي، فإن هذه الخلفيات مجتمعة شكلت أرضية خصبة لانفجار الغضب الشعبي في 8 ماي 1945م، وأرست الأسس الفكرية والسياسية التي مهدت لاحقًا لاندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954م.

الفصل الثانى:
مجازر 8 ماي 1945م

الفصل الثاني: مجازر 8ماي 1945م

يتناول هذا الفصل أحداث 8 ماي 1945م في كل من سطيف وقالمة وخراطة، باعتبارها أبرز محطات القمع الاستعماري في التاريخ الجزائري المعاصر، والتي شكلت منعطفًا خطيرًا في مسار الحركة الوطنية، فقد شهدت هذه المناطق الثلاث اندلاع مظاهرات سلمية واسعة خرج فيها الجزائريون للتعبير عن مطالبهم بالحرية والاستقلال، غير أن الرد الاستعماري جاء عنيفًا وغير مسبوق، حيث تحولت تلك الاحتجاجات إلى مجازر جماعية خلفت آلاف الضحايا.

وسيتم في هذا الفصل التطرق أولًا إلى الأوضاع العامة في هذه المناطق قبيل 8 ماي 1945م، ثم تحليل مسار الأحداث في سطيف وما رافقه من قمع وتوسع للعنف، قبل الانتقال إلى قالمة التي عرفت بدورها جرائم بشعة امتدت إلى الأرياف، وصولًا إلى خراطة التي شهدت حصارًا عسكريًا وحملات تمشيط واسعة، كما يتناول الفصل حجم الإبادة الاستعمارية وأبعادها الإنسانية والسياسية، من خلال إبراز طبيعة الجرائم المرتكبة وآثارها العميقة على المجتمع الجزائري.

أولا: أوضاع منطقة سطيف، قالمة وخراطة قبيل 08 ماي 1945م

رصدت سلطات الاحتلال الفرنسي في العديد من مناطق الجزائر أحداثا كثيرة تعكس في نظرها غليان اجتماعي في أوساط المجتمع الجزائري، قبل شهر ماي 1945م، إذ زعمت التقارير الاستعمارية أن ثمة اضطرابات حصلت هنا وهناك لأسباب مختلفة في بداية عام 1945م فاتخذتها حجة لقراراتها المختلفةأولا: جرائم 8 ماي 1945م في قالمة؛ حيث أنها أشارت إلى وقوع مناوشات بين جزائريين وأوربيين بعد مقابلة في كرة القدم بباتنة يوم 04 مارس، واضراب النساء العاملات في كل من تيارت في 01 مارس ووهران في 06 مارس. وقد ورد في تقرير عن مركز الاستعلامات والدراسات العمالة وهران تضمن عرض حال حول الحالة العامة بالغرب الجزائري في الفترة الممتدة بين 01 و08 ماي 1945م، كما شهدت عين مليلة تحريض. التجار لتنظيم اضراب يوم السوق، وعرفت قسنطينة مظاهرات نظمها الحزب الشيوعي، ووجدت كتابات على الجدران مناهضة لفرنسا بواد زناتي، وأشارت هذه التقارير إلى كثرة الاجتماعات المنظمة من قبل الوطنيين[1].

أما في المجال السياسي، فقد ورد في التقارير العسكرية أن الحركة الوطنية الجزائرية شهدت ديناميكية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، تجلت في الاجتماعات التي نظمت في كل من دريعات (سوق أهراس) في 4 مارس واجتماع بفرندة حمل خطابا مضادا للفرنسيين في 7 مارس، واجتماعات متعددة بقالمة في 7 و8 و23 مارس. كما عقد اجتماع بجيجل في 25 مارس من نفس السنة. وبناء على تلك التقارير، فقد كانت هذه الاجتماعات الأخيرة، من تنظيم نشطاء الحركة الوطنية الجزائرية[2]، ولعل ما تجدر إليه الإشارة هو قيام السلطات باقتفاء أثر هذا النشاط ومراقبة مدى تأثيرها على سلوك المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة، وقد بينت خلاصة الدراسات التي قامت بها السلطات العسكرية أن هذه الحركة كانت متنامية

[1] SHD, 1H 1726/2, Annexe N°3, Incidents– Manifestations– Agressions– entre le 1er et le 30 Avril 1945

[2] Ibid

عن طريق المحاضرات والخطب التي كان ينظمها البشير الابراهيمي وأتباع مصالي الحاج وفرحات عباس والدكتور سعدان، لا سيما بعد الاشاعات التي انتشرت حول لقاء عباس بالرئيس روزفلت في تيبازة بتاريخ 18 فيفري 1945م، إذ جاء في تقرير المكتب الثاني ما يلي:

"Après le passage à Alger, le 18 Fevrier 1945م, du président ROOSEVELT, de retour de la conférence de YALTA, l'entourage de M. Ferhat Abbas fait courir le bruit que ce dernier aurait rencontré le Président ROOSEVELT à Zeralda, le 18 Février, au congrès départemental des "A.M.L" de Constantine les 14 et 15 Février 1945م"[1]

وعموما فقد عبرت السلطات العسكرية عن الوضع العام بالمنطقة واصفة إياه بالمقلق بسبب استعداد "المشاغبين" لاستغلال فرصة التظاهر للاحتفاء بانتصار الحلفاء ضد النازية، المحاولة خلق الاضطرابات في قسنطينة والمدن المجاورة لها، لا سيما في سطيف، أولاد زناتي، قالمة وخراطة[2]. وهو الأمر الذي اعتبرته السلطات تناميا للشعور والاحساس المعادي لفرنسا وللفرنسيين بالجزائر[3]، كما أن المعلومات الواردة إلى السلطة العسكرية كانت تفيد ببداية الاشتباكات بين الجزائريين المسلمين والسلطات الاستعمارية بوادي زناتي.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن وادي زناتي عرفت حركة نشيطة قبل اندلاع مظاهرات الثامن ماي 1945م، إذ ذكرت التقارير بأنه في مساء يوم 07 ماي 1945م، قامت مجموعة من الشباب بإنزال العلم الفرنسي وتم تمزيقه وحرقه باستخدام البنزين.[5]

[1] SHD, 1H 1726/2, Gouvernement Général de l'Algérie, Cabinet Militaire, Instruction sur le maintien de l'ordre en Algérie, 10 Février 1944

[2] SHD, 1H1726/2, XIX C.A, 2ème Bureau, Télégramme du 8 Mai 1945.

[3] AINAD TABET.R, 8 Mai 1945 En Algérie, (1987) office des Publication Universitaire, p47

[4] SHD, 1H1726/2, XIX C.A, Op.cit

[5] AINAD TABET, 1987, p44

وفي هذا المناخ الهائج، ظهرت في المنطقة محل البحث ديناميكية الحركة الوحدوية التي تمثلت في حركة أحباب البيان الجزائري والذي ظهر في مارس 1944م، حيث انخرط فيه عناصر من حزب الشعب الجزائري ومن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكان النضال مكثفا وبشكل واضح إلى درجة أن دوائر الاستعلامات الفرنسية كانت تبحث عن العناصر الجديدة الفاعلة في المنطقة[1] في غياب كل من فرحات عباس الموضوع تحت الإقامة الجبرية بريفال (الشلالة) ومصالي الحاج المسجون في أفلو ثم في برازافيل بالكونغو.[2]

ومن مظاهر هذه الديناميكية الشعارات المرفوعة في مظاهرات 01 أول 1945م والمتمثلة في إطلاق سراح المساجين، وهو ما يعكس الوعي السياسي الذي بلغ حده بالمطالبة بالاستقلال.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين كان جد مشحونة بالعداء المتبادل إذ ازدادت الهوة بين الطرفين، وبدأت أولي المشادات بينهما مما أدى إلى قيام السلطة بتسليح المعمرين قبل بداية المظاهرات بهدف ترهيب الجزائريين المدنيين وتحضيرا لأي طارئ قد يحدث في المستقبل القريب.

ومن المفيد أن نشير إلى أن القيادة العسكرية الفرنسية اتخذت في هذه الفترة من الحرب العالمية الثانية وقبل الثامن ماي مجموعة من التدابير والإجراءات على كافة الأصعدة إذ وضعت الجزائر في حالة طوارئ وخولت جميع الصلاحيات للسلطات العسكرية بموجب

[1] Sous-Préfecture de Sétif, Correspondance au Préfet De Constantine (Centre d'information et d'étude), Le 01 Novembre 1944 in AINAD TABET, Op.cit., P106

[2] ZERTOUTI.Y, (2004), 8 Mai 1945 L'aube de la Révolution in ARCHIVES D'Algérie, Les Dossiers de la Révolution N°2. P 36-37

[3] ommission Tuber, Rapport de la Commission d'enquête sur les événements de Constantine,26 Mai 1945, P6.

مرسوم 03 فيفري 1943م مدعما بمرسوم 8 فيفري 1944م الذي أمر السلطات المدنية بتقديم الدعم اللازم للسلطات العسكرية أثناء أداء المهام المخولة لها من أجل حفظ الأمن واستتبابه في جميع أنحاء التراب الجزائري.

وقد تضمنت تعليمة 20 فيفري 1944م أن المهمة الأساسية للفرقة التاسعة عشر لهيئة أركان الحرب بالجزائر تتمثل في حفظ الأمن والنظام القائم الذي يعتبر في حد ذاته حماية السيادة فرنسا بكاملها. وفي هذا الصدد تم إبلاغ القيادات العسكرية البرية والجوية والبحرية بضرورة العمل على تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه التعليمة.

" Le maintien de l'ordre sur le territoire d'Algérie est l'une des missions essentielles des forces du 19ème corps d'armée. L'ordre doit en effet être assuré en tout état de cause par nos propres forces de manière à sauvegarder intégralement le principe essentiel de la souveraineté française… « Le Territoire de L'Algérie est actuellement sous le régime de l'état de siège. Cependant conformément aux dispositions du décret du 3 Septembre 1943 sur l'ordre publique et la sécurité militaire en Algérie ,… et du décret du 8 Février 1944,…Sur l'état du siège en Algérie ,… Les autorités civiles prêteront leur concours au commandement militaire désigné qui pourra être le général commandant le 19ème Corps d'armée pour tout ou partie du territoire de l'Algérie, … Le commissaire à la guerre

et à l'air, Le commissaire à la marine, sont chargés, chacun en ce qui le concerne de l'exécution du présent décret,... [1]"

وفي سياق هذه التعليمة التي حملت في طياتها منح القيادة العسكرية الصلاحيات الواسعة في الميدان، تم وضع خطة استراتيجية لتوزيع الفرق العسكرية المختلفة في الميدان والتنسيق بينها ؛ فأعطيت الصلاحيات لقائد فيلق 19 لهيأة أركان الحرب من أجل أن ينسق بين قوى فرنسا في شمال إفريقيا، ويوظفها بما يراه يتناسب مع الوضع في الجزائر، وفي هذا الصدد جاء التكليف المباشر لقائد الفرقة المذكورة أعلاه من الجنرال ديغول نفسه.

" Pour faciliter les concentrations nécessaires des forces... Le Général de GAULLE chargea officiellement le commandant du 19ème Corps d'armée (C.A) de la coordination, de l'emploi des forces terrestres en Afrique du Nord, ...Il s'agit d'empêcher que l'Afrique du nord ne glisse entre nos doigts pendant que nous libérons la France,... En résumé, le Général commandant le C.A a simultanément deux missions à remplir dans le maintien de l'ordre Une Mission de coordination pour toute l'A.F.N, et Une mission intérieure au 19ème C.A qui revêt trois aspects différents: Se renseigner, Prévenir les troubles et préparer l'intervention éventuelle de l'armée [2]"

ومما يلاحظ أن قائد الفيلق 19، عمل بعد تكليفه مباشرة على إعادة توزيع الفرق العسكرية على مستوى التراب الجزائري بصفة عامة وفي قسنطينة وضواحيها بصفة خاصة وكانت تتكون من فيالق المشاة، إضافة إلى أفواج من الزواف، وفيالق اللقيف الأجنبي وفيالق الفرسان، علاوة على مرافقة هذه الفرق العسكرية بالمصالح التي توفر لها كل الوسائل المادية من ميزانية مالية كافية، وسلاح وتغذية وعلاج وغيرها من المصالح الأخرى.[3]

[1] SHD, 1H1726/2, XIX C.A, 3ème Bureau, Instruction Sur Le maintien de l'Ordre en Algérie, Alger le 20 Février 1944.

[2] 1 H1726/2, XIX C.A, 3ème Bureau, Emeutes du Constantinois, Mai 1945- Juin 1945

[3] SHD, 1H1726/2, XIX C.A, 3ème Bureau, Instruction,...Op-Cit.

ومن هنا يتضح لنا أن السلطات العسكرية الاستعمارية هيأت خططا عسكرية قبل مظاهرات 8 ماي 1945م من أجل قمع كل حركة سياسية أو مظاهرة مهما كان نوعها في الجزائر، إذ كانت ترى في كل التحولات الحاصلة في الجزائر خطرا عليها وحددت مناطق قسنطينة وسطيف وقالمة وما جاورها كبور لتوترات محتملة قد تعصف بسيادة وهيبة فرنسا.

ثانيا: جرائم 8 ماي 1945م في سطيف

سبقت جرائم 8 ماي 1945م تنظيم مظاهرات ومسيرات حاشدة وسط مدينة سطيف من طرف سكانها، التي تقدمها المدعو بوزيد بوسعال 26 سنة، للمطالبة بالاستقلال في إطار حرية الرأي والتظاهر المستمد أساسا من المبادئ العرفية التي كانت تسود القانون الدولي في تلك الفترة ، حيث كانت هاته التحركات ورغم طابعها السلمي، إلا أنها قوبلت بالاستهجان من طرف مسؤولي السلطات الأمنية لفرنسا، تمثلت في توجيه إنذارات من طرف محافظ الشرطة الفرنسي للمتظاهرين بإخلاء الساحات، لتختم بطلقات نارية موجهة ضد بوسعال بوزيد والتي أردته قتيلا، في اعتداء صارخ على أهم حق من حقوق الانسان في القانون الدولي والمتمثل في الحق في الحياة، لتنتشر رقعتها المكانية وتطال أنحاء ولاية سطيف (عين كبيرة بلدية قيطونة – بني عزيز و خراطة ..) ثم تطال كامل القطر الجزائري عقب هذه الأحداث[1].

وكرد فعل على الأحداث المذكورة، قامت فرنسا بمجموعة من الإجراءات تمثلت في التضييق على الحريات الفردية والجماعية بشكل رهيب؛ حيث أعلنت حالة الطوارئ في عمالة قسنطينة منذ 9 ماي 1945م، وحضرت التظاهرات الكشفية، ومنعت الأسواق

[1] لخضر بوطبة ، انتفاضة 8 ماي 1945 في عين كبيرة من خلال الشهادات الحية ، المجلة الجزائرية ، المجلد 6 ، العدد 10 ، ص 1023 وما بعدها

الأسبوعية، وأوقفت حركة سيارات الأجرة، ومنعت الخروج والدخول من دائرة سطيف، إلا بعد الحصول على رخصة من السلطات الأمنية المحلية.[1]

من جهة أخرى وفي إطار القمع وأثناء وصول القوات العسكرية النظامية إلى مدينة سطيف، في 8 ماي 1945م، قامت الدبابات بقصف أطراف القرى مما اضطر السكن العزل إلى اللجوء إلى الجبال، كما قامت بحرق دشرة بكاملها بأولاد عثمان والشرشور، قتل على إثرها 17 شخصا، وفي عموشة قام جنودها بإحراق المنازل وإطلاق النار عشوائيا، كما حاصرت المنطقة، ونفذت اعتقالات عشوائية، أعدمت خلالها مجموعة من المواطنون ميدانيا، بينما نقل الباقية إلى وادي المرسى؛ حيث تم رمي العديد منهم من مرتفعات خراطة، كما جرت عمليات تعذيب وحشية، مات فيها العديد من المواطنين وزج بالباقي في السجن من بينهم العربي تيشي المدعو الشيخ عبد القادر بن علاق، كما قامت الميليشيا الأوروبية في المنطقة، بقيادة لابورت (la porte) وديكورك (dugourg) وشميت (shimih) بعمليات قتل جماعي في عدة أماكن أشهرها عين المالحة، وفي خراطة، التي تبعد بحوالي 50 كلم عن سطيف، تم الاعتداء على نساء أمام أزواجهن وأبنائهم؛ حيث أجهضت حوالي 30 امرأة في ساحة الملعب البلدي حاليا، كما تم إلقاء عديد من المواطنين من جسر الشهيد موز حاليا في المكان المسمى شعبة الآخرة، فكانت خراطة، خلال عمليات القمع، مقبرة مفتوحة على الهواء الطلق.[2]

علاوة على ذلك، وفي إطار القمع القضائي أعلن قانون الموت؛ حيث أسست محكمة عسكرية، تنوعت أحكامها، فإلى جانب الإعدام، كان السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة أو

[1] Dépêche de Constantine, journal de l'est Algérie de Constantine, années consultées 1945/1946.

[2] سيد احمد بن نعماني دائرة سطيف ودورها في انتفاضة 8 ماي 1945 (دراسة اجتماعية وسياسية) ، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجيلالي اليابس . سيدي بلعباس 2015 - 2016، ص173-176

المؤقتة بدأت فصول المحاكمات الأولى في 26 ماي 1945م واستمرت إلى غاية 26 ابريل 1946م؛ أي أياما بعد صدور قانون العفو بتاريخ 9 مارس 1946م[1]. قدرت الخسائر البشرية، ولو بتحفظ بـ 1389 شهيد جزائري بسطيف، أما الخسائر المادية فمجموعها 59 من المشاتي و 1534 منزلا محروقا، جراء الاستعمال المكثف والعشوائي للقصف عن طريق الطائرات والبوارج البحرية وأتلفت محاصيل الكثير من السكان الجزائريين ونهبت ممتلكاتهم.[2]

1. التحضير للمظاهرات وتنظيمها

سبقت أحداث 8 ماي 1945م مرحلة من التنظيم السياسي داخل الحركة الوطنية الجزائرية، حيث تم التخطيط للخروج في مظاهرات سلمية متزامنة عبر عدة مدن جزائرية. وقد كانت سطيف من أبرز المدن التي شهدت استعدادات مكثفة لهذه التحركات، تم الاتفاق على أن يكون الخروج يوم إعلان نهاية الحرب العالمية الثانية، لما يحمله من رمزية دولية. كما عملت التنظيمات الوطنية على تعبئة المواطنين وشرح أهداف المظاهرات التي تمحورت حول المطالبة بالحرية والاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الجزائري وقد تم تحديد مسارات داخل المدينة لضمان الطابع السلمي للمسيرة، كذلك، شاركت فئات شبابية بشكل واسع في التحضير والتنظيم، مما يعكس درجة الوعي السياسي آنذاك، وتم التركيز على الانضباط وعدم الانجرار إلى العنف. كل هذه العناصر تؤكد أن المظاهرات كانت مخططة وليست عفوية. كما كانت تعبيرًا حضاريًا عن مطالب سياسية مشروعة في إطار رمزي عالمي، هذا

[1] Voir la loi n 46.377 du 9 mars 1946 portant amnistie de certaines infraction commisses en Algérie a l'occasion des événement des ler et 8 mai 1945 journal officiel de la république française du 10 mars 1946 (p.2006).

[2] سيد احمد بن نعماني مرجع سابق، ص 192

التنظيم يعكس تطور الحركة الوطنية في تلك المرحلة. وقد شكلت سطيف نموذجًا لهذا الوعي السياسي المتقدم.[1]

2. انطلاق المظاهرات في مدينة سطيف

في صباح يوم 8 ماي 1945م، بدأت الحشود بالتجمع في مدينة سطيف في أجواء منظمة وسلمية. خرج المواطنون من مختلف الأحياء نحو وسط المدينة حاملين شعارات سياسية ولافتات تعبّر عن مطالبهم وقد اتسمت المسيرة في بدايتها بالانضباط والهدوء، حيث كانت الحركة جماعية ومنسقة كما عكست المشاركة الواسعة مختلف فئات المجتمع من شباب وطلبة وعمال وكان الهدف الأساسي هو إيصال رسالة سياسية واضحة للسلطات الاستعمارية. وقد مرت المسيرة عبر الشوارع الرئيسية في المدينة بشكل منتظم. غير أن حجم المشاركة الكبير أعطى للمشهد بعدًا رمزيًا قويًا كما أن رفع الرايات الوطنية زاد من الطابع السياسي للمظاهرة وقد كانت الأجواء في البداية بعيدة عن أي شكل من أشكال العنف. هذا الطابع السلمي يعكس وعيًا سياسيًا متقدمًا لدى المشاركين كما يظهر أن المظاهرة كانت تعبيرًا جماعيًا منظمًا قبل أن تتغير لاحقًا طبيعة الأحداث نتيجة التدخل الأمني.[2]

3. التدخل الاستعماري وتغيير مسار الأحداث

مع توسع المظاهرات داخل مدينة سطيف، تدخلت السلطات الاستعمارية الفرنسية بشكل مباشر عبر قوات الشرطة والدرك وقد كان الهدف من هذا التدخل تفريق الحشود ومنع استمرار المسيرة. في البداية استُخدمت وسائل تقليدية لتفريق المتظاهرين، مثل التحذيرات والانتشار الأمني إلا أن الوضع تطور بسرعة نتيجة الاحتكاك المباشر بين القوات والمتظاهرين هذا التدخل أدى إلى إرباك تنظيم المسيرة وتحولها من حالة سلمية إلى حالة اضطراب. كما ساهم في انتشار التوتر داخل مختلف نقاط المدينة. ومع استمرار المواجهة،

[1] Benjamin Stora, La gangrène et l'oubli (Paris، La Découverte, 1991), p 41–42.

[2] Mohammed Harbi, Le FLN، mirage et réalité (Paris، Julliard, 1980), p 20–22.

فقدت المظاهرات طابعها المنظم تدريجيًا. وقد أصبح المشهد أكثر تعقيدًا مع دخول قوات إضافية، كما انعكس ذلك على الحالة العامة للمدينة التي دخلت في حالة استثنائية. هذا التحول كان نقطة فاصلة في مسار الأحداث، إذ انتقلت من احتجاج سياسي إلى مواجهة أمنية مفتوحة.[1]

4. توسع الأحداث داخل مدينة سطيف

بعد التدخل الأمني، لم تبقَ الأحداث محصورة في نقطة واحدة داخل المدينة، بل امتدت إلى عدة شوارع وأحياء وقد ساهمت سرعة انتشار الأخبار في زيادة التوتر العام

كما بدأت حالة من الاضطراب تظهر في مختلف مناطق المدينة وتم تسجيل تحركات متفرقة نتيجة فقدان السيطرة على الوضع. وقد أدى ذلك إلى تدخل وحدات إضافية من القوات الاستعمارية كما تم فرض طوق أمني على بعض المناطق الحساسة هذا الوضع أدى إلى شلل جزئي في الحركة داخل المدينة كذلك، أصبحت سطيف في حالة توتر مستمر طوال اليوم. وقد تغيرت طبيعة المدينة من فضاء مدني إلى ساحة مواجهة كما انعكس ذلك على الحياة اليومية للسكان هذا التوسع داخل المدينة يعكس حجم التوتر الذي أحدثه التدخل الأمني. ويبين كيف خرج الوضع عن السيطرة بسرعة.[2]

5. امتداد الأحداث إلى المناطق المجاورة

لم تقتصر أحداث سطيف على المدينة فقط، بل امتدت بسرعة إلى المناطق المجاورة عبر انتشار الأخبار شفهيًا. وقد ساهمت الروابط الاجتماعية بين القرى والمدن في تسريع انتقال المعلومات. كما أدت هذه الأخبار إلى خروج تحركات مماثلة في عدة مناطق أخرى. هذا الامتداد الجغرافي يعكس أن الحدث لم يكن معزولًا. بل كان جزءًا من حالة عامة من الاحتقان السياسي في الجزائر وقد ظهرت مظاهرات مشابهة في مناطق قريبة من سطيف.

[1] Jacques Duchemin, La révolte algérienne du 8 mai 1945 (Paris، Seuil, 1985), p 95–98.

[2] Ageron, Histoire de l’Algérie contemporaine, p 512

كما ساهم ذلك في توسع نطاق الأزمة بشكل سريع. وأصبح الوضع يشمل عدة ولايات بشكل غير مباشر. هذا الانتشار يعكس قوة التعبئة الشعبية آنذاك. كما يبرز وحدة الشعور الوطني بين السكان. وقد تحولت الأحداث إلى حركة واسعة ذات طابع وطني.[1]

تُظهر أحداث 8 ماي 1945م في سطيف أن المظاهرات بدأت بشكل سلمي ومنظم يعبر عن مطالب سياسية واضحة، لكنها تحولت بسرعة إلى أزمة واسعة نتيجة التدخل الاستعماري. وقد شكلت هذه الأحداث نقطة تحول حاسمة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، إذ كشفت عن عمق التناقض بين الشعب والإدارة الاستعمارية. كما ساهمت في تعزيز الوعي الوطني وتغيير طبيعة النضال السياسي لاحقًا وقد اعتُبرت هذه الأحداث مقدمة مباشرة لتصاعد المقاومة التي أدت لاحقًا إلى اندلاع الثورة التحريرية عام 1954م.[2]

ثالثا: جرائم 8 ماي 1945م في قالمة

شانها في ذلك شان ولاية سطيف، سبقت مختلف الجرائم المرتكبة من طرف الاحتلال الفرنسي بهذه الولاية بهذا التاريخ مظاهرات نظمها المواطنون بالقوة بالتعبير عن رفضهم للاستعمار والتي قوبلت هي الأخرى بردود افعال دموية (اطلاق عشوائي للنار) خلفت الكثير من الضحايا بما فيهم نساء حوامل في اعتداء صارخ على ابشط حق القانون الدولي و هو الحق في الحياة، من طرف القوات الفرنسية مدعومة بمييشيات تطوعية قامت بجرائم في حق المدنيين والتي وصلت لحد ارتكاب جرائم ابادة في حق بعض المناطق (سكان مزرعة المزابية التي اجرقت وابيد سكانها الذين كانوا يعملون خماسين لدى المعمرين).[3]

من جهة أخرى قامت هاته الأخيرة بخرجات ليلية لاختطاف المعنيين وحشرهم في شاحنات الموت؛ حيث أعدموا بالرصاص على حافة الطريق، بعد استنطاقهم السريع دون أي

[1] Stora, La gangrène et l'oubli, p 44–46.

[2] Duchemin, La révolte algérienne du 8 mai 1945, p 100–102.

[3] بورغدة رمضان ، جوانب من احداث 8 ماي بقالمة على ضوء وثائق رسمية فرنسية جديدة ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة قالمة ، قسم التاريخ والآثار المجلد 5 ، العدد 2 ديسمبر 2011 ، ص 44

محاكمة. كما قتل نفس الطريقة حوالي 20 معتقلا، في إطار ما يسمى بنظام التنزه على طريق الجنوب لتتكرر العملية مدة تتراوح بين 6 أيام و 10 أيام بحوالي 300 شخص.

لجأت الميليشيات وأجهزة الأمن الفرنسي إلى تنفيذ عمليات إعدام دون محاكمة بغرض إرهاب السكان حيث كانت تتم محاكمات من طرف رئيس دائرة قالمة الذي نصب نفسه رئيس المحكمة جنائية، فأمر باغتيال الكثير من المواطنين بعد أن نسب إليهم اعترافات صورية بإشعال الثورة، والتي سببت حرجا كبيرا لفرنسا أمام لجنة الشؤون الإسلامية " والرأي العام العالمي لتحولها إلى قضية أخلاقية، أثرت على سمعتها كونها طرفا مؤسسا لمحكمة نورنبورغ المتخصصة في محاكمة النازيين الألمان عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مما حدا بوزير خارجية فرنسا تكسي (texier) أنداك إلى توجيه مراسلة رسمية إلى الحاكم العام للجزائر بخصوص هذه الأحداث باتخاذ إجراءات صورية، تحقيقات .... الخ دون الوصول إلى أي نتيجة.[1]

أثارت ظاهرة المفقودين اهتمام الصحافة وبعض الساسة الجزائريين، خاصة بعد صدور العفو الرئاسي في مارس 1946م؛ حيث تمت المطالبة بتشكيل لجان تحقيق للكشف عن مصير المفقودين، فقامت الشرطة القضائية لمدينة قالمة ابتداء من شهر فيفري 1947 م (بعد عامين) بمباشرة التحقيق بعد أن أقدم أهالي أكثر من 300 مفقود بالإدلاء بشهاداتهم حول مسار الأحداث؛ لكن كل التحقيقات انتهت من دون نتيجة تذكر من بينهم حالتي سويداني محمد وطافري عمار[2].

من جهة أخرى، فقد قامت ميليشيا قالمة، في إطار إخفاء آثار جرائمها التي بدأت تأخذ صدى دوليا، بإخراج رفات 500 جزائري من تحت التراب ونقلتها بالشاحنات تحت حماية الدرك الى المكان المسمى الينبوع الساخن"، وتفحيمها في فرن لصناعة الجير، يملكه المدعو

[1] بورغدة رمضان المرجع نفسه، ص 44 46

[2] بورغدة رمضان المرجع نفسه، ص 44 46

ليبوري (lepori)، وفي كاف البومية، الذي يجمع أربعة خنادق طول كل خندق ما بين 20 و25 متر، تم رمي 20 جثة في كل واحد منها[1].

1. السياق التاريخي والسياسي للأحداث في قالمة

جاءت أحداث قالمة في سياق دولي يتمثل في نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث اعتقد الجزائريون أن مشاركتهم في الحرب إلى جانب فرنسا ستفتح باب الإصلاح السياسي. غير أن الواقع الاستعماري بقي على حاله، مما أدى إلى تصاعد الشعور بالاحتقان داخل المجتمع الجزائري. وفي منطقة قالمة، كان الوضع أكثر تعقيدًا بسبب وجود جالية أوروبية مؤثرة اقتصاديًا وسياسيًا، ما خلق توترًا دائمًا بين الطرفين ومع بداية شهر ماي 1945م، بدأت الحركة الوطنية في تنظيم تحركات سلمية للتعبير عن مطالبها. إلا أن السلطات الاستعمارية كانت تتعامل مع أي تحرك سياسي باعتباره تهديدًا مباشرًا للنظام الاستعماري. وقد أدى هذا السياق إلى تهيئة الأرضية لانفجار الأحداث بشكل سريع. كما أن انتشار أخبار مظاهرات سطيف ساهم في رفع مستوى التوتر في قالمة. وبدل التهدئة، اتجهت السلطات نحو خيار القوة. وهو ما جعل المدينة تدخل في حالة استنفار أمني مبكر. هذا السياق يفسر طبيعة العنف الذي ميز الأحداث لاحقًا.[2]

2. اندلاع المظاهرات في قالمة يوم 8 ماي 1945م

في صباح 8 ماي 1945م، شهدت مدينة قالمة انطلاق مظاهرات متزامنة مع باقي المدن الجزائرية، حيث خرج السكان في مسيرات سلمية للتعبير عن مطالب سياسية ووطنية. وقد تميزت هذه المظاهرات في بدايتها بالطابع المنظم وغير العنيف، إذ كانت تهدف إلى إيصال رسالة سياسية واضحة غير أن السلطات الاستعمارية سارعت إلى منع هذه

[1] بن شعبان السبتي مجزر 8 ماي 1945 بمنطقة قالمة وبداية الطريق نحو نوفمبر 1954، المجلة التاريخية الجزائرية جامعة محمد بوضياف المسيلة العدد 06 – 07 جانفي – ماي 2018، ص 188

[2] عبد الرحمن بن عيسى، الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 98.

التحركات، معتبرة إياها تهديدًا للأمن العام. وقد أدى التدخل الأمني المبكر إلى خلق توتر داخل المدينة. ومع انتشار الأخبار القادمة من سطيف، ازدادت حالة القلق داخل الأجهزة الاستعمارية. كما بدأت عمليات مراقبة مكثفة للحشود وقد تم تفريق بعض التجمعات بالقوة في الشوارع الرئيسية هذا التدخل السريع غيّر مسار الأحداث من احتجاج سلمي إلى مواجهة مفتوحة كما ساهم في انتشار حالة من الفوضى داخل المدينة وقد أصبحت قالمة في ظرف ساعات قليلة تحت ضغط أمني شديد. وهو ما مهّد لمرحلة أكثر عنفًا لاحقًا.[1]

3. تصاعد القمع الاستعماري في قالمة

بعد تفكك المظاهرات الأولية، انتقلت السلطات الاستعمارية في قالمة إلى مرحلة أكثر عنفًا في التعامل مع السكان، حيث تم تنفيذ عمليات قمع واسعة النطاق. وقد شملت هذه العمليات مداهمات للأحياء والقرى المحيطة بالمدينة، إضافة إلى حملات اعتقال جماعية. كما شاركت مجموعات من المستوطنين الأوروبيين في عمليات مسلحة ضد السكان الجزائريين، وهو ما زاد من خطورة الوضع. وتم تحويل المدينة إلى منطقة شبه عسكرية تحت السيطرة الكاملة للجيش والشرطة. وقد تميز هذا القمع بطابع انتقامي واضح، تجاوز مجرد حفظ النظام. كما تم فرض قيود صارمة على الحركة داخل المدينة ومحيطها. هذا التصعيد أدى إلى ترهيب السكان بشكل كبير. وأصبحت العلاقة بين السكان والسلطة الاستعمارية قائمة على المواجهة المباشرة. كما تم استخدام القوة دون تمييز بين مشاركين في المظاهرات وغير مشاركين. وهو ما يعكس طبيعة القمع المنظم في تلك المرحلة.[2]

4. امتداد العنف إلى المناطق الريفية حول قالمة

لم يقتصر العنف على مدينة قالمة فقط، بل امتد بسرعة إلى المناطق الريفية المحيطة بها، حيث شنت القوات الاستعمارية حملات تمشيط واسعة وقد استهدفت هذه الحملات القرى

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية، جذورها وتطورها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993، ص 54.

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص 167.

التي يُعتقد أنها دعمت أو شاركت في الاحتجاجات. كما تم اقتحام المنازل بشكل عنيف وتفتيشها دون مراعاة للسكان المدنيين. وأدت هذه العمليات إلى حالة من الرعب في الأرياف. كما تم عزل بعض المناطق ومنع التنقل بينها. وقد شاركت في هذه العمليات وحدات عسكرية مدعومة بقوات محلية موالية للاستعمار. هذا التوسع في العنف جعل من قالمة منطقة مضطربة على نطاق واسع كما ساهم في تدمير البنية الاجتماعية المحلية. وقد أصبح الريف الجزائري في تلك المنطقة تحت ضغط أمني مستمر. هذا الامتداد الجغرافي للعنف يعكس طبيعة السياسة الاستعمارية القائمة على العقاب الجماعي. وهو ما جعل الأحداث تأخذ بعدًا أوسع من مجرد مدينة واحدة.[1]

5. طبيعة الجرائم الاستعمارية في قالمة

تميزت الجرائم المرتكبة في قالمة خلال 8 ماي 1945م بطابع ممنهج ومنظم، حيث لم تكن مجرد ردود أفعال عشوائية، بل عمليات مدروسة تهدف إلى فرض السيطرة الكاملة. وقد شملت هذه العمليات استخدام القوة العسكرية والشرطة، إلى جانب مشاركة مجموعات مدنية مسلحة. كما تم اعتماد سياسة العقاب الجماعي ضد السكان. وتم استهداف مناطق كاملة بدلًا من أفراد محددين وقد رافق ذلك فرض حصار أمني وإعلامي لمنع انتشار المعلومات. كما تم التعامل مع السكان كخطر جماعي وليس كأفراد. هذا النمط من القمع يعكس طبيعة النظام الاستعماري القائم على العنف وقد أدى ذلك إلى تعميق الفجوة بين المجتمع الجزائري والإدارة الاستعمارية. كما ساهم في تعزيز الشعور الوطني الرافض للاستعمار وقد اعتُبرت هذه الجرائم لاحقًا من أهم أسباب تصاعد الحركة الوطنية نحو الكفاح المسلح.[2]

تُبرز أحداث قالمة في 8 ماي 1945م أن ما جرى لم يكن مجرد اضطرابات محلية، بل عملية قمع استعمارية واسعة النطاق اتسمت بالعنف والتخطيط الميداني. وقد كشفت هذه

[1] عبد القادر جغلول، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دراسة تحليلية، دار الحكمة، الجزائر ، 1998، ص 132.

[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 218.

الأحداث عن طبيعة النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر، القائم على القوة بدل الحوار السياسي. كما ساهمت في تغيير مسار الحركة الوطنية الجزائرية، حيث انتقل الوعي السياسي من المطالبة بالإصلاح إلى القناعة بضرورة الاستقلال. وقد شكلت هذه الأحداث إحدى اللبنات الأساسية التي مهدت لاندلاع الثورة التحريرية عام 1954م.

رابعا: احصائيات لجرائم الابادة الاستعمارية

تُعدّ أحداث خراطة في 8 ماي 1945م جزءًا من سلسلة المجازر التي شهدتها الجزائر في سطيف وقالمة وخراطة، والتي جاءت في سياق نهاية الحرب العالمية الثانية وتصاعد المطالب الوطنية بالحرية والاستقلال فقد خرج الجزائريون في مظاهرات سلمية للتعبير عن تطلعاتهم السياسية، غير أن هذه التحركات قوبلت برد فعل استعماري عنيف وقد تميزت خراطة بخصوصية جغرافية جعلتها منطقة سريعة التأثر بالأحداث القادمة من سطيف، حيث ساهم انتشار الأخبار في خلق حالة من التوتر والاحتقان داخل المنطقة.[1]

1. السياق السياسي والاجتماعي للأحداث في خراطة

جاءت أحداث خراطة في سياق سياسي متأزم اتسم باستمرار الهيمنة الاستعمارية الفرنسية ورفضها تقديم إصلاحات سياسية حقيقية. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الجزائريون يأملون في تحسن أوضاعهم السياسية نتيجة مشاركتهم في الحرب، إلا أن الواقع بقي دون تغيير وقد أدى ذلك إلى تصاعد الشعور بالاستياء داخل المجتمع الجزائري وفي خراطة، ساهم الطابع الريفي والجغرافي الجبلي في جعل المنطقة أكثر حساسية تجاه الأحداث السياسية المحيطة. وتشير الدراسات إلى أن السلطات الاستعمارية كانت تعتبر هذه

[1] ن يوسف، فاطمة الزهراء، "الذاكرة الوطنية لمجازر سطيف وقالمة وخراطة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8 (2020)، ص101.

المناطق قابلة للتمرد في أي لحظة، مما جعل تعاملها معها يقوم على الحذر الأمني المسبق.[1]

2. اندلاع المظاهرات في خراطة

في 8 ماي 1945م، خرج سكان خراطة في مظاهرات سلمية تضامنًا مع باقي مناطق الجزائر، وخاصة سطيف. وقد اتسمت هذه المسيرات بالطابع الشعبي، حيث شاركت فيها فئات اجتماعية مختلفة. كما رفعت خلالها شعارات سياسية تعبر عن المطالب الوطنية. غير أن هذه المظاهرات لم تستمر طويلًا على طابعها السلمي، إذ سارعت القوات الاستعمارية إلى التدخل لتفريقها بالقوة وقد أدى هذا التدخل إلى خلق حالة من التوتر داخل المدينة وتفكك التنظيم السلمي للمسيرة. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا التدخل المبكر كان نقطة تحول أساسية في مسار الأحداث.[2]

3. التدخل العسكري وتحول الأحداث

بعد تفريق المظاهرات، تدخلت القوات الاستعمارية بشكل مباشر في خراطة، حيث تم نشر وحدات عسكرية في المدينة ومداخلها وقد استخدمت هذه القوات القوة لتفريق التجمعات ومنع إعادة تنظيم الاحتجاجات كما أدى ذلك إلى انسحاب العديد من السكان نحو المناطق الداخلية والجبلية وتشير الدراسات إلى أن هذا التدخل لم يكن عشوائيًا، بل جزءًا من خطة أمنية تهدف إلى السيطرة السريعة على الوضع. كما تحولت المدينة تدريجيًا إلى فضاء خاضع للسيطرة العسكرية.[3]

---

[1] عمار، عبد القادر، "السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية"(1945) ، مجلة الدراسات السياسية والقانونية، العدد 15 (2019)، ص80 .

[2] بوبكر، عبد اللطيف، "مجازر 8 ماي 1945 وأثرها في تحول الحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 12 (2018)، ص 50.

[3] بوعلام، سارة، أحداث 8 ماي 1945 في سطيف بين القمع الاستعماري وبروز الوعي الوطني، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 2، 2021، ص 33.

4. فرض الطوق الأمني والسيطرة على المنطقة

بعد التدخل العسكري، فرضت السلطات الاستعمارية طوقًا أمنيًا شاملاً على خراطة ومحيطها، حيث تم إغلاق الطرق ونشر نقاط مراقبة عسكرية في مختلف المداخل. كما تم تنفيذ عمليات تفتيش واسعة للسكان والمنازل وتشير المذكرات الجامعية إلى أن الهدف من هذا الإجراء كان منع أي إعادة تنظيم للحركة الاحتجاجية. وقد أصبحت خراطة تحت مراقبة صارمة، مما أدى إلى شلل شبه كامل للحياة اليومية.[1]

5. حملات التمشيط في المناطق الجبلية

امتدت العمليات العسكرية إلى المناطق الجبلية والريفية المحيطة بخراطة، حيث لجأ العديد من السكان إليها هربًا من القمع غير أن القوات الاستعمارية لاحقتهم عبر حملات تمشيط واسعة شملت القرى والمداشر وقد تم اقتحام المنازل بشكل عنيف وإخضاع السكان لعمليات تفتيش جماعية. وتشير الدراسات إلى أن هذه العمليات اتسمت بسياسة العقاب الجماعي. كما ساهمت الطبيعة الجبلية في إطالة مدة العمليات العسكرية وتعقيدها.[2]

6. طبيعة القمع الاستعماري في خراطة

تميز القمع في خراطة بطابع ممنهج، حيث لم يكن مجرد رد فعل أمني لحظي، بل سياسة تهدف إلى إخضاع السكان بشكل كامل وقد اعتمدت السلطات الاستعمارية على القوة العسكرية والعقاب الجماعي كأداة للسيطرة. كما تم التعامل مع السكان باعتبارهم كتلة واحدة

[1] زغدود، نور الدين، دراسة تحليلية لمجازر قالمة 1945 وأبعادها السياسية، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 2، 2020، ص 41.

[2] لعور، ياسين، مجازر 8 ماي 1945 في الجزائر، قراءة في الوثائق والشهادات، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 2، 2022، ص 55.

دون تمييز بين مشاركين وغير مشاركين. وتشير الدراسات إلى أن هذا النمط من القمع يعكس طبيعة النظام الاستعماري القائم على العنف.[1]

7. الأثر السياسي والاجتماعي للأحداث

أدت أحداث خراطة إلى آثار عميقة على المستوى السياسي والاجتماعي، حيث ساهمت في تعزيز الوعي الوطني لدى السكان. كما أدرك الجزائريون أن المطالب السياسية لا يمكن تحقيقها في ظل النظام الاستعماري القائم. وتشير الدراسات إلى أن هذه الأحداث كانت جزءًا من التحول العام في مسار الحركة الوطنية الجزائرية نحو تبني خيار الكفاح المسلح.[2]

تُظهر أحداث خراطة في 8 ماي 1945م أن ما وقع لم يكن مجرد اضطرابات محلية، بل كان جزءًا من سياسة استعمارية شاملة قائمة على القمع والسيطرة. وقد ساهمت هذه الأحداث في تعزيز الوعي الوطني، كما شكلت محطة أساسية في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، ومهدت لاندلاع الثورة التحريرية عام 1954م.

خامسا: حجم الابادة الاستعمارية

تعتبر جريمة الإبادة الجماعية من الجرائم الخطيرة التي حظيت باهتمام المجتمع الدولي؛ حيث أقرت الأمم المتحدة اتفاقية خاصة بها، تمثلت في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[3]، التي عرفتها في المادتين 2 و3، وهو نفس التعريف المتبنى في

[1] جغدالي، نوال، خراطة في أحداث 8 ماي 1945 ودورها في الحركة الوطنية ، مذكرة ماستر، جامعة بجاية، 2023، ص 48.

[2] بن عيسى، عبد الرحمن، الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 101.

[3] اتفاقية الوقاية من جريمة الإبادة الجماعية، صادر في 29 ديسمبر 1945، وأصبحت سارية المفعول ابتداء من 12 جانفي 1951

نظام روما الأساسي[1]، بموجب المادة 6، بأنها: أي فعل من الأفعال (الآتية) التي ترتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو اثنيه أو عرقية أو دينية بصفتها هذه إهلاكا كليا أو جزئيا، وحددت المادة مجموعة من الأفعال التي تندرج ضمن جريمة الإبادة والتي منها:

- قتل أفراد الجماعة؛
- إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة
- إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليا أو جزئيا؛

فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة

- نقل أفراد الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

هذه الأفعال تمثل الركن المادي لهذه الجريمة بالإضافة إلى الركن المعنوي المتمثل في عنصري العلم والإرادة، مع ضرورة أن يكون الدافع الخاص مرتبط بعوامل ذكرتها المادة 2 والمتمثلة في القومية أو الاثنيه أو الدينية ... وركنها الدولي المستمد من وجود صاحب سلطة فعلية، أو من يرتبط بسلطة قائمة فعلية، وأن يكون موضوعها مصلحة دولية، تتمثل في وجوب حماية الإنسان ذاته بغض النظر عن جنسه أو دينه أو العنصر الذي ينتسب إليه.

بإسقاط المفاهيم والصور المذكورة على حوادث 8 ماي 1945م، نجد أن فرنسا قد انتهكت قواعد القانون الدولي بخصوص هذه الجريمة، تتناول هنا 3 صور جلية بهذا الخصوص

1. قتل أفراد الجماعة

حيث أن أغلب الأحداث تمحورت حول القتل كوسيلة قمعية موجهة ضد مواطنين عزل بنية مبيته بغية إفنائهم ولو بصفة جزئية في إطار هجوم منظم؛ حيث أن الأفعال المقترفة

[1] النظام الأساسي لمحكمة الجنائية الدولية، تم المصادقة عليه بتاريخ 17 جويلية 1998 دخل حيز النفاذ بتاريخ 1 جويلية 2002

ارتكبت ضد جماعة محددة بالذات اعتمادا على عنصر ديني ثابت الوصف " المسلمين " والقومية في إطار مجتمع له وضعية بنيوية خاصة؛ حيث نتج عن ذلك حصيلة يعجز اللسان عن ذكرها (45 ألف شهيد).

2. إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة

يشترط هنا أن يكون الفعل بدرجة من الجسامة مما يؤثر على وجود أعضاء الجماعة، ويتحقق هذا الفعل بكل وسيلة مادية أو معنوية لها تأثير مباشر على أعضاء الجماعة[1]. إن تصفح نتائج المجازر المقترفة ببيانات إحصائية، يبين أن هذه الأفعال نتجت عنها أضرار كبيرة على شريحة كبيرة من الجزائريين منها أضرار جسدية مازالت بارزة للعيان وبشهادة من عايشوها، كما نتج عن بعضها أضرار عقلية تجسدت أساسا في حالات الاضطراب العقلي لبعضهم نتيجة التعذيب والإرهاب.

3. إخضاع جماعة عمدا لأحوال معيشية بقصد إهلاكها كليا أو جزئيا:

انتهجت السلطة الفرنسية سياسة القمع الاقتصادي؛ حيث قام الجنرال كلوزيل؛ والذي هو أول حاكم عام يعين بالجزائر بانتهاج سياسة التجويع، حيث عمدت العدالة الفرنسية عقب أحداث 8 ماي 1945م بتجريد بعض الجزائريين من ممتلكاتهم ومصادرتها، مع تشديد الحصار البنيوي الاقتصادي، بحصر مردودهم الزراعي الذاتي، وتصنيف الملكيات الفردية وكذا بإلغاء طرق السير وحقوق المرور، وحرمانهم من العائد والربح المادي. [2]

كما تم خرق اتفاقية لاهاي (1907م) واللائحة الملحقة بها الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، من خلال قيام ميليشيات مكونة من أفراد (معمرين) بقمع المتظاهرين وهو ما حظرته الاتفاقية المذكورة في المادة 4 فقرة 1، وكذا حين لقي الجزائريون القتل والجرح والآلام بمختلف أشكالها، جراء التعذيب وإعطاء الضوء الأخضر لقتل أي شخص

[1] زياد ربيع جرائم الإبادة الجماعية مجلة دراسات دولية جامعة بغداد جمهورية العراق العدد 59، 2020، ص 105

[2] بوغرارة مليكة حوادث 8 ماي 1945 في ضوء القانون الدولي الجنائي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق جامعة الجزائر 2008، ص 96

جزائري سواء قاوم أم لا، وهو ما حضرته المادة 23 فقرات ب – د – هـ. كما استعملت الأسلحة الثقيلة مثل: الدبابات وسلاح الطيران ضد المدنيين العزل الأمر الذي حضرته المادة 2 من اتفاقية لاهاي السابقة.[1]

مع العلم ان النماذج المذكورة أعلاه تعلق بحالات نابعة أساسا من مختلف القيم والمبادئ الانسانية المشتركة، والمتضمنة في قواعد القانون الإنساني العرفي، الذي كان سائدا خلال تلك الفترة، والذي يستدعي الامتناع عن اللجوء لها، وهو ما تم خرقه من طرف الاحتلال الفرنسي في التاريخ المذكور.

4. حجم الإبادة الاستعمارية في الجزائر (8 ماي 1945م) – سطيف، قالمة، خراطة

تُعدّ مجازر 8 ماي 1945م من أكثر الأحداث دموية في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث شملت عمليات القمع الاستعماري عدة مناطق من الشرق الجزائري، وعلى رأسها سطيف، قالمة، وخراطة وقد اتسمت هذه الأحداث باتساع جغرافي كبير وبدرجة عنف مرتفعة، جعلت منها في نظر العديد من المؤرخين "إبادة جماعية استعمارية" وليست مجرد اضطرابات محلية. غير أن تحديد الحجم الحقيقي للخسائر البشرية يظل مسألة خلافية بسبب تضارب المصادر وتعتيم الإدارة الاستعمارية على الأرقام الحقيقية.[2]

تشير أغلب الدراسات التاريخية الجزائرية والأكاديمية الحديثة إلى أن عدد الضحايا في عموم الجزائر خلال أحداث 8 ماي 1945م يتراوح تقريبًا بين **15,000و45,000 ضحية**، مع احتمال أن يكون العدد أكبر عند احتساب المفقودين الذين لم تُوثَّق حالاتهم رسميًا. بينما حاولت الرواية الاستعمارية في تلك الفترة تقليل الأرقام بشكل كبير لتبرير

[1] ايت عبد المالك نادية مجازر 8 ماي 1945 بين ثبوت التجريم وإشكالية تأجيل متابعة المجرمين الفرنسيين امام القضاء الدولي، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، العدد 7 الجزء 1، ص 110.

[2] بن يوسف، فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص101.

عمليات القمع، حيث قدّمت تقديرات منخفضة جدًا لا تعكس حجم العمليات العسكرية الواسعة التي استهدفت السكان المدنيين.[1]

أ. حجم الإبادة في سطيف

تُعتبر سطيف مركز انطلاق الأحداث، ولذلك كانت من أكثر المناطق التي تعرضت للقمع. فقد بدأت المظاهرات فيها بشكل سلمي، لكنها تحولت بسرعة إلى مواجهات عنيفة بعد تدخل القوات الاستعمارية وتشير الدراسات إلى أن عدد الضحايا في سطيف وحدها يقدَّر بالآلاف، مع عمليات قتل ممنهجة شملت الأحياء الحضرية والمناطق المحيطة كما تم استخدام القوة المفرطة في تفريق السكان، ما أدى إلى ارتفاع كبير في عدد الضحايا خلال وقت قصير. وتؤكد بعض المراجع أن سطيف كانت نقطة البداية لامتداد العنف نحو باقي المناطق.[2]

ب. حجم الإبادة في قالمة

في قالمة، اتخذ القمع الاستعماري طابعًا أكثر تنظيمًا وانتقامًا، حيث تم تحويل المنطقة إلى فضاء مراقبة عسكرية وتشير الدراسات إلى أن عدد الضحايا في قالمة كان كبيرًا نسبيًا، مع تنفيذ عمليات قتل واسعة النطاق في الأرياف والمناطق المحيطة كما ساهمت مشاركة مجموعات مسلحة مدنية إلى جانب القوات الاستعمارية في رفع مستوى العنف. وتم استهداف السكان بشكل جماعي دون تمييز بين المشاركين في الاحتجاجات وغيرهم، مما جعل القمع في قالمة نموذجًا واضحًا لسياسة العقاب الجماعي.[3]

ج. حجم الإبادة في خراطة

أما خراطة، فقد تميزت بكونها منطقة جبلية، مما أدى إلى توسع العمليات العسكرية فيها بشكل كبير. وتشير الدراسات إلى أن القمع شمل القرى والمداشر المحيطة، حيث لجأ

[1] بوبكر، عبد اللطيف، مرجع سابق، ص50.

[2] بوعلام، سارة، مرجع سابق ، ص33.

[3] زغدود، نور الدين، مرجع سابق ، ص41.

السكان إلى المرتفعات هربًا من القوات الاستعمارية. إلا أن هذه القوات واصلت عمليات التمشيط في المناطق الوعرة، مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا بشكل ملحوظ. كما تم استخدام القوة بشكل عشوائي في بعض الحالات، ما جعل المنطقة تعيش حالة من الرعب الجماعي. وقد اعتُبرت خراطة من أكثر المناطق تضررًا نسبيًا من حيث اتساع العمليات العسكرية.[1]

د. الطابع العام للإبادة في الجزائر

عند النظر إلى الأحداث مجتمعة في سطيف، قالمة، وخراطة، يتضح أن ما وقع لم يكن مجرد رد فعل أمني محدود، بل عملية قمع شاملة اتخذت طابعًا عسكريًا واسع النطاق. فقد تم استخدام الجيش والشرطة، وفي بعض الحالات قصف جوي ومدفعي، إلى جانب عمليات اعتقال وإعدامات ميدانية. كما اعتمدت السلطات الاستعمارية على سياسة العقاب الجماعي ضد القرى والمناطق الريفية وتشير الدراسات إلى أن هذا النمط من العنف يعكس طبيعة النظام الاستعماري القائم على السيطرة بالقوة.[2]

يمكن القول إن حجم الإبادة الاستعمارية في 8 ماي 1945م بالجزائر كان واسعًا وغير مسبوق، حيث شمل آلاف الضحايا في سطيف، قالمة، وخراطة، مع اختلاف التقديرات حول الأرقام الدقيقة. غير أن الثابت تاريخيًا هو أن هذه الأحداث شكّلت نقطة تحول حاسمة في الوعي الوطني الجزائري، وأدت إلى انهيار الثقة في الوعود الاستعمارية، ومهدت بشكل مباشر لاندلاع الثورة التحريرية عام 1954م.

[1] لعور، ياسين، مرجع *سابق*، ص 55 .

[2] عبد الرحمن بن عيسى، مرجع *سابق*، ص *101*

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن مجازر 8 ماي 1945م في سطيف وقالمة وخراطة لم تكن أحداثًا معزولة، بل كانت عملية قمع منظمة اتسمت بالعنف المفرط والإبادة الجماعية، استهدفت المدنيين العزّل ردًا على مظاهرات سلمية ذات مطالب سياسية مشروعة وقد أظهرت هذه المجازر حجم الوحشية الاستعمارية، وعمّقت الشعور بالظلم لدى الشعب الجزائري.

كما بيّن تحليل هذه الأحداث أن القمع لم يقتصر على المدن، بل امتد إلى الأرياف والمناطق الجبلية، مما جعل آثارها أكثر شمولًا وعمقًا. وأسهمت هذه الجرائم في تعجيل انهيار الثقة في الحلول السياسية، ودعمت الاتجاه نحو الكفاح المسلح، لتصبح مجازر 8 ماي 1945م محطة أساسية في مسار تبلور الوعي الوطني وبداية التحول نحو الثورة التحريرية.

الفصل الثالث:
أثار مجازر 8 ماي 1945م

الفصل الثالث: أثار مجازر 8 ماي 1945 م

يتناول هذا الفصل مرحلة دقيقة وحاسمة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية تمتد من سنة 1947 م إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954م، وهي مرحلة اتسمت بتصاعد الأزمة داخل الأوساط السياسية الجزائرية، وتحوّل أساليب النضال من العمل السياسي التقليدي إلى التحضير المباشر للكفاح المسلح. فقد خلفت مجازر 8 ماي 1945م آثارًا عميقة على بنية الحركة الوطنية، انعكست في تزايد الإحباط من الحلول الإصلاحية، وتفاقم التوتر بين القيادة السياسية والسلطات الاستعمارية.

وسيتناول الفصل في بدايته أزمة الحركة الوطنية سنة 1947 م من خلال تحليل نتائج المجازر، ومضمون دستور 1947 م (القانون الأساسي)، إضافة إلى أزمة انتخابات 1948م وما رافقها من تزوير وقمع سياسي. كما سيتم التطرق إلى تأسيس المنظمة الخاصة باعتبارها أول إطار سري يهدف إلى الإعداد العملي للعمل المسلح، مع دراسة ظروف نشأتها ونشاطها وأسباب اكتشافها.

ثم ينتقل الفصل إلى أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وما عرفته من صراع داخلي بين المصاليين والمركزيين، وما ترتب عنه من نتائج ساهمت في بروز التيار الثوري. وأخيرًا، يتناول الفصل مسار التحضير المباشر لاندلاع الثورة التحريرية، من خلال دور اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وصولًا إلى إعلان بيان أول نوفمبر 1954م الذي مثّل الانطلاقة الرسمية للثورة.

أولا: أزمة الحركة الوطنية 1947 م م

1. نتائج المجازر على الحركة الوطنية

اقتنع بعض أعضاء الحركة الوطنية بحقيقة فرنسا العنصرية التي يستحيل معها تحقيق ولو مطلب واحد بالطرق السلمية، والملاحظ على تلك المجازر أيضا هو أنها قد أحدثت حالة من الانسداد بين سلطات الاحتلال وأغلبية ممثلي الاتجاهات السياسية في الجزائر، كما أدت في ذات الوقت إلى تشكيل فراغ بين الأهالي والطرف الآخر الذي ارتكب تلك الأحداث الدموية وعليه فقد تأكد الجزائريين بعد أن فقدوا ثقتهم في إدارة المحتل وتيقنوا بأن الذي يرتكب مثل هكذا مجازر لا يفهم لغة التحاور التي كانت ممثلة يومئذ في الكفاح السياسي، هذا ناهيك عن يأس بعض من كانوا متأثرين بالحضارة الفرنسية ويدعون إلى الارتباط بها فقرروا تغيير نظرتهم اتجاه فرنسا واتخاذه مواقف معادية لها.

هكذا إذا كانت مجازر ماي 1945م نقطة تحول أساسية سواء بالنسبة للعلاقات بين الفرنسيين والجزائريين على المستويين الرسمي والشعبي أو العلاقات بين التشكيلات الوطنية فيما بينها[1]، التي لم تستطع المحافظة على مكسب الوحدة الوطنية الذي تحقق من خلال تأسيس حركة أحباب البيان والحرية، وذلك نظرا لتعدد الايديولوجات واختلاف تكوين أعضاء الحركة الوطنية مما أثر على توجهاتهم ونظرتهم للمستعمر.

وفي محاولة منها لتهدئة الأوضاع جراء الجرائم التي ارتكبتها قامت فرنسا باستدعاء الجزائريين للاشتراك في اقتراع المجلس التأسيسي الأول، الذي تقرر أن تجري انتخاباته يوم 21 أكتوبر 1945م بعد مرور خمسة أشهر فقط عن مجازر ماي 1945م[2] والمتتبع للأحداث يومها يجد أن نتائج ذلك الانتخاب كانت معروفة سابقا نظرا للمعطيات المحددة بموجب 14 قانون 07 مارس 1944م، والتي تنص على طغيان العنصر الأوروبي فبموجبه

[1] عبد الرحمن بن العقون الكفاح القومي السياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج 1، ص 367

[2] عامر رخيلة، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر، 1985، ص 87.

يتم انتخاب 22 عضوا أوربيا من قبل 454000 ناخب، بينما يتم انتخاب 15 عضوا من المسلمين من قبل 1210000 ناخب، وذلك يعني أن سلطات الاحتلال قد حسمت نتائج الاقتراع لنفسها ولصالح المعمرون الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون على أغلبية المقاعد في كافة المجالس المحلية والعامة[1]، ثم لا ننسى أن تنظيم هذه الانتخابات حصل في وقت كانت فيه الساحة السياسية الجزائرية خالية من أغلبية 15 تشكيلات الحركة الوطنية، بعد اعتقال المستعمر الفرحات عباس زعيم حركة أحباب البيان والحرية والبشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين مباشرة بعد مجازر ماي 1945م، أما مصالي الحاج فكان رهن الاعتقال قبيل ذلك ولم يبق في الساحة السياسية إلا الحزب الشيوعي الجزائري و اتحادية المنتخبين المسلمين برئاسة الدكتور ابن جلول المعروفين بتوجههما الموالي لفرنسا، فالأول له إيديولوجية قائمة على ركائز بعيدة عن الهوية الجزائرية كما أنه كان يعتبر الجزائر أمة في طور التكوين[2] وظل يعمل طوال فترة نضاله على حماية مصالح وسيادة فرنسا بالجزائر و لو على حساب السكان الأصليين أما الثاني فمعروف بدفاعه المستميت عن مشروعه الإدماجي[3]، المتضمن مطالب تتعلق بإدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي كلية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية وهذا تناقض في منطق السياسة الفرنسية القائمة على التمييز العنصري وغير مناسب من ناحية أخرى المعتقدات الجزائريين وعاداتهم.

والملاحظ على تلك الانتخابات غياب مناضلي حزب الشعب الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية الذين رفضوا المشاركة فيها وأصدروا في هذا المقام منشورا تم توزيعه على

---

[1] Claude collot، les Institution de L'Algérie Durant la période coloniale (1830-1962), éd OPU, Alger, paris, 1987, p220

[2] عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 254-255، Le FLN Mirage et Réalité, OP- cit,p138،Mohammed Harbi

[3] جيلالي صاري ، محفوظ قداش ، المقاومة السياسية (1900-1954) الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، تحقيق عبد القادر بن حراث المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 51

الأهالي الجزائريين يتضمن الدعوة إلى المقاطعة والامتناع، فكان ذلك دليل المشاركة الضئيلة التي طالت اقتراع المجلس التأسيسي الأول حيث لم تتجاوز مشاركة الجزائريين [1]30% ، وبتلك المشاركة نلاحظ مدى اليأس و الفراغ الذي حصل عند الشعب الجزائري بعد مجازر ماي 1945م ، هذا الأخير الذي لم يعد يكترث لمثل هكذا انتخابات تنظمها إدارة المحتل وعيا منه بحقيقة المستعمر القائمة آنذاك على خديعة الأهالي الجزائريين وخدمة مصالح المستوطنون.

وفي نفس السياق ومع مواصلة فرنسا لإجراءاتها الرامية إلى تهدئة الشعب الجزائري وسعيا منها لامتصاص غضبه، والحيلولة دون استمرار تفاقم الوضع العام في الجزائر، ومن أجل الخروج من حالة الانسداد التي آلت إليها العلاقات بينها وبين بعض تيارات الحركة الوطنية كالتيار الاستقلالي، أقدمت سلطات الاستعمار على إصدار قانون العفو العام[2] بعد مصادقة الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى عليه يوم 16 مارس 1946[3] ، والذي ينص على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة النشاط السياسي[4]، هذا المرسوم وإن لم ينفذ كاملا إلا أنه سمح بخروج بعض زعماء الحركة الوطنية من السجن أمثال فرحات عباس والبشير الإبراهيمي.[5]

وقد استغلت بعض التشكيلات السياسية صدور قرار العفو ذاك وذكرت بأن الفضل يعود لها من ذلك نذكر الحزب الشيوعي الجزائري الذي رأى بأن سياسته المرنة كانت هي السبيل لصدور مرسوم العفو، وقد عمل لذلك دعاية كبيرة في محاولة منه لمحو الصورة

---

[1] Sliman Chikh، L' Algérie en Armes, ou le temps des certitudes, éd conomica, paris, 1981, p 42.

[2] عامر رخيلة ، المرجع السابق، ص 88.

[3] ناصر الدين سعيدوني، أحداث ماي 1954 ، ذكريات وتضحيات جسيمة وعبرة وكفاح مرير الذاكرة" العدد الثاني ، الجزائر، 1995، ص 27

[4] André Nouschi، La naissance de nationalisme Algérien, éd, Minuit, Paris, 1962, p 145

[5] Mahfoud Kaddache ،Histoire du Nationalisme Algérienne, T2, OP-cit, pp 752-753

القائمة التي ظهر بها طوال فترة نضاله[1]، والتي سبق وأن تحدثنا عنها في أكثر من موقع، هذا علاوة على مواقفه السلبية من مجازر ماي 1945م التي ظهر فيها مؤيدا لفرنسا غير مبال ولا منددا بما قامت به ضد الآلاف من الجزائريين العزل، وفي سبيل الترويج لإدعائهم المصطنع قام الشيوعيين بنشر دعايتهم تلك في صحيفة "الحرية" الناطقة باسم الحزب بتاريخ 21 مارس 1946 في افتتاحية جاءت بعنوان "نصر مزدوج ، 300 جزائري أطلق سراحهم من بينهم فرحات عباس وأكدت الصحيفة أن الشيوعيون كانوا هم من أشاروا على فرنسا بإصدار قرار العفو، ودعى هؤلاء أي الشيوعيين إلى ضرورة تعاون واتحاد الجزائريين مع الفرنسيين المستقبل أفضل[2].

والمتتبع لدعاية الحزب الشيوعي الجزائري وتصريحاته، يجد بأنها جاءت في وقت تعمد فيه ذلك في محاولة منه لإزالة الشكوك حوله في عدم تبنيه للقضية الوطنية كما فعل البقية، وأراد من خلال عمله ذاك كسب الأهالي لأجل الحصول على قاعدة شعبية واسعة خاصة في ظل العزوف الشعبي حوله.

وبصدور قرار العفو عادت التشكيلات السياسية في الجزائر إلى الظهور لكن هذه المرة في قالب جديد لدى بعض أعضاء ممثلي اتجاهات الحركة الوطنية الذين عايشوا مجازر ماي 1945م وعانوا من ويلاتها، على إثر ذلك بدأ التفكير جليا لدى أعضاء حزب الشعب الجزائري[3]، بضرورة تغيير الكفاح من سياسي إلى مسلح في حين حدث تغيير أكثر ما يقال عنه أنه طفيف لدى دعاة الإدماج بدعوتهم إلى إقامة دولة جزائرية لكن تبقى مرتبطة فدراليا مع فرنسا، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد واصلت مسيرتها النضالية بتوعية

[1] Benjamin Stora et Zakya Daoud، OP – cit, p 46

[2] جوان غليبسي، الجزائر الثائرة، ترجمة خيري عماد ، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961 ، ص 88

[3] قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940–1954)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011–2010، ص 123

الشعب الجزائري والعمل على استرجاع هويته، مع بقاء الشيوعيون متمسكين بإيديولوجيتهم القائمة أنذاك على الدفاع على مصالح فرنسا بالجزائر.

2. دستور 1947 م (القانون الأساسي)

عند ظهور القانون الأساسي 1947 م أثيرت ضجة واسعة داخل الوطن و خارجه و تعددت المواقف التي ارتبطت كل منها بسياسته و مصلحته وأن هذا القانون الذي صودق عليه في غياب ممثلي الشعب الجزائري كان صدمته أحدثت رد فعل عنيف لدى الجزائريين بصفة عامة والحركة الوطنية بصفة خاصة حيث استاء الجزائريون منه و اعتبروه في الحقيقة تمهيدا لتحقيق ما يسمى بالإدماج التدريجي في دولة الاستعمار الفرنسي، وهذا عكس ما كان ما كان يطالب به الشعب الجزائري لهذا طالبوا بمحاربته وعدم تطبيقه[1]. ومن خلال ذلك شنوا حملة واسعة تحت شعار "رفض كل دستور ممنوح1 الكلمة للشعب ما اخذ بالقوة لا يرد إلا بالقوة، الحرية لا تمنح، بل تؤخذ "[2].

وقد اعتبرت الأحزاب السياسية الوطنية وقادتها في الجزائر تلك الإصلاحات السياسية خرقا أخر لحقوق الشعب الجزائري في التمتع بالاستقلال الكامل والحرية في تسيير شؤون الجزائريين بأنفسهم واستنتجوا من تلك الإصلاحات التي جاء بها القانون أن الحكومة الفرنسية[3] ترفض بتاتا فكرة أنشاء حكومة جزائرية مثلما كانوا يطالبون بها، 3 وتتلخص مواقف مختلف تشكيلات الحركة الوطنية في:

---

[1] عقيلة صيف الله، التنظيم السياسي والإداري الثورة 1954-1962، ط البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 127

[2] هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، د ط ، دار المعرفة، الجزائر، د.س ، ص 86.

[3] عقيلة صيف الله، المرجع السابق، ص 129.

أ. موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

لقد جاءت أولى ردود فعل الحركة الوطنية بعد الصدمة التي أحدثها مضمون الدستور حيث قدموا على لسان مستشاري حزب الاتحاد الديمقراطي في مجلس الجمهورية استقالاتهم في رسالة موقعة جاء فيها أننا نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية السكان الجزائريين وعلى هذا الأساس توجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية وبدون إلحاح كثيرا على المساومات التي قدمت بها الأحزاب في غيابنا حول هذا القانون فننا نلاحظ عليه العيوب الثلاثة التالية[1]:

تم إقراره بالتصويت في غياب المنتخبين المسلمين الممثلين لشعب الجزائري ودون اي اعتبار لتطلعات الشعب[2].

نرى في هذا الدستور خرقا وتناقضا لدستور الجمهورية الرابعة ومادته 82 التي نصت على أن الأحوال الشخصية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكل سببا في سقوط الحقوق والحريات بصفة المواطنة الفرنسية.[3]

فقد استندت الحكومة وبعض البرلمانيين في تجريدهم للمجلس الجزائري من سلطة تشريعية إلى وجود ممثلين عن الجزائريين في البرلمان الفرنسي وهذا ما يتناقض مع الواقع فوجودهم في البرلمان الفرنسي لسبب لممارسة السيادة الفرنسية[4] لكن المشاركة في أنشاء وإقامة الهيئات الاتحادية أن دورنا ليس هو أن نشرع المتروبول" فالجزائري يجب أن يمارس سيادته في الجزائر وفي مجلس الاتحاد.

---

[1] جوبيه عبد الكامل، الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة (1946) 1954) د.ط، الراية للكتاب، الجزائر ، د.س، ص 165.

[2] طاعة سعد دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر 1947-1956، ط1، دار الكوكب الجزائر، 2012، ص 82.

[3] عقيلة ضريف الله، المرجع السابق، ص 127.

[4] زبيري العربي تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 1 من منشوراته اتحاد الكتاب العرب، د.م .ن، 1999، ص 116.

كما أبدت شخصيات وطنية نواب الحزب الاتحاد الديمقراطي موقفا عنيفا اتجاه هذا القانون أمثال فرحات عباس وهو رئيس هذا الحزب حيث قال: أن قرارات المجلس الجزائري يصادق عليه بأغلبية الأصوات ولكن أن صدر طلب من الوالي العام من اللجنة المالية اونت ربع أعضاء المجلس فحينذاك لا تصبح المصادقة نافذة المفعول[1].

وقال كذلك أن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد، ولكن ناقشه الفرنسيون وحدهم فهو وليد اتفاق ابرام بين فرنسا وبين فرنسيي الجزائر أي السلطة الشرعية التي مازلت في يد البرلمان الفرنسي وبين السلطة الحقيقية الواقعية التي يمارسها الغلاة الجزائريين".[2]

وكان الدكتور سعدان وهو يتحدث عن هذا القانون في مجلس الجمهورية قد وصفه بالعب الصبياني الذي لا يمكن أن يكون إطار حل معضلة الحرية والديمقراطية التي يعاني منهما الشعب الجزائري، وأن هذا القانون مؤسس على الكذب و الغموض وهو من وضع رجال لم يتخلصوا من التعب الكولونيالي والتقاليد الامبريالية و يقول:

هناك رجال عبيد وهم أحرار وهناك رجال أحرار لكنهم عبيد، وفي الحقيقة أن الرجال الذين وافقوا على هذا القانون ليسوا أحرار أنهم عبيد، وهؤلاء نمت في نفوسهم غريزة السيطرة على الأخر وجعلهم لا يترددون في استعمال القوة والعنف لاحتفاظ بمتاع الغير[3].

ويقول أيضا أن المأساة في هذه القضية تتمثل في كوننا وفرنسا لا تتكلم لغو واحدة، فالحكومة الفرنسية والمجلس الوطني يشرعان لبلدنا الذي يعتبر أنه مزرعة متجاهلين أنه وطن وأننا لم نعد خداما ولا اقنان[4]."

---

[1] المتروبول، تعبير فرنسي يشير إلى الدولة الاستعمارية بخلاف مستعمراتها او توابعها انظر اج يون، ص 265

[2] فرحات عباس ليل الاستعمار، ت، فيصل الأحمر، دار المسك، الجزائر، د.س، ص 133.

[3] عبد الحفيظ أبو عبد الله فرحات عباس بين الإدماج و الوطنية 1919م-1962 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2005-2006، ص 150.

[4] يوسفي محمد الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، ت، حسين بن

دالي محمد الشريف ، د.ط، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر ، 2002، ص 72.

كما صرح مصطفاوي وهو عضو كتلة حزب الاتحاد الديمقراطي منتقدا الدستور أو القانون بالقول: أن هذا القانون لا يسير على سياسة إدماجية على الرغم من تظاهره بذلك، وهو ليس بالقانون الاتحادي الفيدرالي على النحو المطلوب، وليست فيه أية روح ديمقراطية على الرغم من ولادته في جو التحرر العالمي، وهو ليس بالتقدمي لأنه يأخذ باليد اليمنى ما يعطيه باليد اليسرى أنه يفتقد إلى الشخصية و إلى الأصالة و إلى النفس و الروح، واذا كانت فيه أصالة، ففي حفاظه بشكل جديد على الامتيازات القديمة التي يتمتع بها سادة الأرض، و هو يستبدل الأصفاد الحديدية التي تقيدها بأصفاد من الذهب[1]."

كما قال احمد بومنجل الأمين العام بالنيابة للاتحاد الديمقراطي" لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية آنذاك .... واستغلتنا وسيستفيق الإنسان الجزائري ذات يوم ليجد أن الجزائر انتقلت إلى صفوف الكتلة الشرقية".[2]

إلا أن الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائري فأنه استحسن بعض النقاط الواردة فيه، و أن ما تضمنه القانون الأساسي في نظر الحزب لا يعد و أن يكون طغيان فئة على فئة أخرى، وقد أعطى الحزب بعض أطروحات بخصوصه وما ينبغي أن يكون عليه أنه يمارسها مجلس واحد فقط هو البرلمان الجزائري وينتخب عن طريق الاقتراع العام والمباشر من طرف المواطنين الجزائريين.[3]

ب. موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية

لقد كان موقف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية هو الآخر بالرفض هذا القانون جملة وتفصيلا منذ البداية لأنه كأن يعي مخطط فرنسا من وراء ذلك فهو سعى إلى استقلال

[1] نسيمة قريشي، الاتحاد الديمقراطي للبيان (1946-1965) ، مذكرة انيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد لخضر ، بسكرة 2014-2015، ص 52.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

[3] بوعياش مراد الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية (1919م-1962) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2010-2011، ص 360.

الجزائر وانفصالها عن فرنسا لكن هذا القانون كأن يدعو إلى الإدماج و هو ما يتنافى مع مقومات الحزب[1].

كما أنه رفض هذا الاتجاه المشاركة في المناقشات في البرلمان الفرنسي حول مسالة القانون الأساسي حيث اعتبر هذا القانون ضد السيادة.

كما مارس الحزب نشاطا كبيرا خارج المجلس الوطني الفرنسي لإظهار مواقفه اتجاه القانون الأساسي تمثل في جملة من النقاط:

1 –أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية تنكر باسم الشعب الجزائري على البرلمان الفرنسي أن يقرر عن مصيره.

2 – تطالب بإعطاء الشعب الجزائري مبدأ اختيار دستوره بكل حرية.

3– –للقيام بدعاية واسعة وبصوت رفيع الحركة انتصار الحريات تنادي الجماهير الجزائرية أن تقوم ضد الدستور الذي حتم عليها بدون أن تستشار مسبقا في قبوله. [2]

وقد مانع حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لهذا القانون لأنه لا يعبر بصدق عن المطالب الحقيقية للشعب الجزائري. [3]

كما أنتقد مزغنة المساس بالدين الإسلامي و اللغة العربية و التي تعبران عن هوية الشعب الجزائري.

وكذلك نقد بودر دور بالهيمنة السياسية خنق الحريات العامة وعليه تكوين برلمان جزائري تأسيس متمتع بكامل السيادة ومنتخب بصورة ديمقراطية. [4]

---

[1] بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2003، ص 210

[2] سعد طاعة، المرجع السابق، ص 85–86

[3] سعد طاعة ، المرجع السابق، ص 87.

[4] يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 165.

ج. موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

وقد تجسد موقف جمعية العلماء من خلال قول البشير الإبراهيمي حيث: أن الأحزاب الفرنسية من اليمين إلى اليسار شأنها الاختلاف في كل شيء اتفقت على احتقارنا وعدم المبالاة بنا في كل شيء يخصنا وهو دستور الجزائر، فوضع كل حزب للجزائر دستور بنى أصوله وفروعه على ما يوافق هوى حزبه لا على ما يوافق مصلحة الجزائر ورغبة أهلها، وكأن الوطن موات وكأن أهله أموات وكأن تسعة ملايين مسلم كلهم أطفال قاصرون يتحكم في مصلحتهم الأوصياء والقضاة، وليس فيهم رجل رشيد و سبب تنازع الأحزاب و معاكسة الحكومة و لد هذا الدستور الأبتر الذي أنتم و مجلسكم من ثمراته، ولم يوجد في الدنيا شيء يجمع بين كونه مسخوطا عليه كأنه نقمة و مسحورا عليه كأنه..."[1].

كما رفضت جمعية علماء المسلمين هذا القانون الأساسي لأنه لم يلب مطالبها الأساسية المتمثلة في ترسيم اللغة العربية والتي جعلها في الدرجة2، الفصل الدين عن الدولة والتي تركها المجلس الجزائري ليقرر فيها.[2]

كما مطالبها حيث قال رئيس الجمعية أن هذا الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر هو دستور ناقص من جميع جهاته ولم يحقق رغبة واحدة للجزائريين

وقد عبرت الجمعية عن موقفها من خلال جرائدها ما كاد المتفوقون ورجال المال والأعمال وسادة الأرض الجزائرية المستحوذون على خيراتها وأموالها يعملون أن الدستور على ما هو ناقد لا محالة. [3]

كما قال البشير الإبراهيمي: "فنظرنا إلى نظر المستقبل الذي تبنى أحكامه على الواقع المحسوس فوجدنا هذا الوليد الناقص الذي يسمونه الدستور الجزائري لم يشرع جديدا، ولم

---

[1] أحمد مريوش، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين 1931-1952، مجلة الرؤية العدد 2 السنة اولى الجزائر، 1996، ص 133

[2] المرجع نفسه، ص 134.

[3] سعد طاعة المرجع السابق، ص 95

يزرع مفيدا، ولم يزد على أن تنقل هذه القضية من ميدان إلى ميدان ومن يد إلى يد نقلها من فرنسا إلى الجزائر ومن برلمان يسيطر على الأفراد إلى شبه برلمان يسيطر على الفرد ليدفع الغضاضة عن فرنسا الملائكية ويلصقها بفرنسا المسلمة[1]".

د. موقف الحزب الشيوعي

لعب الحزب الشيوعي دورا هما في صياغة بعض المواد القانون فلذا وافق عليه مبديا مع تحفظه حول مسائل تتقاطع مع مطالب الحركة الوطنية كاللغة العربية وفصل الدين عن الدولة.

و لهذا صرح عمر أوزفان " رئيس الحزب بعد عقد مؤتمر الرابع للحزب : أن القانون الأساسي يمكنه أن يخلص الجزائر من النظام الاستعماري"[2]، و في تاريخ 09 مارس 1947 م نشرت جريدة liberté لسان حال الحزب الشيوعي وافقت على مشروع قانون الجزائر المنجر من الحزب و عبرت عن إدارتها في الكفاح من اجل الحرية.

كما تفاخر الحزب بالإمضاءات التي تحصل عليها لتزكية المشروع حيث نشرت الجريدة في جوان 1947 م مقالا عنوانه نجاح الباهر 100000 إمضاء لصالح القانون[3].

فقد لعب دورا رئيسيا في صياغة بنوده و لما ظهر إلى الوجود 20 سبتمبر 1947 م سارع إلى مباركته ودعم الأفكار التي جاءت فيه مع تعديل، لكنه فيما بعد عارض الكثير من النقاط ففي المقال تحت عنوان في سبيل جزائر موحدة جاء ما يلي:" من الواضح جدا أن المجلس الجزائري، الحاضر مصطنع وخال من سلطة حقه و لايمكنه أن يمثل الشعب الجزائري، ولهذا اقترح الحزب الشيوعي حله وإحلال محله يتصرف بشؤون بلادنا الداخلية[4].

لذلك أنقسم موقف الحزب اتجاه القانون الأساسي إلى مرحلتين:

---

[1] الابراهيمي البشير، اثار البشير الابراهيمي، ج 3، 1، عيون البصائر، دار الغرب الاسلامي، بيرو ت،ص 110.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 82.

[3] سعد طاعة، المرجع السابق، ص 100

[4] عمار اورقان الجهاد الافضل ، تمال سطوف سهيلة بينوشو، د.ط ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص85،86

المرحلة الأولى: الممتدة من 1947 م و1951م تجسد رأيه أثناءها في الدفاع عن المكتسبات التي حققها من خلال القانون ينتخب مجلس جزائري عن طريق الانتخاب العام من طرف الهيئتين انتخابيتين بالتساوي ينتخب هذا المجلس مكلف باختصاصات محددة فهو يمارس السلطة التشريعية بمعنى الوظيفة فيما يتعلق بالمسائل الداخلية.

المرحلة الثانية: إلا أن موقف الحزب الشيوعي سيتغير تجاه القانون الأساسي والمجلس الجزائري بعد 1951 لصالح الوطنيين وذلك لأسباب كثيرة منها[1]:

- عدم وفاء فرنسا بوعودها فيما يتعلق بترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة وهذه كانت مطالب الحزب.[2]
- تزوير الانتخابات خاصة 1948 م والإجراءات التعسفية التي كانت ضد الطبقة السياسية للجزائر لذا دعى إلى توحيد الجهود لرفض هذا القانون وكانت من بين مطالبه:

- الحرية السياسية الجزائر.
- إلغاء الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري.
- جعل اللغة العربية لغة رسمية.
- فصل الدين عن الدولة وترك حرية الاختيار الشعب بكل ديمقراطية.

كما دعى الحزب الشيوعي إلى مساواة حقيقية لا شكلية وتعتبر هذه انتقالية من موقف الحزب الشيوعي.[3]

وعموما لم تتقبل الحركة الوطنية الجزائرية والأحزاب السياسية و الجزائريين هذا المشروع ورفضوها بالإجماع، وانسحبوا من المناقشات كي لا يقبلوا هذا النظام الممنوح و البنود التي

[1] المرجع السابق نفسه، ص 87.

[2] مبارك دويس الحزب الشيوعي الجزائري و التونسي (1926-1956) مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الوادي 2013-2014، ص 71.

[3] المرجع نفسه، ص 73.

تبشر بالخمول الحقيقي مثل إلغاء البلديات المختلطة، واستقلال الشعائر الدينية الإسلامية وتعلم اللغة العربية وحق التصويت لنساء المسلمات كلها بقيت وعودا جوفاء لأنها خاضعة لقرارات الجمعية الجزائرية الخاضعة للأكثرية.[1]

3. أزمة انتخابات 1948م

لقد شددت فرنسا قبضتها الحديدية عشية الانتخاب حيث أعطت الأوامر للجيش أيام الانتخابات 04 أفريل 1948م بمراقبة الوضع عن طريق الأسلحة الثقيلة خاصة في الدوائر "أظهرت الأحزاب الوطنية عبر وسائل الإعلام الظلم الذي تعرضت له جراء عمليات التزوير رغم إقصاء خمسة مترشحين من بين 15 مرشحا للمجلس الجزائري ورغم ضغوطات الإدارة التي ترفض مترشحي ح. إ. ح. د، والذي كان شعارهم الانتصار الحريات الديمقراطية، إن هذه الضغوطات تمثلت في عملية التزوير خصوصا في الانتخابات[2] ما بين 04 إلى 11 أفريل من خلال:

1 – ملئ صناديق الاقتراع بأصوات جماعة بني وي وي وكان ذلك علنا.

2 –قتل المناضلين كما حدث في عين البيضاء و العمارية.

3– ضغط الامبريالية الفرنسية من خلال الوسائل الدينية لخنق صوت الشعب و انتخاب أبنائهم بالرغم من حصولها على 9 مقاعد إلا أن الحقيقة كما أكدها الحاكم العام للجزائر أن هناك 57 مقعدا لصالح الحزب ما بين 59 مقعدا هذا الذي يبرهن التفاف الشعب حول فترة الاستقلال، وقد وجدت هذه الانتخابات معارضة من كل الأطراف حتى الليبرالية منها. فهذا حزب الحركة الشعبية الديمقراطية أدان التجاوزات التي حدثت وأشار إلى التزوير وطالب من الإدارة عدم خرق القوانين الانتخابية. كما وجدت هذه الانتخابات معارضة كذلك من مكونات المجتمع الجزائري، فممثلي سكان ميزاب لم يشاركوا في

[1] الشاذلي بن جديد مذكرات شاذلي بن جديد ، ج 1، دار القصبة لنشر ، الجزائر، 2011، ص 48.

[2] سعد طاعة، المرجع السابق، ص 132.

انتخابات المجلس الجزائري ودعا مفدي زكريا إلى عدم مشاركة الميزابيين في هذه الانتخابات التي لا تعنيهم كما لم يعترفوا بنتائجها

أ. موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

لقد أكدت ح. إ. ح. د د أن هذه الانتخابات ما هي إلا سيناريو جديد لإطالة نفس الإستعمار في الجزائر وصم الآذان، وكم الأفواه من خلال خنق الحريات والمتابعات حيث ألقي القبض على 33 مرشحا من جملة 59 من مرشحيه قبل عملية التصويت، وخلالها فرضت الإدارة الإستعمارية النتائج بأمر من الوالي العام نيجلان، ولولا هذا التزوير والقمع لفاز الحزب بعدد 57 مقعدا من جملة 60[1].

وكان لهذا التزوير أشكال، ففي المرحلة الأولى قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الأشخاص المواليين لها ورشحتهم للإنتخابات على أساس أنهم مستقلون[2].

وفي المرحلة الثانية تم اعتقال المناضلين كما حدث للطاهر العجوزي الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجن مع غرامة مالية قدرها 400 ألف فرنك.

وقد طال إعتقال مناضلي حزب الشعب في كل المدن وقرى الجزائر وبهذه الطريقة أصبحالتزوير الإنتخابي يمارس رسميا كأسلوب عمل من قبل الإدارة الفرنسية في الجزائر، وبتزكية من الجمهورية الرابعة[3]، كما أوضحت جريدة (ح. إ. ح. د) أن إنتخابات 4 و 11 افريل 1948م الخاصة بالمجلس الجزائري شارك فيها الجزائريون بقوة وأعطوا أمثالا للديمقراطية وصوتوا للإستقلال، لكن طرق الإستيطان الخبيثة سعت إلى خنق الحرية والإرادة الشعبية تحت شعار .Haute surveillance

[1] حسين ايت احمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1949 – 1952، تر سعيد جعفر، دل، منشورات البرزخ، الجزائر 2002 ، ص165

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 316.

[3] عبد الحميد زوزو الأصول السياسية، والاجتماعية والاقتصادية الثورة نوفمبر 1954، (مجلة المجلس الأعلى)، ج 2، 1999، ص 321

إن هذه الحراسة الشديدة أعلن عنها الحاكم العام، حيث أصدرت مجموعة من المراسيم لتشديد المراقبة والحد من حرية الشعوب وحقها في التصويت إلى حد التزوير، خلافا لقوانين الجمهورية الرابعة، كما إعتقل المواطنين من طرف الأمن الاستعماري، لذا لا ينتظر أي شيء من الجمعية الوطنية، وكل سياسات الإصلاح باءت بالفشل وإعترفت جرائد كثيرة بالمهزلة، فهذه جريدة L'humanite تعترف وتعلق على الإنتخابات الجزائرية بأنها دون قيمة نتيجة التزوير –كما وجهت نفس الجريدة ملاحظات بشان الخروقات في مقالات شهر أفريل وأوت 1949م.[1]

كما أن الحاكم العام نايجلان طلب من الإدارة أن تلعب دورا مهما في ترشيح جماعة المستقلين، حتى يمثلوا المسلمين في المجلس الجزائري أولئك الذين يؤمنون بفكرة الاتحاد السياسي الفرنسي .[2]

ب. موقف أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

كان الأنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، نفس الموقف حيث صرح فرحات عباس أنه لا جدوى من العمل الانتخابي والمشاركة النيابية مادام الأمر بيد الإدارة الكولونيالية التي تمارس اللاديمقراطية، أي أفرغت الديمقراطية من محتواها.

شهدت انتخابات المجلس الجزائري الأول مشاركة كل أحزاب الحركة الوطنية، كما جندت لها الإدارة الاستعمارية كل الأساليب من قمع وتزوير الفوز بها، كما جاءت هذه الانتخابات في أعقاب صدور القانون الأساسي الذي يعتبر تزوير آخر على حساب سيادة الشعب، ومن الأمثلة على التزوير مطالبة أحد مناضلي الإتحاد الديمقراطي وهو أحمد طاهر بمقاطعة انتخابات معسكر ووجه تقرير إلى مجلس الدولة يشير فيه إلى الخرافات والمخالفات التي عرفتها الانتخابات في معسكر وسيق.

[1] سعد طاعة، المرجع السابق، ص 133-134

[2] Mahfoud Kadache.histoire de nationalisme Algérien(1939 1951) tome 2, edition entreprise national d alger 1980 .p795.op.cit

نفس الرأي كان للحزب الشيوعي الجزائري حيث قال المتحدث باسمه" أنحالة التأهب والتدخل الإداري في الانتخابات تعتبر اختراقا وكان الهدف منه التزوير كما حدث في منطقة سور الغزلان لذا ترفع احتجاجا ضد الإدارة."

ج. موقف جمعية العلماء المسلمين

كما أبدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن احتجاجها عن هذه الانتخابات بالرغم من أنها لم تكن طرفا فيها حيث نشرت جريدة البصائر مقالا مطولا شهر أفريل 1948 عنوانه الانتخابات الجزائرية بين الإرهاب والتدليس مهزلة أم جريمة جاء فيه فهتلر الطاغية وانتخاباته المزيفة وموسولوني الجبار وانتخاباتها لمدلسة، ورجال بلاد أخرى امتهنوا الشعب وتلاعبوا بحظوظه وتصرفوا في انتخاباته التصرف البشع، كل ذلك قد أصبح ونحن نؤكد بهذا بالشرف ألعوبة صبيانية، إذا ما نحن قارنا بينه وبين ما أتحفتنا به الإدارة الجزائرية عافاكم الله من انتخابات كانت هي التدليس والتزييف.[1]

وكتب شيخ الجمعية حول هذه الانتخابات كتابا موقوتا إلى الأعضاء المسلمين بالمجلس الجزائري ونشرت في العدد 33 من جريدة البصائر الأنظار التي تثير العبر وتسيل الميراث في هذه الانتخابات كما يرى الناس صندوقين للانتخابات في قرية واحدة ورأى بعد ذلك الفائزين في الصندوق الثاني نواب وإن سموا أنفسهم مستقلين، وكانت المواقف كلها سلبية اتجاه انتخابات المجلس الأول الجزائري عدا شريحة المستقلين والتي فازت بدعم من الإدارة الفرنسية[2].

[1] سعد طاعة دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر (1947-1954)، المرجع السابق، ص 134، 135

[2] محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج 2، المؤسسة الوطنية للمكتب الجزائر، 1987، ص 196

ثانيا: تأسيس المنظمة الخاصة

1. ظروف التأسيس

على الرغم من أن تاريخ انعقاد مؤتمر حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية متفق عليه انه كان بين 15 و 16 من شهر فبراير سنة 1947 م الا أن أحد أعضاء هذا الحزب الباريزين المسمى بن يوسف بن خدة يؤكد في كلامه على أن تاريخ هذا انعقاد هذا المؤتمر.

كان بين 15 و 17 من شهر فبراير وفي نفس السنة المذكورة انفا[1] وتمخض عنه الإعلان عن تأسيس جناح عسكري يتبنى العمل المسلح أطلق عليه إسم المنظمة الخاصة.

كان من الضروري على التيار الوطني الثوري ان يتجاوز مرحلة الاضطرابات الشعبية ويمر الى الثورة المسلحة، وذاك حلم قديم راود معظم قادة النجم و حزب الشعب الجزائري في تكوين مجموعة مسلحة.

وأثناء مؤتمر 15-16 فبراير 1947 م[2] قررت قيادة حزب الشعب الجزائري[3] وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية[4] برمتها مبدأ إنشاء منظمة خاصة تكون قوة الصدام الحزب الشعب الجزائري .[5]

---

[1] بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، الجزائر، طبعة 2، 2012 ص 462

[2] عقد هذا المؤتمر من أجل البت في المشاركة في الانتخابات سنة 1947 وقد تمت الموافقة على المشاركة من خلال التصويت ب 29 صوت للانتخابات مقابل 24 معارض لها ، أنظر في ذلك

مصطفى هشماوي ، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر ، منشورات المركز الوطني في البحث في الحركة الوطنية وثورة، 1954، الجزائر 1998 ، ص 71

[3] تأسس هذا الحزب في 11 مارس 1937 بقيادة أحمد صالي الحاج (1898-1974).

[4] تأسست حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في ديسمبر 1946

[5] محفوظ قداش والجيلالي صاري ، الجزائر صمود ومقاومات ، ترجمة أوذاينية خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2012، ص119

كانت المنظمة الخاصة التي تمخضت عن مؤتمر الحزب في طور التأسيس، في سياق ذلك الصراع الكبير الذي خاضه مصالي الحاج ضد الجناح المعارض داخل الحزب، والذي مثّل التيار المنافس له داخل الحركة الوطنية، ممثلا في شخص محمد لمين دباغين[1] سيتواصل خلال انعقاد مؤتمر حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 15 فبراير 1947 م الذي اعتمد منظمة سرية شبه عسكرية[2] وأمام تسلط المستعمر وسياسته الجائرة لم يكن أمام حزب الشعب الا الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لنيل الاستقلال فجاء مؤتمر 15-16 فبراير الذي انعقد في بوزريعة الذي كان من قراراته الهامة تأسيس المنظمة الخاصة التي ستكون نواة الحرب التحريرية سنة 1954م.[3]

إن ميلاد ذلك التنظيم العسكري السري الذي طالما انتظره الشباب الثوري المناضل داخل الحركة والأمل الذي راودهم منذ دخولهم معترك النضال السياسي داخلها وقد اطلق اسم المنظمة الخاصة على هذا التنظيم وكان الغرض منها اعداد إطارات الجيش الثورة وقد كان محمد بلوزداد[4] الملقب بسي مسعود هو أب المنظمة الخاصة[5]، لكن تم استخلافه بحسين آيت أحمد (1926-2015م) سنة 1949م نظرا للظروف الصحية الصعبة التي كان يعاني منها محمد بلوزداد.

---

[1] Benjamin Stora، dictionnaire biographique de militants Nationalistes Algériens 1926-1954, éditions l' Harmattan Paris, 1985 pp 281.

[2] -Benjamin Stora، Messali Haj (1898-1974) pionnier du Nationalisme Algérien, éditions l' Harmattan Paris 1982, p 203

[3] عمورة عمار ، الموجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة الجزائر ، 2002 الطبعة الأولى، ص183 -

[4] Benjamin Stora، dictionnaire biographique de militants Nationalistes Algériens1926 -1954, op.cit. p 271

[5] مومن العمري ، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر 2003 ص 108

وهكذا أصبحت المنظمة في وضعية جيدة وواصلت تدريباتها التي كانت تتم في منطقتي شرشال الساحلية وعين وسارة الواقعة في الهضاب العليا[1] لكن ما تم فصل آيت أحمد من رئاسة المنظمة الخاصة عندما ظهرت الأزمة البربرية سنة 1949 م وتم استخلافه بأحمد بن بلة (1916-2012م) في مارس 1950م.

2. نشاطاتها وعملياتها

1. عملية بريد وهران:

لقد خصص للمنظمة الخاصة في الجانب المالي ما يقارب مائة ألف فرنك فرنسي قديم، ومن أصل المبلغ تدفع مخصصات قادة المناطق وهذا ما يعكس إفتقار المنظمة للإمكانيات المادية[2]، كما كان مشكل التموين مطروحا منذ أن بدأت الـ م. خ تفكر في العمل المسلح.[3]

وتضاف إلى ذلك التقليصات في الميزانية المفروضة على المنظمة التي أصبحت عرضة للمساومات التضييقية، حيث وجدت نفسها مضطرة للنظر في حلول لمسألة تمويلها.[4]

إذ كان الحزب يعاني من أزمة مالية خانقة، وحتى الفلاحين الذين كانوا في ضائقة هم أيضا[5]، حيث أن ح.ح.د لم تستطع أن تفي بالتزاماتها فيما يخص الـ م.خ واحتياجاتها في التوظيف والتجهيز شبه العسكري، وهذا ما كان سيؤدي إلى تخلف العمل الثوري، وزيادة

[1] مصطفى هشماوي ، مرجع سابق ص 76

[2] هاجر حربي، التسليح اثناء الثورة التحريرية (1954م – 1962م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة – 2012 – 2013م، ص 15 .

[3] محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1954م – 1962م)، منشورات دار قرطبة ، الجزائر ، 2012م، ص287

[4] عبد المجيد بوزيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني ، بل مطبعة الديوان ، ادم، 2007، ص 14.15.

[5] رتيبة جعفر، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية (1956م – 1958م) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة – 2013 – 2014 م، ص 13 .

على خطورة الموقف المالي للمنظمة، كان هناك من شكك في أهمية الـ م. خ وشجع على تخفيض إعتماداتها المالية.[1]

والمتمعن في الفترة الممتدة ما بين عامي 1948م – 1949م يجد أن المنظمة الخاصة قد واجهت مشكلة التمويل بحدة وذلك لعدة أسباب أهمها:

1–المبالغ الباهضة التي أنفقها حزب ح. إ. ح.د في الدفاع عن مناضليه المسجونين على الحملات الإنتخابية الكثيرة النفقات.

2– كون مصادر هذه الأموال كانت عبارة عن هبات وتبرعات تقدم من المناضلين والمؤيدين الذين تعرضوا للقمع والإضطهاد بقيادة الحاكم العام نايجلين، وبالتالي إزداد تقلص المداخيل المالية.

3 –إتساع المنظمة المضطردة وتزايد الحاجة إلى تمويل فروعها عبر أرجاء الوطن[2].

وأمام بعض المواقف المتراضية من الحزب قرر أعضاء الـ م.خ الاعتماد على قوتهم الذاتية[3]، وذلك بعد إرساء دعائم الـ م.خ، كان على مناضليها تحقيق جملة من الأهداف الآتية والمؤجلة التي قامت من أجلها وكان لابد لها أن تنتقل من المرحلة التنظيمية إلى المرحلة العملية بخطوات ثابتة وحديثة[4]، قال الله تعالى :﴿إن تنصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرُكُمْ وَيُثبت أَقْدَامَكُم﴾، صدق الله العظيم[5]

[1] قريري سليمان ، تطور الإتجاه الثوري الوحدوي في الحركة الوطنية، 1940م–1954م ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في التاريخ المعاصر مجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م –2011م ، ص 192

[2] شلبي أمال ، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية 1954م – 1956م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر مجامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ، 2005م .2006 ، ص 328 .

[3] سليمان قريري ، المرجع السابق ، ص 192

[4] أمال شلبي ، المرجع السابق ، ص 326 .

[5] سورة محمد ، الآية 07.

والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف السبيل إلى تمويلها وكل رجالها كانوا مستعدون لتنظيم بعض العمليات الثورية لتحقيق بعض الأغراض في إنتظار تحقيق الهدف الأول وهو تفجير الثورة.

وفي هذا يقول أحمد بن بلة في مذكراته: " إننا لا نعدم نقودا في الجزائر، وإنما يجب أن نأخذها حيثما توجد في البريد أو في البنوك .... لنكن منطقيين مع أنفسنا إذا كنا على استعداد للتضحية بحياتنا في هجوم عنيف ضد المحتل فلا ينبغي أن نتخثر إحتراما أمام خزائنه المالية.[1]

وبعد مدة من التحضير لكل صغيرة وكبيرة، وبعد التأجيل بسبب عدم ملائمة الظروف[2] تقرر في مؤتمر زيدين تدعيم المنظمة العسكرية بالأموال اللازمة لأداء مهمتها، ولكن موارد الحزب محدودة، لذا أخذ قادة المنظمة يبحثون عن وسيلة لتزويد المنظمة بالأموال[3].

و رأو بعد ذلك بشن هجوم مسلح على مركز بريد وهران ، وتقرر هذا الهجوم بتاريخ 5 افريل 1949م ، إذ قامت به مجموعة كومندوس تابعة للمنظمة الخاصة ، الجناح المسلح لـ حش و ح. إ. ح.د. إذ كان حسين آيت أحمد أحد صناع ومنفذي العملية البطولية.[4]

مع العلم أن إختيار بريد وهران والهجوم عليه للحصول على الإعتمادات اللازمة من الأموال لم يتم بمحض الصدفة، إنما تقرر على حسب المعلومات التي تقدم بها موظف بالبريد وهو نميش جلول المدعو بختي ، لأحمد بن بلة ومحمد يوسفي الذي كان مكلفا بمهمة في الغرب الجزائري التي تساعد على إتمام العملية – وقد عرضت على القيادة العامة

[1] بن بلة أحمد مذكرات أحمد بن بلة ترجمة الأخضر العفيف منشورات دار الأدب، بيروت، ص 82.

[2] محمد ونوعي، هجوم مسلح على بريد وهران ، تاريخ الإطلاع يوم الأربعاء 22 أفريل 2026 م، على الساعة،1241

[3] إدريس خيضر البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م – 1962م ، ج 2 ، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران 2005، ص 11

[4] ، أحلام "من"، هكذا خطط ونفذ حسين آيت أحمد رفقة زملائه له لهجوم بريد وهران ، المشوار الساسي ، تاريخ الإطلاع ، يوم 23-04-2026، على الساعة 25،13.

للمنظمة الخاصة بتفاصيل المعلومات وتمت الموافقة عليها[1]، و الأمر الذي شجعهم وحفزهم أكثر على الإقدام على هذه المجازفة الخطيرة هي المعلومات التي استقاها أحمد بن بلة مسؤول المنظمة السرية بناحية ووهران مفادها : أن بريد وهران يستقبل كل أول يوم إثنين من كل شهر مبالغ مالية كبيرة يتم توزيعها على مكاتب البريد الأخرى، وعلى ضوء هذه المعلومات أبلغ آيت أحمد الأمين العام لحزب الشعب الجزائري و ح. إ. ح. د ، حسين الحول بالمشروع ، وقد تحصل بفضل الدعم الكبير الذي تلقاه من حسين الحول على الضوء الاخضر من قبل القادة القلائل الذين عملوا بالعملية[2].

في نفس الوقت طلب من نميش جلول ان يلازم مكتبه في البريد حتى لا يكون مثار للشكوك، كما كلفت القيادة آيت أحمد باختيار العناصر التي تقوم بالعملية[3]، وهم كالتالي: بوجمعة سويداني ، بلحاج عبد القادر ، بوشعيب احمد ، عمار حداد ، رابح لورقيوي ، محمد خيثر ، بن زرقة ، أما حمو بوتليليس ، المسؤول الجهوي[4]، فقد كلف بالمبيت وايواء عناصر المنظمة (منفذي العملية)، وتوزيع الاسلحة وتخبتتها ووضع الغنيمة التي يسجنونها من هذه العملية – في مكان امن .[5]

ولتنفيذ هذه العملية كان لابد أن يستعملوا حيلا تساعدهم لاقتحام مكتب البريد منها: كتابة برقية مطولة باللغة الانجليزية، وقدموها الى مكلف بارسال البرقيات قصد تشغيله و صرف نظره عن عمل الفريق[6].

---

[1] سليمان قريري، المرجع السابق، ص 197.

[2] احلام ،"س"، المرجع السابق

[3] نميش حلول الملقب النقيب يختي، عضو في المرخ بوهران منذ 1949م، شارك في تخطيط الهجوم على المركز البريدي وهران، تقلد عدة مناصب بعد لا استقلال منها وزير المجاهدين، أنظر إلى عبد القادر بلوفة، المرجع السابق، ص40

[4] تسليمان قريري المرجع السابق ص 192.

[5] بوزيد عبد المجيد ، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني 2 مطبعة الديوان ، 2007م، ص 16.

[6] خيضر إدريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م – 1962م، ج 2 مدار الغرب للنشر والتوزيع وهران ، 2008م، ص 11

الذي كان مراقبا من طرف السائق محمد خيضر، المتواجد بالقرب من موظف الخزينة.[1]

كما اختطف الكومندوس الطبيب بيار موتي بوهران، بعد ايهامه بوجود مريضا يحتاج الى العلاج فورا، وذلك بغرض الاستيلاء على سيارته ... اذ تم تكبيله ووضعه تحت الحراسة بحي قامبيطة ، بعدها اخذت السيارة لتنفيذ العملية.[2]

وكان الاقتحام على الساعة 06 صباحا و25 دقيقة، اذ ضرب أحدهم الحارس بمؤخرة البندقية، قام البعض بالحراسة وبالتالي استطاعوا أن يسطوا على البريد[3]، إذا استولى الكومندوس بصعوبة كبيرة على النقود المتوفرة وبعد كد كانت العملية قد انجزت بتمامها والأموال أخذت، وقد قدر مبلغ الغنيمة ب 3.170.000 فرنك قديم[4].

و في هذه الاثناء كانت الشرطة قد وجهت أصابع الاتهام إزاء هذه العملية إلى اللص الفرنسي المشهور بيري المجنون[5]، وهذا إن دل فإنه يدل على سرية العملية و تفاهم المناضلين فيما بينهم ليصلوا إلى الهدف المرجى تحقيقه ألا و هو تفجير الثورة.

وبهذه العملية يمكن القول أن أعضاء المنظمة قد تجاوزوا الأزمة المالية ، بالرغم من حصولهم على هذا المبلغ الضئيل، على عكس ما كان متوقعا ، و بذلك يمكن شراء الأسلحة وتخليص الحزب من الديون التي كانت في تزايد مستمر[6]، حيث تولى نقل وإيصال الأموال

---

[1] محمد خيضر ، ولد في 1911م ببسكرة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري، عضو في المجلس الجزائري 1948 م. ومن بين اعضاء لتوع مارس 1954م ، و من البعثة الدبلوماسية الخارجية لجبهة تو، تم إيقافه في أكتوبر 1956 مه وسين بفرنسا حتى الاستقلال ، ثم اغتياله في جانفي 1967م، أنظر إلى عبد القادر بلوفة المرجع السابق ص 41.

[2] تسليمان قريري ، المرجع السابق ص 192.

[3] محمد ونوعي ، المرجع السابق.

[4] إدريس خيضر ، المرجع السابق ، ص 11.

[5] الخير قسوم متطور حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1945م – 1954 م) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 – 2013 م، ص 47 .

[6] محمد خيضر بسكرة 2012 – 2013 م، ص 47 .

المغنومة إلى العاصمة السيد محمد خيضر مكلفا من طرف الأمين العام السيد حسين الحول[1]، على مرحلتين اثنتين وكلف عبد القادر جيلالي بلحاج الذي عرف فيما بعد بلقب "كوبيس" بإيصال الحصة الثانية مع الأسلحة التي استعملت في العملية ، لكنه رفض هذا الأخير تنفيذ هذه المهمة ، الشيء الذي أدهش الجميع .[2]

ب. عملية تمثال كاشيرو:

جاءت هذه العملية كرد فعل على قيام الإدارة الكولونيالية ، بتشييد تمثال الأمير عبد القادر في قرية كاشيرو وبضواحي معسكر باعتباره التمثال مقولة نسبته إلى الأمير مفادها: لو يصغي إلى المسلمون والمسيحيون فإني سأضع حدا للخلافات القائمة بينهم ويصبحون إخوة في الداخل والخارج ، وجرى تدشين التمثال في 15 اكتوبر 1949 م ، في حفل كبير حضر الوالي العام نايجلين والأمير سهل أحد أحفاد الأمير عبد القادر من جهة نباته وموظف بالإدارة الفرنسية في المغرب ، موريمون دورت من أسرة الماريشال بيجو ، واعتبرت قيادة الحزب (ح.ش. ج) ذلك مساسا بمعنويات الرأي العام الجزائري ، والمس أيضا بشرف الأمير[3]، وتدنيس[4]، إذ قررت تدميره وكلفت بذلك المنظمة الخاصة ، حيث نفذ العملية كومندوس مكون من ثلاثة عناصر هم : يوسفي ، ماروك ، وأعراب ، حسب بن سعيد ، أما حربي فيذكر أن المجموعة كانت تتكون من خمس عناصر بقيادة ماروك ، بيد أن العملية باءت بالفشل و برر المعنيون ذلك أن فتيل اللغم مبللا ، وكذا بسبب نباح الكلاب الذي

[1] هاجر عربي، المرجع السابق، ص 15

[2] العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 1 منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق ، 1999 م، ص 199.

[3] مصطفى سعداوي ، المرجع السابق ، ص 215

[4] محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر) ، 1830م – 1954 م ، منشورات ANEP ، الجزائر، 2008م ، ص 381

عرقل السير الحسن للعملية و رغم ذلك فإن معالجة الصحافة للعملية بشيء من الإثارة والتضخيم جعلها تحقق أهدافها النفسية و الدعائية[1].

وبالرغم من فشل هذه العملية والتي يسميها البعض بالتخريبية إلا أن الرسالة التي أراد رجال المنظمة أن تصل إلى نايجلان ... وصلت...[2]، وهي دليل آخر على الرغبة الملحة لهؤلاء على السلاح والحرية[3].

و خلاصة القول أن الـ م.خ إستطاعت وفي وقت قصير تحقيق منجزات هامة خاصة تلك المتعلقة بالتجنيد والتدريب وبالتسليح خاصة، إذ وضعت اسس التنظيم العسكري، و كونت النواة الأولى لنظام جيش . ت . و ، كما استطاعت المنظمة و في فترة وجيزة ما بين 1947 م – 1950 م ، أن تفرض نفسها وإن تطور الوضع النضالي في الحزب رغم إمكانياتها المادية الضعيفة ، لكن معنويات مناضليها كانت أقوى ، و الدليل على ذلك العمليتين اللتين قام بهام مناضلوا المنظمة ، خاصة التي استهدفت بريد وهران فماهي إلا دليل على عزم المنظمة في القيام بالعمل المسلح ، كما أنها برهنت على قدرة رجالها و كفاءتهم العالية على التخطيط والتنفيذ معا ، لكن المنظمة الخاصة ، بعد أن قامت بدور كبير في تكوين وتدريب و إعداد مناضليها و رغم سريتها التامة و المحاكمة فقد اكتشفت السلطات الاستعمارية المنظمة سنة 1950م.

3. اكتشافها

اختلفت المصادر والمراجع، وتعددت الآراء والتأويلات حول رد فعل القيادة السياسية عند اكتشاف المنظمة الخاصة، بين من نظر إلى موقفها بأنه كان مقصراً ومتخاذلاً، ولم يكن في المستوى المطلوب وأصحاب هذا الرأي هم أعضاء المنظمة بوجه خاص، ومن رأى

[1] مصطفى سعداوي ، المرجع السابق ، ص 215.

[2] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق ، ص 294 .

[3] هاجر عربي، المرجع السابق ، ص 16 .

بأنها فعلت ما يجب فعله، ولم يكن بمقدورها أن تقوم بما هو أكبر من ذلك، وهؤلاء يمثلون جانب الإدارة بشكل عام.

وحسب محمد بوضياف، فإنه وبمجرد أن بدأت الاعتقالات في تبسة طالب المسؤولون بالتعليمات التي يجب تطبيقها، فكان رد القيادة "أحرقوا الوثائق، ضعوا العتاد في مأمن وانتظروا"[1] ولم تتوقف سلبية الإدارة عند هذا الحد، بل إنها فضلت حينئذ أن تسلك طريقاً انهزامياً، أنكرت من خلاله وجود منظمة مسلحة مع الاعتراف بأن المناضلين المعتقلين ينتمون إلى الحزب، وانتهت باتهام شرطة العدو بالتأمر وتدبير المؤامرة لتحطيم الحزب[2]. وأورد عبد السلام حباشي، بأنه لا يتذكر أن الحزب قد بذل مجهودات كبيرة لحمايتهم أثناء الموجه الأولى للاعتقالات، وكان عليه حسبه أولاً وقبل كل شيء أن يتحمل الصدمة الأولى أمام ضغط الإدارة الاستعمارية، ويعالج القضية بحذر شديد وقد ترك ذلك انطباعاً لدى عناصر التنظيم بأن الحزب تخلى عنهم إلى الأبد، مما أثر في نفسيتهم، وكان لذلك عواقبه[3].

وذهب بن طوبال مسؤول المنظمة لناحية ميلة منطقة قسنطينة في نفس الاتجاه، حيث قال: "لقد بقينا مدة شهر دون أن يهتم بنا الحزب، حيث طلب منا الانتظار إلى غاية انتهاء حملة الاعتقالات البوليسية..."[4]، وقد دامت هذه الوضعية – حسبه إلى غاية

---

[1] محمد بوضياف المصدر السابق، ص 20

[2] انظر تقرير محمد بوضياف حول كيفية اكتشاف المنظمة الخاصة، في ابن العقون عبد الرحمان، المصدر السابق، ص 116--120

[3] Abdesselam، du mouvement National à l'indépendance Itinéraire d'un militant, 13-Habbach casbah éditions, Alger 2008, pp 133_134

[4] Témoignage du Abdelah Bentobal, cité par Daho Djerbal، « les maquis des aucès en 1950_1951 au La problématique des vois et moyens de la Révolution nationale en Algérie », dans, Hassen Bachir_ cherif, Coordonné par Abdelmadjid Merdaci، Le 1" Novembre 1954 La nuit rebelle, éditions La Tribune, Alger, 2004, p71.

1950/08/01؛ حيث قررت الإدارة نقل العناصر المتابعة إلى الأوراس، وذلك بتكليف إبراهيم حشاني رئيس الدائرة الحزبية لحركة الانتصار بباتنة بذلك، وقد تم تعيين الجميع كمراقبين في المناطق الجبلية، حسب ما أكد بن طوبال ذلك بقول:

تمت تسميتنا كمراقبين في النواحي التي وزعنا عليها ولكن ذلك لم يحل مشكلتنا، لأنه كان يجب معرفة المهام التي نقوم بها، فحددها لنا حشاني بأنها: "تتمثل في إعطاء دروس للمناضلين مع منحنا الحرية في اختيار المواضيع"، وبذلك لم يكن تعيينا كمسئولين نظاميين، وحينما سألنا عما نقوم به بعد ذلك أجاب حشاني: "يجب عليكم انتظار تعليمات الحزب إلى غاية نهاية فترة المحاكمات..."[1]

وذكر رابح بيطاط، عضو التنظيم بنفس المنطقة، بأنه ورفاقه قد تلقوا أمراً بالنجاة بأنفسهم"، لكن لما تأكد بأن الشرطة تبحث عن ثمانية منهم "(...) قررت إدارة الحزب نقل الثمانية إلى الأوراس وتوزيعهم على امتداد المنطقة حيث استأنفوا نشاطهم النضالي لفائدة الحزب والثورة"[2]. في حين أورد محمد يوسفي، أن أعضاء المنظمة وجدوا أنفسهم لوحدهم معزولين أمام حملة الاعتقالات الواسعة لشرطة العدو، في ظل انشغال السياسيين بالإصلاحية والانتخابية[3]. أما أحمد مهساس، الذي كان في الخدمة العسكرية أثناء بداية الاعتقالات وخرج في إجازة إلى مدينة الجزائر، فقد ذكر بأنه عندما طلب من قيادة الحزب التحرك بسرعة لإنقاذ الموقف أجابته بالقول: " لا ننتظر منك إلا العودة إلى ثكنتك دون أن تشغل بالك"، لكن بمجرد عودته أوقف من قبل الأمن العسكري[4]، وقد أكد لي مهساس هذه القضية وأضاف قائلاً: "أحسست بأن القيادة قدمتني للأمن العسكري الفرنسي على طبق من

---

[1] Ibid، p71

[2] شهادة رابح بيطاط، نقلاً عن محمد عباس ثوار.... عظماء، المرجع السابق، ص 96.

[3] Youfi M'hame.، Le complot (1954 - 1962),Édition E.N.L, Alger1986, pp 11_12

[4] Ahmed، Le Mouvement Révolutionnaire en Algerie de la 1 guerre mondiale a 14-Mahsas 1954, éditions el maarifa, Alger 2007., p277

ذهب"[1]. إلا أن عمار بن عودة (مصطفى)، ذكر بأنه تلقى تعليمه من قيادة الحزب، مفادها تسليم نفسه في حالة قدوم الشرطة الاستعمارية للقبض عليه، ففعل ذلك من باب الانضباط الحزبي[2]، وهذه الرواية تعد استثناء بين المصادر والمراجع، ومن تم فإننا نميل إلى عدم حصولها، لأن معظم الشهادات التي سقناها في هذا الشأن صادرة من قادة جهويين للمنظمة لمنطقة قسنطينة التي ينتمي إليها بن عودة.

لكن هذا لا يمنعنا من تسجيل ملاحظة تتعلق بضرورة التميز بين مسألة الاستسلام لأجهزة الأمن عند بداية الاعتقالات، والأمر بالاستسلام بعد صدور الأحكام القضائية، وهذا الأمر الثاني أشارت إليه العديد من المصادر وأكدت صدوره، وربما يكون بن عودة قد أخلط بين الاثنين.

أما ما يمكن استنتاجه من بقية الشهادات التي عرضناها، أن هناك إجماعا بينها حول وقوع اضطرابا كبيرا في صفوف القيادة السياسية عند وقوع حادثة تبسة وبداية الاعتقالات فلم تتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة بالسرعة المطلوبة لتحمل مسؤوليتها تجاههم، مما ولد لديهم شعوراً بخيبة الأمل والضياع، وحتى شهادة بيطاط التي تبدو لأول وهلة أنها تختلف في جانب منها عن الشهادات الأخرى. فإنها تصب في هذا الاتجاه، لأن الأمر بالنجاة بالنفس ما هو في الحقيقة سوى ترك عبء المسؤولية على المستهدفين.

ولعل هذا الأمر هو ما جعل بعض المراجع[3]، تذهب إلى حد طرح فرضية أن تكون القيادة الحزب يد في اكتشاف هياكل المنظمة، بحكم أنها أصبحت تشكل خطراً عليها،

---

[1] أحمد مهساس، شهادة في لقائي معه مسجلة بالصوت والصورة، بمنزله 56 شارع ديدوش مراد، الجزائر العاصمة 7 سبتمبر 2010، على الساعة 13،54

[2] شهادة عمار بن عودة، نقلاً عن محمد عباس ثوار... عظماء المراجع السابق، ص 211.

[3] Ben youcef ben Khedda، Les Origines du 1 Novembre 1954, 2 éditions, Revue et augmentée, Editions

C.N.E.R.M.N.R.1 Novembre 1954, Alger 1999, pp 155_157

لاسيما وأنها لم تكن قادرة على إصدار قرار بحلها، ولا على إعطائها الضوء الأخضر لإعلان الثورة، ومن تم فلا يستبعد أن تكون قد أخبرت عليها ليتم اكتشاف أمرها فتتخلص منها دون حرج، وهذا الحكم في نظرنا فيه كثير من الغلو والنقمة ومن تم لا يمكن تصديقه، لأن الإدارة لو فعلت ذلك ما كانت قد تدخلت إطلاقا، لا بإرسال العناصر المبحوث عنها إلى الأوراس، ولا بتكليفهم وفتح المجال أمامهم لتوعية المناضلين وتكوينهم هناك، وتعيين من يدافع عنهم في المحاكم، كما أننا نرى أن الوعي الوطني داخل الحزب أكبر من أن ينحط إلى هذه الدرجة.

بينما يرى الرأي الثاني، الذي يمثل صف الإدارة، والذي سنكتفي بعرض شهادتين من جانبه، إحداهما لا بن يوسف بن خدة عضو اللجنة المركزية بداية من عام 1947 م، والأمين العام للحزب بين سنتي 1953 – 1954م، والأخرى لأحمدة بودة عضو اللجنة المركزية للحزب بين 1939 – 1954م، وعضو المكتب السياسي من 1939 إلى 1953.

فالأول ذكر بأن القيادة قررت أن تتحمل مسؤوليتها في المقام الأول، فأخذت على عاتقها التكفل بكل العناصر، وتأمين الدفاع عنهم أمام المحاكم، ومن جهة أخرى أصدرت الإدارة أوامرها الجميع عناصر المنظمة الذين نجوا من التوقيف والاعتقال بأن يأخذوا كل الاحتياطات بحرق الأرشيف والوثائق وإخفاء العتاد ريثما تهدأ الحملة المسعورة للاعتقالات.[1]

في حين ذكر الثاني في شهادته لـ إبراهيم بن العقون أنه حينما اكتشفت المنظمة السرية عام 1950، تم الاجتماع مع مصالي الحاج ببوزريعة للتشاور فيما يجب فعله هل يعترف الحزب بالمنظمة أو ينكر ذلك ؟[2]

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة 1984، ص 80

[2] شهادة أحمد بودة، نقلاً عن ابن العقون المصدر السابق، ص 118.

وكان هناك رأيان أحدهما مع نكرانها ولو بالتضحية ببعض المناضلين مع الاحتفاظ بالحزب الذي سيكون المدافع الأمين على هؤلاء، والاتجاه الآخر مع الاعتراف وعدم ترك مناضلي الحزب للعدو

وكان مصالي مع هذا الاتجاه، وقد تم التوصل بعد أخذ ورد إلى تبني هذا الاتجاه، ومما ذكره نفس الشاهد في موضع آخر أن الحزب قد قرر تحمل مسؤوليته كاملة وتبعات ذلك، لأن فرنسا لا تعترف بحقوق الشعب الجزائري، وأنهيت المناقشات، ومما صرح به مصالي حينها " لا يوجد إله إلا الله...". مما يعني أن القرار اتخذ[1].

إلا أن طارئاً حصل بعد وصول محمد شرشالي، الذي عرض حلاً ثالثاً قلب به الوضعية.

واستحسنه الجميع وهو: "لا تنكر ولا نعترف لما في الأمرين من مخاطر، بل ندعي أن دعوى وجود منظمة سرية في قلب الحزب هي كاذبة من أصلها، وإنما الاستعمار هو الذي لفقها ليجعل منها مكيدة لضرب الحزب".[2]

مع العلم – حسب أحمد بودة دائماً – أن الحزب قد اتخذ كل ما يلزم للدفاع عنهم، بحيث أنه لما ارتأى المحامون أن يتخذوا إجراء جماعيا لفائدة المتهمين من خلال تقديم إشهاد خير يُقر بنظافتهم.

قدم طلباً للإدارة فعينت لهم عدداً من المسئولين في كل ناحية للقيام بذلك " (...) وقد كنت شخصياً عينت كشاهد خير على مناضلي الناحية بمحكمة عنابة وكانوا 83 مناضلاً

---

[1] Témoignage du Ahmed Bouda, cité par Mohamed Belkacem, dans, Ali Guenoun، Messali Hadj et les

berbéro-Nationalistes، quand le "Zaim" est conteste, Réflexions, Messali Hadj 1898-1998 parcours et

témoignages, éditions Houma, Alger 1998, p 219

[2] أحمد بودة، نقلاً عن ابن العقون المصدر السابق، ص 118.

لأشهد مع مسئولين آخرين وبقي الحزب يتابع أمر الدفاع عن المقبوضين"[1] وما هو جدير بالسجيل أن هذه الشهادة قد أجمع عليها العديد من أعضاء اللجنة المركزية ومنهم بن خدة[2] ومولاي مرباح[3].

من خلال شهادتي بن خدة" و" وبودة يمكننا القول: أن رد فعل الإدارة عرف مرحلتين تمثلت إحداهما في رد الفعل الأولي، الذي جاء عقب حادثة تبسة مباشرة، والذي تميز بالاضطراب والارتباك وأحيانا بالغموض، وهذا الموقف لا يمكن تفسيره بالتخاذل والتقصير فقط، كما عبر عن ذلك أعضاء المنظمة الذين لا يمكن أن نلومهم على موقفهم بحكم حملة الاعتقالات والقمع التي عرفوها، وإنما يمكن أن يقترن ذلك بالصدمة وما خلفته من ارتباك، لأن الحزب لم يكن قد اتخذ احتياطاته القبلية، كما أشار إلى ذلك عبد الحميد مهري، وفي هذا المجال يمكننا أن نتساءل على ما كان يريده أعضاء المنظمة أن يصدر من قيادتهم السياسية: هل كانوا يريدون منها أن تعلن صراحة مسؤوليتها، وتفجر الثورة في ذات الوقت مع تحمل عواقب ذلك، وقد كان بوسعها أن تعلن الكفاحالمسلح في عام 1949 ولم تفعل ؟ أم أنهم كانوا يريدون أن تحميهم من الاعتقال والقمع وهي عاجزة حتى عن حماية السياسيين أنفسهم.

بينما تمتد الأخرى في نظرنا – من ربيع 1950 إلى غاية فيفري 1951، تاريخ الإعلان عن حل المنظمة الخاصة من قبل اللجنة المركزية للحزب، وقد اتخذت هذه الأخيرة أثناء هذه المرحلة جملة من القرارات والإجراءات أهمها إصدار الأمر لأعضائها بالتوجه إلى الأوراس وفتح الباب أمامهم للمشاركة في أنشطة الحزب في مجال التوعية والرد على سلسلة الاعتقالات وتشهير الصحف الفرنسية الصادرة في الجزائر والإدارة الاستعمارية بما عرف بـ "المؤامرة الكولونيالية"، كمحاولة منها لإيجاد الرد المناسب الذي يجنبها الانسياق وراء

[1] المصدر نفسه، ص نفسها.

[2] مولاي مرباح نقلاً عن محمد عباس رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة الجزائر 2009، ص 70.

[3] Ben youcef ben Khedda، op. cit, pp 84.

الاستفزازات التي تعطي للعدو الفرصة لتدميرها من الخارج، وأيضاً عدم الاستسلام للقمع لكي لا تنتج الشروط التي ستحكم عليها بالانفجار من الداخل، ومن تم كان عليها أن تحافظ على توازنها فوق صراط أحد من السيف[1].

وقد أدى تبني هذا الموقف إلى تنظيم الحزب الحملة دعائية مضادة للحمة الاستعمارية ومحاولة إقناع المناضلين الموقوفين بالتراجع عن اعترافاتهم، فأوعز إلى جميع فروعه في الجزائر وفرنسا بنشر بيانات التنديد في الصحف ورفع الشكاوي إلى النيابة العامة، وتوزيع المنشورات على المواطنين وإلى نوابه في مختلف المجالس بالاحتجاج ضد الاعتقال والتعذيب، كما تمكن من كسب حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء والحزب الشيوعي إلى جانبه، حيث نددت صحفهم بالمؤامرات الخيالية التي ينسجها الاستعمار لضرب القوى المناضلة، وقد حققت هذه الحملة نجاحاً كبيراً حتى في الصحافة الفرنسية والدولية والتي راحت بدورها تدين سياسة الحاكم العام نايجلان وتتهمه بالتأمر ضد الجزائريين عموماً وح. ش.ج. ح. إ.ج.د على وجه الخصوص[2].

مما جعل قادة الحزب يذهبون في تقييم فكرة المؤامرة الكولونيالية" بأنها كانت ناجحة وايجابية على مختلف الأصعدة، لأنها أوقفت الهجمة الاستعمارية، انطلاقاً من كون أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم على الأقل على المستوى الدعائي والقانوني[3]، فتم افتكاك زمام المبادرة من يد الإدارة الاستعمارية، وتحويل موضوع التشهير من المؤامرة الوطنية» التي أخذت بها هذه الأخيرة إلى "المؤامرة الكولونيالية"، وجعلت الرأي العام في الجزائر وفرنسا ومناطق عديدة من العالم يتعاطف مع حركة الانتصار، مما سمح بإنقاذها من الحل، وتخليص ما تبقى من عناصر التنظيم الخاص، وأدى إلى اطلاق سراح العديد من الموقوفين

[1] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص 82 – 83

[3] حسين آيت احمد، المصدر السابق، ص 215.

من الاتجاهين السياسي وشبه العسكري، كما ساعد ذلك على الدفاع بفعالية عن العناصر التي بقيت رهن الاعتقال وتحويل محاكماتهم إلى محاكمة للنظام الاستعماري.[1]

بينما كلفت قيادة الحزب أحد قادتها وهو المحامي عبد الرحمن كيوان بإبلاغ المعتقلين تعليماتها القاضية بالتراجع عن الاعترافات التي أدلوا بها أثناء مراحل التحقيق بين أيدي أجهزة الأمن وقضاة التحقيق بحجة أنها تمت تحت التعذيب ونفي وجود التنظيم أصلاً والإدعاء بأنه من نسج الإدارة الاستعمارية[2].

إلا أن المعتقلين لم يتقبلوا ذلك بسهولة، بحكم توفر الأدلة المادية على وجود هذا التنظيم من أسلحة ومتفجرات ومخططات ووثائق متنوعة وغيرها، وهذا ما دفع جماعة منهم وعلى رأسهم بن بلة، مهساس، ويوسفي وآخرين الاقتراح على القيادة أن يتحملوا على عاتقهم مسؤولية إنشاء المنظمة وتبرئة ساحة الحزب من ذلك، وتبرير لجوئهم إلى مثل هذا الأمر أمام الدوائر الاستعمارية بكون هذه الأخيرة قد أوصدت الأبواب والمنافذ القانونية إلى التغيير في وجه الشعب الجزائري وأحزابه الوطنية، فلم يبق سوى طريق السلاح[3]، إلا أن الإدارة رفضت هذا الأمر بشدة، وأصرت على ضرورة التمسك بموقف النكران فامتثل المناضلون لذلك باستثناء الجيلالي بلحاج وعمار ولد حمودة[4]؛ الذي كان يتهم الإدارة صراحة بالوقوف وراء اعتقاله هو ورفاقه أثناء الأزمة البربرية عام 1949 كما أشرنا إليه في حينه، بينما يبقى موقف بلحاج يكتنفه الكثير من الغموض.

والواقع أن بعض قادة المنظمة الخاصة كانوا يشكون في صدق نوايا القيادة السياسية من خلال طرحها لقضية المؤامرة الكولونيالية؛ حيث رأى محمد بوضياف بأنه موقف سلبي

---

[1] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 83 85

[2] المرجع نفسه، ص 84.

[3] Ahmed Mahsas، op. cit, p276

M'hame. d yousf، Le complot (1954-1962), edition E.N.L, Alger 986, p64.

[4] Ahmed Mahsas، op. cit, p278.5

فضلت به " (...) القيادة المشكلة من البرجوازية الصغيرة والبيروقراطية طريق الاستسلام مع تجنب الاتصال عن المناضلين المعتقلين..."[1] ، في حين رأى مهساس، بأن سلوك القيادة مقبول في الظاهر، لكنه كان يخفي في طياته نية التخلي على النهج الثوري الذي رسم في مؤتمر فيفري 1947 م،[2] وكان رد فعل السياسيين على هذه الاتهامات أن ذلك يعني بأن أصحابها يريدون تحويل معركة خاسرة إلى هزيمة شاملة[3].

إلا أن ما يمكن تسجيله في حقيقة الأمر، أن الاتجاهين السياسي وشبه العسكري كانا يريدان تفادي الهزيمة الشاملة، لكن مفهوم هذه الأخيرة كان يختلف من اتجاه إلى آخر، فبينما تعني عند المسئولين السياسيين حل الحزب واضطهاد المناضلين، فإنها تدل عند قادة المنظمة على الإبقاء على الحزب دون مبادئه الثورية ومن تم تحويله إلى هيكل دون روح، ولهذا فإننا نجدهم لا ينكرون فوائد أطروحة «المؤامرة»، وإنما يطعنون في نواياها الإصلاحية[4].

ومن تم فإن كل طرف اتخذ موقفاً من الآخر، حيث أصبح بعض مسؤولي الحزب يوجهون انتقاداتهم الحادة لقادة المنظمة محملين إياهم مسؤولية ما حدث من اعتقالات وتوقيفات، مما أدى إلى أول شقاق كبير بين الطرفين، لأن إطارات هذه الأخيرة لم يحتملوا ذلك بحكم أن جوهر المشكلة. في نظرهم – سياسي محض وتتحمله القيادة السياسية، لأنها تجاهلتهم طيلة ثلاث سنوات، رغم إعلانهم عن جاهزيتهم للعمل المسلح قبيل اكتشاف تنظيمهم، ووقفت موقفاً انهزامياً أثناء حملات القمع، لتنتهي في الأخير إلى اتخاذ موقف يقضي بحل المنظمة الخاصة[5]، بعد أن ظل السؤال مطروحاً عليها حول مصير من بقي

[1] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 20

[2] Ahmed Mahsas، op. cit, p278

[3] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 83، 85

[4] المرجع نفسه، ص نفسها.

[5] Ahmed Mahsas، op. cit, p278

منها، والتي لم تطلها أيادي أجهزة الأمن الفرنسي، فكان اجتماع اللجنة المركزية في شهر فيفري 1951 الذي خرج بقرارات يمكن إجمالها فيما يلي:

تحميل الجزء الأكبر من المسؤولية لإدارة الحزب لأنها كونت جهازا سرياً شبه عسكري قبل أن تتوفر شروط الانتقال للعمل المباشر.

تحميل هيئة أركان المنظمة الخاصة مسؤولية ما حدث بسبب الأخطاء العديدة التي ارتكبتها كالتجنيد بدون تحري وعدم الحيطة والقيام بأعمال عديدة مثيرة للشك بالإضافة إلى عدم رد فعلهم بسرعة وايجابية على حملات الاعتقال.

الإقرار بزوال المنظمة الخاصة من الناحية العملية، لأن معظم قادتها وثلث تشكيلتها وقعت في الأسر.

ولجوء عدد منهم إلى الجبال والأدغال، وتشتت الباقون منهم لينتهي الاجتماع بتعيين هيئة خاصة برئاسة مصالي الحاج لتحديد الموقف النهائي، وقد اقترحت هذه الهيئة على اللجنة المركزية بأن يتم التمسك بمبدأ الكفاح المسلح مع حل المنظمة الخاصة وإدماج عناصرها في الحزب في انتظار إعادة تشكيلها على أسس جديدة فوافقت على ذلك[1].

لقي هذا الموقف معارضة شديدة من إطارات المنظمة، لأنهم كانوا يرون ضرورة تدعيمها والاستفادة من تجربتها والعمل بجدية من أجل تحديد موعد قريب للثورة بدل حلها، وذلك لجملة من الاعتبارات أهمها:

أن عدداً كبيراً من إطاراتها نجو من الاعتقال، وهياكلها لم يتم تفكيكها في العديد من المناطق الأوراس القبائل الجزائر العاصمة الجنوب الوهراني..... مما يجعل قرار الحل دعماً لجهود أجهزة الأمن الفرنسية التي عجزت عن تفكيك المنظمة بشكل كامل[2].

[1] شهادة سيد علي عبد الحميد، نقلاً عن محمد عباس رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 107

[2] شهادة حسين الحول، نقلاً عن المرجع نفسه، ص 55.

الإبقاء عليها ولو بصورة شكلية يكتسي أهمية كبيرة، لكونها تعد رمزاً وعلامة على استمرار فكرة العمل المسلح[1].

المنظمة الخاصة أنشئت بموجب قرار صادر عن المؤتمر الأول للحزب في فيفري 1947 م، ومن تم فإن قرار حلها الصادر عن اللجنة المركزية يُعد قراراً يفتقد إلى الشرعية، ولا يمكن أن يكون ذلك شرعياً إلا إذا صدر عن المؤتمر[2].

رغم هذه المعارضة، فإن القيادة السياسية مضت في قرار الحل، ولم تأبه بالاعتبارات السابقة الذكر، مما رسخ الاعتقاد لدى إطارات المنظمة، بأن إدارة الحزب قد حكمت على تنظيمهم بالزوال قبل مارس 1950، لأنها كانت ترى فيه عقبة في طريق الاتجاه المعتدل الذي أصبحت الإصلاحية والانتخابية شغله الشاغل[3] لكن حسب مهساس[4] رغم ذلك فإن الإدارة كانت مترددة في قراراها لأنها كانت تدرك أن حل المنظمة على أرض الواقع يعد أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، كما لا يعني ذلك أنها تخلت على عناصرها نهائياً.

وقد تبنى الحزب قضية المعتقلين دون أي حرج، لكونها تتماشى مع أطروحة "المؤامرة"، التي كان يعمل جاهداً على إثباتها، ونظر إليهم في سياق ذلك على أساس أنهم اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية، ومن تم وجهت لجنة مساندة ضحايا القمع"، التي أسسها نداءً إلى الشعب الجزائري للوقوف إلى جانبهم، فتكونت لجان فرعية في مختلف أرجاء الوطن ضمت مناضلين من مختلف الأطياف السياسية إنتصاريين بيانيين علماء شيوعين نقابيين أحرار)، وقامت بدور كبير في مساعدتهم المادية والمعنوية، ومن جهة أخرى عينت لهم محامين للدفاع عنهم ومنهم: عبد الرحمن كيوان عمار بن التومي، حميد قسول العيد عمراني مع

[1] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص ص 86 87

[2] جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 221

[3] Ahmed Mahsas، op. cit, p279

[4] شهادة أحمد مهساس للباحث المصدر السابق.

استقدام محامين من هيئة محامي باريس على غرار الأستاذ "هنري" دوزان " والأستاذ " بيار ستيب " والأستاذ إيف ديشزال.[1]

أما العناصر التي نجت من الاعتقال، فإنهم التحقوا بالخلايا السياسية وأعيد إدماجهم في حركة الانتصار كأعضاء دائمين، لكن دون أن تُسند لهم أية مسؤولية على مستوى القيادة، وتم الاكتفاء بتنصيبهم على مستوى الدوائر عموماً[2]، بحجة أنهم كانوا مطاردين من قبل الشرطة الاستعمارية، أو كما أسمتهم القيادة السياسية بعضهم: "الثقال (Les Lords) " أي المثقلين بالمشاكل مع إدارة الاحتلال[3] مع توزيعهم على مناطق متفرقة من أرض الوطن، حيث أرسل رابح بيطاط على سبيل المثال إلى الجزائر وبوصوف عبد الحفيظ وبن عبد المالك رمضان ومحمد مشاطي إلى وهران، وعبد السلام حباشي إلى مستغانم، وهذا حسب شهادة هذا الأخير[4].

وعلى كل حال ودون مزيد من الاسترسال في عرض ردود أفعال كل طرف من الآخر، فإن ما يمكن استنتاجه مما سبق أن التباين أصبح واضحاً من قبل الذين نجوا من القمع الذي أصاب المنظمة الخاصة[5]، أو الذين فروا من السجن بحكم اختلاف زاوية نظر كل طرف التي تعتمد على اختلاف موقع كل منهما، فعناصر المنظمة الخاصة كانوا ينظرون من خلال الوضع الحرج الذي كانوا فيه حيث وجدوا أنفسهم في نهاية المطاف متشردين في المدن والبوادي وعالة على الحزب الذي أصبح يضغط عليهم للقبول إما بدخول السجن، وإما بالخروج من الوطن[6]، وبالتالي أصبح الكثير منهم يشعرون بنوع من الذاتية والتمايز عن

[1] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 89

[2] محمد بوضياف المصدر السابق، ص 23

[3] شهادة أحمد مهساس، نقلاً عن محمد عباس ثوار.... عظماء المراجع السابق، ص 149

[4] Abdesselem Habbachi، op. cit, p179

[5] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 23.

[6] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 89

مناضلي الحزب، ولذلك نجدهم عند انفجار الأزمة بين المصاليين والمركزيين معظمهم اتخذ موقفاً حيادياً قبل أن يتوجهون إلى تفجير الثورة[1]، بينما كان قادة الحزب ينظرون إلى المسألة من موقع المسؤولية التي تفرض عليهم تقدير الأمور بواقعية، والعمل في حدود الممكن والمستطاع، والأخذ في كثير من الأحيان بمنطق ارتكاب أخف الأضرار، لذا فإن الكثير مما كان أعضاء المنظمة الخاصة يرونه تفريط وسلبيات كان في تقديرهم أمراً إيجابياً لأنه جنب هؤلاء ما هو أسوأ[2].

وهذا التباين الذي أصبح واقعاً ملموساً في يوميات مناضلي الحزب هو الذي أدى في الأخير إلى التوجه نحو تأسيس جبهة التحرير الوطني وإعلان الثورة، بعد أن وضعت نواتها الصلبة في مؤتمر فيفري 1947 م الذي أعلن فيه عن ميلاد المنظمة الخاصة.

نتائج اكتشاف المنظمة الخاصة أدت هذه حادثة تبسة (خياري) إلى اعتقال بن زعيم الذي كان مستشاراً بلدياً بعناية عن حركة الانتصار وعجايمي، بحكم أنهما كانا قد بقيا في السيارة، بعد أن نضب منها البنزين، وهذا حسب شهادة عمار بن عودة أحد هؤلاء الرجال، خلافاً لما ذكره خياري بأن بن زعيم بقي لوحده بينما نجا الثلاثة الآخرون من التوقيف والاعتقال الفوري، فعاد ديدوش إلى قسنطينة، في حين التحق بن عودة وعبد الباقي بكوش بعنابة بعد قضاء ليلتهم بوادي زناتي، وقد علموا أن زميلهم قد وقع في قبضة الشرطة.

كان ذلك بداية لسلسة واسعة من الاعتقالات؛ حيث تم اعتقال بن عودة وبكوش بعنابة، وقد اكتشفت الشرطة أثناء العملية ثلاث غدارات (Carabines) ايطالية و 300 خرطوشة ورشاش ألماني وأدوية، كما قام رئيس نصف مجموعة معتقل بتسليم رابعة ومسدس ووثائق عديدة منها بطاقات القيادة العامة، ومناهج عسكرية، وجداول وعروض خطط، وتمكنت الشرطة من توقيف 28 إطاراً من مجموعة 45 المسجلين هناك، وبتوسع الاستجوابات تم

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 82.

[2] مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 100

توقيف مناضلين آخرين واكتشاف أسلحة بمناطق متفرقة منها وادي زناتي، قالمة سوق أهراس، قسنطينة وجيجل[1]، ومما ذكره بن عودة حول حول مسألة توقيفه أنه تلقى أمراً من قيادة الحزب بالاستسلام في حالة قدوم الشرطة الاستعمارية للقبض عليه، فاستجاب من باب الانضباط النضالي، وبذلك وجد نفسه في سجن عنابة الكبير مع مجموعة من المناضلين الوطنيين وفي مقدمتهم زيغود يوسف[2].

لم تلبث عمليات التوقيف والاعتقال والقمع أن توسعت بشكل سريع من منطقة قسنطينة في الشرق لتشمل الوسط (الجزائر)، ثم المناطق الوهرانية، ليصل عدد المعتقلين في ظرف أيام إلى 400 مناضل من التنظيم، حسب ما أكدته مختلف المصادر[3]؛ بمن فيهم أعضاء من هيئة الأركان، إذ تم القبض على أحمد بن بلة قائد المنظمة، وحمو بوتليليس مسئول منطقة وهران وجيلالي رقيمي مسئول منطقة الجزائر، وولد حمودة من منطقة القبائل، وأحمد مهساس مسئول سابق في منطقة الجزائر الجنوبية وبلحاج الجيلالي المدرب العسكري[4].

وحسب أحمد مهساس، فإن 200 عضواً معتقلاً حكم عليهم بأحكام وصلت إلى 10 سنوات سجنا والنفي والحرمان من الحقوق المدنية مع غرامات مالية بلغت ملايين الفرنكات، ولم تكن الشرطة متعطشة لافتكاك الاعترافات بالتعذيب فقط، وإنما حاولت أن تقضي نهائياً على معنويات العناصر التي وقعت بين أيديها مستغلة في ذلك ضعف نفسية البعض منهم وعلى رأسهم الجيلالي بلحاج[5].

---

[1] محفوظ قداش ،المرجع السابق، ص ص 1146-1147.

[2] عمار بن عودة، نقلا عن محمد عباس ثوار.... عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة الجزائر 2003، ص 211

[3] حسين آيت أحمد المصدر السابق، ص 214-215

[4] Ahmed Mahsa، op. cit, p277

[5] محمد بوضياف المصدر السابق، ص 21.

وإذا كانت عمليات الاعتقال قد طالت عدداً هاماً من هيئة أركان المنظمة على المستوين المركزي والجهوي، فإن عدداً كبيراً من إطاراتها قد نجا من الحملة القمعية[1] وأهمهم: محمد بوضياف العربي بن مهيدي مصطفى بن بوالعيد رابح بيطاط ديدوش مراد وغيرهم[2]، وهؤلاء سيواصلون نضالهم الثوري بطرق شتى إلى غاية الإعلان عن تأسيس جبهة التحرير الوطني واندلاع الثورة التحريرية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن ميلاد المنظمة الخاصة المنبثق عن المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية كان منعرجا حاسما في تاريخ الاتجاه الاستقلالي.

ثالثا: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية

1. طبيعة الأزمة

دخلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال السنوات الممتدة بين 1952 و1954م في أزمة سياسية وتنظيمية عميقة، شكّلت منعطفًا خطيرًا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. وقد جاءت هذه الأزمة نتيجة تراكم عدة عوامل داخلية وخارجية، من أبرزها الخلاف حول أسلوب قيادة الحزب، وطبيعة العمل السياسي، وحدود صلاحيات الزعيم التاريخي مصالي الحاج.

فبعد سنوات من النضال السياسي ضد الاستعمار الفرنسي، بدأت تظهر داخل الحزب أصوات تطالب بإصلاحات تنظيمية وإعادة النظر في أساليب التسيير التي اعتبرتها قائمة على الفردية والزعامة المطلقة. وفي المقابل، تمسك مصالي الحاج بموقعه القيادي، معتبرًا نفسه الرمز التاريخي للحركة الوطنية وصاحب الشرعية الثورية التي لا يمكن تجاوزها. وقد أدى هذا الوضع إلى احتدام الخلافات بين القيادات الحزبية، خاصة أعضاء اللجنة المركزية الذين طالبوا بتوزيع الصلاحيات واعتماد مبدأ القيادة الجماعية.

[1] Ahmed Mahsa، op. cit, p277

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 58

كما ساهمت الظروف الاستعمارية في تعقيد الأزمة، إذ كانت السلطات الفرنسية تتابع نشاط الحزب وتعمل على إضعافه عبر الاعتقالات والمراقبة وتشجيع الانقسامات الداخلية. وأدى هذا المناخ إلى تعطيل النشاط السياسي للحزب وتراجع فعاليته في تأطير الجماهير الشعبية، خاصة بعد فشل العمل السياسي في تحقيق المطالب الوطنية. ومن جهة أخرى، تأثر العديد من المناضلين الشباب بالأوضاع الدولية، خصوصًا نجاح حركات التحرر في آسيا والعالم العربي، فأصبحوا أكثر اقتناعًا بضرورة الانتقال إلى الكفاح المسلح بدل الاكتفاء بالنشاط السياسي التقليدي.[1]

2. صراع مصالي والمركزيين

تحول الخلاف الداخلي داخل الحزب تدريجيًا إلى صراع حاد بين تيارين رئيسيين: تيار المصاليين الموالي لمصالي الحاج، وتيار المركزيين الذي كان يقوده أعضاء اللجنة المركزية للحزب.

وقد تمحور هذا الصراع حول قضية السلطة والشرعية التنظيمية، لكنه حمل أيضًا أبعادًا فكرية وسياسية تتعلق بمستقبل الحركة الوطنية الجزائرية. كان المصاليون يرون أن مصالي الحاج يمثل الزعيم التاريخي للحركة الوطنية منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا، وأن أي محاولة لإبعاده عن القيادة تُعد خيانة للنضال الوطني. لذلك دافعوا عن فكرة الزعامة الفردية، واعتبروا أن الظروف الاستعمارية تتطلب قيادة قوية وموحدة قادرة على توجيه النضال السياسي.

أما المركزيون فقد اعتبروا أن استمرار الحزب في الاعتماد على شخص واحد يهدد وحدته ويعطل تطوره، وطالبوا بإقامة نظام حزبي ديمقراطي يقوم على المؤسسات واحترام قرارات اللجنة المركزية. كما انتقدوا غياب التواصل بين مصالي الحاج وقيادات الحزب بسبب إقامته خارج الجزائر لفترات طويلة، إضافة إلى رفضه بعض قرارات الحزب التنظيمية.

[1] أبو القاسم سعد الله، *مرجع سابق*، ص122.

وقد تطورت الأزمة إلى تبادل الاتهامات بين الطرفين، حيث اتهم المصاليون خصومهم بالانقلاب على الزعامة التاريخية، بينما اتهم المركزيون مصالي الحاج بالاستبداد والانفراد بالقرار. وأدى هذا الصراع إلى انقسام المناضلين بين الطرفين، كما تسبب في تعطيل الاجتماعات الحزبية وفشل محاولات المصالحة. واستغل الاستعمار الفرنسي هذه الخلافات لتعميق الانقسام وإضعاف الحركة الوطنية، إذ رأت الإدارة الاستعمارية في الأزمة فرصة لتفكيك الحزب ومنع توحيد الجهود الوطنية ضد الاحتلال.[1]

3. نتائجها

أسفرت أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن نتائج سياسية وتنظيمية خطيرة أثرت بشكل مباشر في مسار الحركة الوطنية الجزائرية. فقد أدى الانقسام بين المصاليين والمركزيين إلى إضعاف الحزب وفقدانه لجزء كبير من تأثيره الشعبي، خاصة بعدما انشغل المناضلون بالخلافات الداخلية بدل التركيز على مواجهة الاستعمار الفرنسي. كما تسبب الصراع في تراجع الثقة داخل القواعد النضالية، حيث شعر كثير من الشباب الوطني بالإحباط من الصراعات الشخصية والحزبية التي عطلت مسيرة التحرر الوطني. ومن أبرز النتائج أيضًا تفكك الوحدة التنظيمية للحزب، إذ أصبح لكل تيار أتباعه واجتماعاته ومواقفه السياسية الخاصة، مما أدى إلى شلل شبه كامل في نشاط الحزب. كما تراجعت قدرة الحركة الوطنية على تعبئة الجماهير وتنظيم الاحتجاجات السياسية، الأمر الذي منح الاستعمار فرصة لتعزيز سيطرته ومواصلة سياسة القمع والاعتقالات.

وفي المقابل، ساهمت الأزمة في ظهور وعي جديد لدى بعض المناضلين الشباب الذين اقتنعوا بأن الخلافات السياسية لن تحقق الاستقلال، وأن الحل يكمن في تبني العمل الثوري المسلح. ولهذا بدأت مجموعة من المناضلين في التفكير في إنشاء تنظيم ثوري مستقل عن الصراعات الحزبية، يكون هدفه الأساسي التحضير للكفاح المسلح. وقد أدى ذلك

[1] محمد حربي، *جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع*، دار الطليعة، بيروت، 1983،ص 51

إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي مثلت بداية الانتقال من العمل السياسي إلى العمل الثوري.[1]

4. أثرها: بروز التيار الثوري

كان من أهم الآثار التاريخية لأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بروز تيار ثوري جديد داخل الحركة الوطنية الجزائرية، تبنى فكرة الثورة المسلحة باعتبارها الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال. فقد أدرك عدد من المناضلين الشباب أن النضال السياسي والحزبي وصل إلى طريق مسدود بسبب الانقسامات الداخلية وتعنت الاستعمار الفرنسي، لذلك اتجهوا نحو التفكير في الإعداد لثورة شاملة ضد الاحتلال.

وقد تشكل هذا التيار أساسًا من أعضاء المنظمة الخاصة الذين امتلكوا خبرة تنظيمية وعسكرية سابقة، إضافة إلى مناضلين شباب فقدوا الثقة في القيادات التقليدية. وفي سنة 1954م تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل بهدف توحيد المناضلين الثوريين وتجاوز الخلافات الحزبية، وقد ضمت شخصيات بارزة مثل محمد بوضياف والعربي بن مهيدي وكريم بلقاسم ورابح بيطاط.

عملت هذه اللجنة على الاتصال بالمناضلين داخل مختلف مناطق الجزائر، كما شرعت في التحضير العسكري والسياسي للثورة. وفي وقت لاحق تشكلت مجموعة الـ22 التي اتخذت القرار النهائي باندلاع الثورة المسلحة، ثم تأسست جبهة التحرير الوطني باعتبارها الإطار السياسي للثورة وقد تُوجت هذه الجهود بإعلان اندلاع ثورة التحرير الجزائرية في أول نوفمبر 1954م، التي فتحت مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر الحديث وأنهت مرحلة النضال السياسي التقليدي.[2]

---

[1] يحيى بوعزيز، *تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية*، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص233

[2] بن يوسف بن خدة، *مرجع سابق*، ص 95.

رابعا: اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1954م

1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل

لم تفتر همة أعضاء المنظمة العسكرية السرية أمام الأزمة التي وصل إليها الحزب بل زادت من عزيمتهم وإصرارهم على مواصلة العمل النضالي لتحقيق رغبات الشعب الذي كان ناقما على المستعمر وينتظر لحظة الخلاص بأتم الاستعداد، حيث قاموا بتأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء ح. إ. ح. وتؤثر في المصاليين والمركزيين على السواء أطلقوا عليها اسم "الجنة الثورية للوحدة والعمل" وكان ذلك في 23 مارس 1954م إثر الاجتماع التأسيسي بإحدى أقدم مدارس الحزب وهي مدرسة الرشاد الكائنة بشارع علي عمار رقم 2.[1]

تم تأسيسها من طرف أربعة أشخاص اثنين من قدماء المنظمة الخاصة هما محمد بوضياف ومصطفي بن بولعيد واثنين من المركزيين وهما بشير دخلي ورمضان بوشبوبة[2] وقد نشر إعلان يحدد أهداف اللجنة وهي تتلخص فيما يلي:

–وحدة الحزب بتنظيم مؤتمر واسع و ديمقراطي قصد تحقيق التناسق الداخلي وتزويد الحزب بقيادة ثورية وقد طلب من كل المناضلين من أجل التوصل إلى هذا المؤتمر ألا يتبنوا نزاعات القادة وزع هذا الإعلان في جزء كبير من القطر الوطني.

نشرة داخلية الوطني جريدة إعلام سياسية تدافع عن هذه المواقف الحيادية وتركز على توعية المناضلين بخطورة الوضعية[3] وكانت هذه الصحيفة تتناول بصفة خاصة المصاليين

---

[1] أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1954–1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1989، ص 56–57 .

[2] بن خدة بن يوسف ، جذور أول نوفمبر 1954، ط2، تر مسعود الحاج مسعود، دار الشابطية الجزائر ، 2012، ص، 335

[3] بوضياف المصدر السابق، ص، 44.

بانتقادات لاذعة كما أن افتتاحيتها كانت تكتب بقلم حسين لحول[1] وقد صدر منها خمسة أو ستة أعداد على الأكثر[2].

عملت اللجنة الثورية على أن تكون مركز لتجمع الإطارات الراديكالية من ناحية ومن ناحية أخرى فإن علاقتها مع المركزيين ساهمت في تضليل المصاليين في حكمهم عليها[3].

إن أهم ما يلاحظ أثناء تطور اللجنة الثورية أنها كادت ان تغرق في مستنقع الصراع الذي عاشه حزب ح إ ح د وبالتالي يضيع الهدف الذي ظهرت من أجله حيث وجدت نفسها تؤيد المركزيين ضد المصاليين ويبدو أن المركزيين استغلوا كل من بشير دخلي وغيره لتحقيق أهدافهم أي احتواء اللجنة الثورية لخدمة مصالحهم[4].

مهما يكن من أمر فإن محمد بوضياف ومصطفي بن بولعيد تفطنا إلى خطورة الوجهة التي يتوجهان إليها وهي تكريس حالة الانشقاق داخل الحزب وتشتية القاعدة، وقد قاما بتصحيح المسار وذلك بإبعاد دخلي وبوشبوبة عن اللجنة الثورية والانتقال إلى مرحلة متقدمة في عملية التحضير للعمل المسلح.[5]

علق بن خدة على راديكالية الثوريين قائلا : "لقد كانت الجزائر برميل بارود في عام 1954م، وكانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل مفجره، إن الفضل في تجاوز أزمة الحزب

[1] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1956، [دن]، [د. م] [دت]، ص 12

[2] بن خدة جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص، 336.

[3] حربي الجزائر سنوات المخاض، المصدر السابق، ص، 59.

[4] لونيسي إبراهيم مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر ، 2007، ص، 12.

[5] نفسه، ص13

يعود لقدماء المنظمة الخاصة الذين نجحوا في استغلال ظاهر الأزمة من أجل تمرير مشروعهم الثوري". [1]

وكتب عمار أوزقان في كتابه le meilleur combat يقول: "أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل مسحت الماضي بالقطع مع الإيديولوجية السياسية المرابطية للوطنية التوفيقية... واللجنة الثورية للوحدة والعمل المستمر والوارثة للمنظمة الخاصة والمغذية للحركة من اجل الانتصار الحريات الديمقراطية، لم تبق انعكاس لأي حزب أو لأي وطنية خاصة، ولكنها تعد المترجم الحقيقي للوطنية المتجذرة تتماشي مع روح المجتمع كله"[2].

كان المسئولون الأوائل للجنة الثورية يشغلون فكرهم بقابلية حياة هذه المنظمة اعتبارا من الصعوبات الأولى التي دون ريب ستواجههم وتتمثل هذه الصعوبات في المسائل التالية: التمويل وهياكل التنسيق والتخطيط والتسليح إضافة إلى المخابئ وتوزيع الرجال والعتاد في مناطق الحرب توزيعا محكما.[3]

قرر أعضاء اللجنة تفجير الثورة بالوسائل المحلية وإشراك الشعب فيها فوسعوا الاتصالات بالقاعدة النضالية، وشرعوا في توفير الأسلحة بكافة أنواعها وفتحوا باب الانخراط أمام جميع القوات الحية وبدأو في تدريب المتطوعين على فنون الحرب بذلك استطاعت اللجنة أن ترفع من معنويات الشعب وتعمل على توحيد، كما شرعت في الإعداد للثورة والتخطيط لها وقد حلت اللجنة الثورية نفسها في 20 جويلية 1954م.[4]

تعد النتائج التي انتهت إليها اللجنة الثورية سلبية من الناحية السياسية بالنظر إلى الأهداف التي حددتها لنفسها عند تأسيسها ولكنها كانت ايجابية بدرجة كبيرة بالنسبة

[1] عبد النور خيثر تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حباسي شاوش جامعة الجزائر، 2005-2006 ، ص 84

[2] عبد الحميد عمراني جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مدبولي للنشر، الجزائر ، [دست] ، ص، 42.

[3] يوسفي المصدر السابق، ص، 198

[4] ازغيدي المرجع السابق، ص، 58

للعناصر المؤيدة للإسراع بتفجير الثورة لأنها سمحت لهم بالوقوف على الحقائق الميدانية التي شهدتها ح ا ح د الممزقة من ناحية، كما شكلت اللجنة الثورية فرصة لبعث ما تبقي من مسيرات المنظمة الخاصة.[1]

2. التحضير للعمل المسلح

شهدت الحركة الوطنية الجزائرية خلال نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات تحوّلًا جذريًا في أساليب النضال ضد الاستعمار الفرنسي، بعدما تبيّن للوطنيين أن العمل السياسي السلمي لم يعد قادرًا على تحقيق مطالب الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال. وقد تعزز هذا الاقتناع خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945م التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية في حق الجزائريين بسطيف وقالمة وخراطة، حيث كشفت تلك الأحداث عن الطبيعة القمعية للاستعمار الفرنسي واستعداده لاستعمال العنف المفرط لإخماد أي تحرك وطني لذلك بدأ عدد من المناضلين يقتنعون بضرورة الانتقال إلى الكفاح المسلح باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحرير الجزائر من الاحتلال.[2]

وقد ساهمت عدة عوامل في ظهور فكرة العمل المسلح، من بينها فشل المشاريع الإصلاحية التي رفعتها الحركة الوطنية، واستمرار السياسة الاستعمارية القائمة على التمييز والقمع، إضافة إلى تأثر الوطنيين الجزائريين بحركات التحرر العالمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في آسيا والعالم العربي كما لعبت أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية دورًا مهمًا في دفع الشباب الوطني نحو الخيار الثوري، بعدما تحولت الخلافات بين المصاليين والمركزيين إلى صراع أضعف العمل السياسي وأفقد الكثير من المناضلين الثقة في القيادات التقليدية وقد رأى هؤلاء الشباب أن استمرار الانقسامات الحزبية لن يخدم القضية الوطنية، وأن الوقت قد حان للإعداد الفعلي للثورة المسلحة.[3]

---

[1] محساس المصدر السابق، ص 370-369

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص155.

[3] محمد حربي، المرجع السابق ، ص41.

وفي هذا السياق تأسست سنة 1947 م المنظمة الخاصة باعتبارها جهازًا سريًا تابعًا للحركة الوطنية، هدفه الأساسي التحضير العسكري للكفاح المسلح. وقد أشرف على تأسيسها محمد بلوزداد، ثم تولى قيادتها بعده حسين آيت أحمد .واعتمدت المنظمة على السرية المطلقة في نشاطها، حيث تم تقسيم أعضائها إلى خلايا صغيرة لتجنب اكتشافها من طرف السلطات الاستعمارية كما ركزت على تدريب المناضلين على استعمال الأسلحة وصناعة المتفجرات وتقنيات حرب العصابات، بالإضافة إلى جمع الأموال وتهريب السلاح من الخارج. وقد تمكنت المنظمة من تكوين نخبة ثورية امتلكت خبرة عسكرية وتنظيمية مهمة، وكان لها دور بارز في تفجير الثورة التحريرية لاحقًا.[1]

وضمت المنظمة الخاصة عددًا من المناضلين الذين أصبحوا فيما بعد من أبرز قادة الثورة الجزائرية، مثل أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي وكريم بلقاسم .وقد عمل هؤلاء على توسيع نشاط التنظيم في مختلف مناطق الجزائر، كما ركزوا على نشر الفكر الثوري وسط الشباب الوطني وإعدادهم نفسيًا وعسكريًا لخوض معركة التحرير. غير أن السلطات الاستعمارية تمكنت سنة 1950 من اكتشاف جزء كبير من نشاط المنظمة، فاعتقلت عددًا من أعضائها وصادرت بعض الأسلحة والوثائق، وهو ما أدى إلى تفكيك التنظيم نسبيًا.[2]

ورغم هذه الضربة، فإن فكرة الكفاح المسلح لم تتوقف، بل ازدادت قوة وانتشارًا بين الوطنيين الجزائريين، خاصة بعدما أثبتت التجربة أن فرنسا لن تقبل بالتفاوض حول استقلال الجزائر. كما ساهم المناضلون الذين نجوا من الاعتقال في الحفاظ على الاتصالات السرية وإعادة تنظيم الصفوف الثورية. وبعد تفاقم أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تأسست سنة 1954م اللجنة الثورية للوحدة والعمل بهدف توحيد المناضلين المؤمنين بالثورة المسلحة

[1] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق ، ص73.

[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق ، ص248.

وتجاوز الخلافات الحزبية التي كانت تعصف بالحركة الوطنية. وقد ركزت اللجنة على التحضير العملي للثورة من خلال جمع السلاح، والاتصال بالمناضلين في مختلف أنحاء الوطن، ووضع خطة شاملة لانطلاق العمل المسلح.[1]

وفي إطار هذه التحضيرات انعقد اجتماع مجموعة الـ22 التاريخية، التي ناقشت مستقبل الحركة الوطنية واتخذت قرار اللجوء إلى الثورة المسلحة باعتبارها الخيار الوحيد لتحرير الجزائر. وبعد ذلك تم اختيار مجموعة من القادة للإشراف المباشر على الإعداد للثورة، وعُرفت هذه المجموعة باسم «مجموعة الستة»، وضمت كلًا من مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط وكريم بلقاسم .وقد تولت هذه المجموعة تقسيم البلاد إلى مناطق عسكرية، وتنظيم الاتصالات بين المناضلين، وتحديد موعد انطلاق الثورة.[2]

وفي أكتوبر 1954م تأسست جبهة التحرير الوطني باعتبارها الإطار السياسي للثورة الجزائرية، كما تأسس جيش التحرير الوطني ليكون الذراع العسكرية للثورة. وفي الفاتح من نوفمبر 1954م صدر بيان أول نوفمبر الذي أعلن اندلاع ثورة التحرير الجزائرية ودعا الشعب الجزائري إلى الالتفاف حول الثورة من أجل تحقيق الاستقلال الوطني واسترجاع السيادة الوطنية. وقد شكلت هذه المرحلة بداية التحول الحاسم في تاريخ الجزائر الحديث، حيث انتقل الشعب الجزائري من مرحلة النضال السياسي إلى مرحلة الكفاح المسلح المنظم الذي انتهى باستقلال الجزائر سنة 1962.[3]

3. بيان اول نوفمبر 1954م: الاعلان الرسمي لانطلاق الثورة

يُعدّ بيان أول نوفمبر 1954م الوثيقة السياسية والتاريخية التي أعلنت رسميًا اندلاع ثورة التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وقد مثّل نقطة تحول حاسمة في تاريخ

[1] محمد حربي، المرجع السابق،ص 58.

[2] شارل روبير أجيرون، *تاريخ الجزائر المعاصرة*، ترجمة عيسى عصفور، دار القصبة، بيروت، 2005، ص 311.

[3] أبو القاسم سعد الله، *مرجع سابق، ص* 170.

الحركة الوطنية الجزائرية. جاء هذا البيان نتيجة سنوات طويلة من النضال السياسي والفكري والعسكري، وبعد اقتناع الوطنيين الجزائريين بفشل الأساليب السلمية والإصلاحية في تحقيق الاستقلال لذلك قررت مجموعة من المناضلين الثوريين الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح المنظم من أجل تحرير الجزائر واسترجاع سيادتها الوطنية.[1]

وقد صدر البيان ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م عن جبهة التحرير الوطني التي تأسست لتكون الممثل السياسي للثورة الجزائرية، بينما أُنشئ جيش التحرير الوطني ليقود العمليات العسكرية ضد الاستعمار الفرنسي. وقد حرص محررو البيان على توضيح أهداف الثورة ومبادئها، حيث أكدوا أن الهدف الأساسي يتمثل في الاستقلال الوطني وإقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. كما شدد البيان على احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، في محاولة لتأكيد الطابع الوطني الجامع للثورة الجزائرية.[2]

وتضمن البيان دعوة مباشرة إلى الشعب الجزائري للالتفاف حول الثورة والمشاركة في الكفاح التحرري، كما دعا المناضلين الوطنيين إلى تجاوز الخلافات والانقسامات الحزبية وتوحيد الصف الوطني في مواجهة الاستعمار الفرنسي وقد سعت جبهة التحرير الوطني من خلال هذا البيان إلى تقديم نفسها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري، القادر على قيادة الثورة وتحقيق الاستقلال لذلك كان البيان يحمل أبعادًا سياسية وتنظيمية إلى جانب أبعاده العسكرية، لأنه لم يقتصر على إعلان الثورة فقط، بل حدد أيضًا الإطار الفكري والسياسي الذي ستسير عليه.[3]

كما وجّه البيان نداءً إلى السلطات الفرنسية، دعاها فيه إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، واقترح الدخول في مفاوضات إذا اعترفت فرنسا بمبدأ الاستقلال.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص171.

[2] محمد حربي، المرجع السابق ، ص67.

[3] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق ، ص101.

ويظهر من ذلك أن الثورة الجزائرية لم تكن مجرد حركة عنف، بل كانت حركة تحرر وطني ذات أهداف سياسية واضحة تسعى إلى إنهاء النظام الاستعماري وإقامة دولة مستقلة. وفي الوقت نفسه، كان البيان رسالة إلى الرأي العام الدولي، خاصة الأمم المتحدة والدول العربية والإسلامية، من أجل كسب الدعم السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية.[1]

وقد جرى توزيع البيان سرًا في مختلف مناطق الجزائر ليلة اندلاع الثورة، بالتزامن مع تنفيذ مجموعة من العمليات المسلحة التي استهدفت مراكز الاستعمار الفرنسي ومصالحه العسكرية والإدارية وأسهم هذا التنسيق بين العمل السياسي والعسكري في إعطاء الثورة بعدًا تنظيميًا واضحًا منذ بدايتها ورغم محدودية الإمكانيات العسكرية آنذاك، فإن الثورة نجحت في فرض نفسها على الساحة الوطنية والدولية، خاصة بعدما أثبت الشعب الجزائري استعداده للتضحية من أجل الحرية والاستقلال.[2]

ومن الناحية التاريخية، يُعتبر بيان أول نوفمبر من أهم الوثائق السياسية في تاريخ الجزائر المعاصر، لأنه وضع الأسس الفكرية والسياسية للثورة التحريرية، وحدد أهدافها الكبرى المتمثلة في الاستقلال والوحدة الوطنية والسيادة الشعبية. كما ساهم في توحيد مختلف التيارات الوطنية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي مكّن الثورة الجزائرية من الاستمرار والتوسع رغم القمع الاستعماري العنيف. وقد ظل هذا البيان مرجعًا أساسيًا لفهم مبادئ الثورة الجزائرية وأهدافها الوطنية والسياسية.[3]

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق ، ص261.

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق ، ص318

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص44.

خلاصة الفصل

يتضح من خلال هذا الفصل أن المرحلة الممتدة بين 1947 م و1954م كانت مرحلة انتقالية حاسمة في تاريخ النضال الوطني الجزائري، حيث تراجعت فاعلية العمل السياسي التقليدي أمام تعنّت الإدارة الاستعمارية وتزايد القمع والتزوير، مما عمّق الأزمة داخل الحركة الوطنية.

كما ساهم تأسيس المنظمة الخاصة ثم تفكك الحركة بسبب الصراعات الداخلية في إعادة توجيه النضال نحو خيار أكثر جذرية، تمثل في الإعداد للكفاح المسلح. وقد شكلت هذه التطورات مجتمعة الأرضية السياسية والتنظيمية والفكرية التي مهدت لاندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954م، باعتبارها النتيجة الطبيعية لتراكمات مرحلة طويلة من الإحباط والصراع مع الاستعمار الفرنسي.

خاتمة

خاتمة

حاولنا استخلاص تلك المجازر في ختام هذا البحث، حيث يتضح أن مجازر 8 ماي 1945م لم تكن مجرد حادثة تاريخية عابرة، بل شكلت نقطة تحول مفصلية في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، حيث كشفت بجلاء عن طبيعة الاستعمار الفرنسي القائم على القمع والعنف، وأكدت فشل كل المحاولات الإصلاحية والسياسية في تحقيق مطالب الشعب الجزائري لقد مثّلت هذه المجازر صدمة قوية أعادت تشكيل الوعي الوطني، ورسّخت قناعة متزايدة بأن الحل السلمي لم يعد مجديًا في مواجهة استعمار رافض لأي شكل من أشكال التغيير.

وقد ساهمت هذه الأحداث في تطور الحركة الوطنية، نحو بروز تيار ثوري جديد تبنّى خيار الكفاح المسلح كسبيل وحيد لاسترجاع السيادة الوطنية. ومع تزايد الشعور بالإحباط من المسار السياسي، تبلورت الظروف الموضوعية والذاتية التي مهّدت لاندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954م، والتي كانت امتدادًا طبيعيًا لتراكمات ما بعد 8 ماي 1945م.

نتائج البحث:

- كشفت مجازر 8 ماي 1945م عن الطبيعة القمعية والعنصرية للاستعمار الفرنسي في الجزائر .
- أدّت إلى انهيار الثقة في الحلول السياسية والإصلاحية التي تبنتها الحركة الوطنية .
- ساهمت في تعزيز الوعي الوطني وتوسيع قاعدة المطالبة بالاستقلال الكامل .
- شكلت دافعًا مباشرًا نحو إعادة تنظيم الحركة الوطنية على أسس ثورية .
- مهدت لظهور الجناح الثوري الذي قاد التحضير الفعلي لاندلاع ثورة 1 نوفمبر 1954م .
- أبرزت أن الكفاح المسلح أصبح الخيار الحتمي بعد فشل النضال السياسي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم

- سورة محمد، الآية 07 .

2. الكتب العربية

- إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954م-1956، [دن]، [د. م] [دت]
- أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي (1830 - 1954م)، ج 6 عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، وت
- اتفاقية الوقاية من جريمة الإبادة الجماعية، صادر في 29 ديسمبر 1945م، وأصبحت سارية المفعول ابتداء من 12 جانفي 1951
- أحمد مهساس: شهادة في لقائي معه مسجلة بالصوت والصورة، بمنزله 56 شارع ديدوش مراد، الجزائر العاصمة 7 سبتمبر 2010
- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م م، تر: محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، مج 2 شركة دار الأمة، الجزائر، 2013 م.
- إدريس خيضر البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م - 1962م ، ج 2 ، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران 2005
- أزغيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1954م-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1989،
- الابراهيمي البشير، اثار البشير الابراهيمي، ج 3، 1، عيون البصائر، دار الغرب الاسلامي، بيرو ت

- الخطيب أحمد. حزب الشعب الجزائري الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986،
- الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999،
- الشاذلي بن جديد مذكرات شاذلي بن جديد ، ج 1، دار القصبة لنشر ، الجزائر، 2011،
- [1] العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 1 منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق ، 1999 م، ص 199.
- العلوي محمد الطيب مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م – 1954م، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، طبعة خاصة، د.س
- المتروبول: تعبير فرنسي يشير إلى الدولة الاستعمارية بخلاف مستعمراتها او توابعها انظر اجيون،
- المدني أحمد توفيق هذه هي الجزائر ويليه كتاب الجزائر، مج 8، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، (دت)
- النظام الأساسي لمحكمة الجنائية الدولية، تم المصادقة عليه بتاريخ 17 جويلية 1998 دخل حيز النفاذ بتاريخ 1 جويلية 2002
- بسام العملي: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط خ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص 118.
- بشير كاشة الفرحي مختصر وقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962)، الجزائر، 2007
- بن العقون عبد الرحمان إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 3،، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986

- بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة ترجمة الأخضر العفيف منشورات دار الأدب، بيروت
- بن خدة بن يوسف : جذور أول نوفمبر 1954م: ط2، تر مسعود الحاج مسعود، دار الشابطية الجزائر : 2012
- بن خدة بن يوسف جذور اول نوفمبر 1954م، تر مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
- بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2003
- بن عيسى، عبد الرحمن، الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
- بن يوسف بن خدة : جذور أول نوفمبر 1954م، ترجمة مسعود حاج مسعود ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، الجزائر، طبعة 2، 2012
- بورغدة رمضان ، جوانب من احداث 8 ماي بقالمة على ضوء وثائق رسمية فرنسية جديدة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة قالمة ، قسم التاريخ والآثار المجلد 5 ، العدد 2 ديسمبر 2011
- بوزيد عبد المجيد : الإمداد خلال حرب التحرير الوطني 2 مطبعة الديوان ، 2007م،
- بوعزيز يحي، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912–1948) ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر
- بوعزيز يحي الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912–1948) ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر

- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرن 19 و 20م، ط 2 ، م ، م ، وم)، الجزائر ، 1996،
- جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994
- جوان غليبسي، الجزائر الثائرة، ترجمة خيري عماد ، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961
- جوبيه عبد الكامل: الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة (1946) 1954م) د.ط، الراية للكتاب، الجزائر ، د.س.
- جون رودي، الجزائر الحديثة: نشأة وتطور أمة، بلومنغتون: جامعة إنديانا، 2005،
- جيلالي صاري ، محفوظ قداش : المقاومة السياسية (1900-1954م) الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، تحقيق عبد القادر بن حراث المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987،
- جيلبير مينيي، الجزائر المكشوفة: الحرب العالمية الأولى وبداية القرن العشرين، جنيف: دار دروز، 1981
- حسين ايت احمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1949 - 1952، تر سعيد جعفر، دل، منشورات البرزخ، الجزائر 2002
- حي بوعزيز، تورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2009 م
- خيضر إدريس : البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م - 1962م، ج 2 مدار الغرب للنشر والتوزيع وهران ، 2008م
- رضوان عناد ثابت، 8 أيار / ماي 1945م (الإبادة الجماعية) ، تر سعيد محمد اللحام ، منشورات ANEP ، الجزائر، 2000

- زبيري العربي تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 1 من منشوراته اتحاد الكتاب العرب، د.م .ن، 1999.
- زهير أحدادن شخصيات ومواقف تاريخية، دار دحلب ، الجزائر، 2012
- زوزو عبد الحميد الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورية التحريرية، ج 1
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945م، ج 3، ط 4 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1962،
- شارل أندري خ، تاريخ شمال إفريقيا: تونس، الجزائر، المغرب، لندن: روتليدج، 1970،
- شارل روبير أجيرون، الجزائر الحديثة: تاريخ من 1830 إلى الحاضر، ترجمة: (غير متوفر)، لندن: دار هيرست، 1991
- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2002،
- طاعة سعد دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر 1947 م-1956، ط1، دار الكوكب الجزائر، 2012
- عامر رخيلة: 8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر، 1985.
- عامر رخيلة، 8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية)، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، إد. س)
- عباس فرحات ليل الاستعمار، عربة أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر،2005

- عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص
Mohammed Harbi: Le FLN Mirage et Réalité, OP- cit,
- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ، ج 1 ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر د ت
- عبد الحميد عمراني جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مدبولي للنشر، الجزائر : [دست]
- عبد الرحمن بن العقون الكفاح القومي السياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج 1، ص 367
- عبد الرحمن بن عيسى، الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
- عبد القادر جغلول، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: دراسة تحليلية، دار الحكمة، الجزائر ، 1998
- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، دم، دت،
- عبد المجيد بوزيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني ، بل مطبعة الديوان ، ادم، 2007،
- عقيلة صيف الله: التنظيم السياسي والإداري الثورة 1954م-1962، ط البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
- علي رزيل، "مظاهر ورفض الجزائريين للتجنيد الإجباري ثورة الأوراس 1916 م نموذجا، محلة قضايا تاريخية، عبر الدراسات التاريخية المعاصرة -بوزريعة، الجزائر، 110، 2019 م،

- عمار اورقان الجهاد الافضل ، تمال سطوف سهيلة بينوشو، د.ط ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005
- عمار بن عودة، نقلا عن محمد عباس ثوار.... عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة الجزائر 2003
- عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م
- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة ، ج 1، الدار العثمانية للنشر ، الجزائر، 2013.
- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م – 1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2016
- عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر ، دس]،
- عمورة عمار : الموجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة الجزائر ، 2002 الطبعة الأولى،
- فرحات عباس ليل الاستعمار، ت، فيصل الأحمر، دار المسك، الجزائر، د.س.
- فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، 1844م – 1971م، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر ، 2006م.
- فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م – 1971م، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر ، 2006م
- قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939–1951)، ج 2.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر 2013

- لونيسي إبراهيم مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر : 2007.
- محفوظ بنون، تشكّل الجزائر المعاصرة 1830–1987، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1988.
- محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر) ، 1830م – 1954م م ، منشورات ANEP، الجزائر، 2008م
- محفوظ قداش والجيلالي صاري : الجزائر صمود ومقاومات ، ترجمة أوذاينية خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2012
- محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج 2، المؤسسة الوطنية للمكتب الجزائر، 1987،
- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة 1984،
- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر (دار المعاصرة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
- محمد حربي، *جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع*، دار الطليعة، بيروت، 1983
- محمد قنانش : ذكرياتي مع مشاهير الكفاح ، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005
- محمد مورو، بعد 500 عام من سقوط الأندلس (1492م – 1992م) الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم، المختار الإسلامي، القاهرة (ب، سان).
- محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1954م – 1962م)، منشورات دار قرطبة ، الجزائر ، 2012م

- مقلاتي عبد الله المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 (1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د م)، 2014
- مناصرية يوسف الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحزبين العالميتين (1919م–1939) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19م، دار المعرفة، الجزائر ، 2006م
- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة)، تر الحاج مسعود مسعود محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
- مولاي مرباح، نقلاً عن محمد عباس رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2009
- مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926–1954م، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر 2003
- ناصر الدين سعيدوني، أحداث ماي 1954م ، ذكريات وتضحيات جسيمة وعبرة وكفاح مرير الذاكرة" العدد الثاني ، الجزائر، 1995
- نميش حلول الملقب النقيب يختي، عضو في المرخ بوهران منذ 1949م، شارك في تخطيط الهجوم على المركز البريدي وهران، تقلد عدة مناصب بعد لا استقلال منها وزير المجاهدين،
- [1] نيكولاي دياكون حركة الفتيان الجزائريون في مطلع القرن العشرين، تر: عبر العزيز بوباكير. آمدو كال للنشر والتوزيع د ت
- [1] هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)، د ط ، دار المعرفة، الجزائر، د.س .

- يحي بوعزيز الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948 ويليه الإيديولوجيات السياسية الحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- يحيى بوعزيز، *تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية*، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990
- يمي خلال المغرب العربي فترة الاستعمار والتحرر والاستقلال 4 أجزاء، دار النهضة، لبنان، 1981 م، ج 1.
- التصويت ب 29 صوت للانتخابات مقابل 24 معارض لها ، أنظر في ذلك دالي محمد الشريف ، د.ط، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر ، 2002،.
- مصطفى هشماوي : جذور نوفمبر 1954م في الجزائر ، منشورات المركز الوطني في البحث في الحركة الوطنية وثورة، 1954م، الجزائر 1998

3. الرسائل الجامعية (دكتوراه، ماجستير، ماستر)

➢ **أطروحات الدكتوراه**

- بن زروال جمعة، الحركات الجزائرية المضادة لثورة التحريرية، 1954م-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011-2012،
- بوعياش مراد الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية (1919م-1962) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2010-2011

- بوعياش مراد الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية (1919م-1962) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2011-2010
- عبد النور خيثر تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954م-1962 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حباسي شاوش جامعة الجزائر: 2005-2006
- قريري سليمان : تطور الإتجاه الثوري الوحدوي في الحركة الوطنية، 1940م-1954م ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في التاريخ المعاصر مجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م -2011م
- قريري سليمان: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940-1954م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011-2010

مذكرات الماجستير

- بجاوي محمد الصالح، المجندون في الجيش الفرنسي 1830م - 1900م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ اشراف حباسي شاوش غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بوزريعة - الجزائر -، 2005م - 2006م.
- بوغرارة مليكة: حوادث 8 ماي 1945م في ضوء القانون الدولي الجنائي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق جامعة الجزائر 2008
- شلبي أمال : التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية 1954م - 1956م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر مجامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ، 2005م .2006

- عبد الحفيظ أبو عبد الله فرحات عباس بين الإدماج و الوطنية 1919م-1962 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2005-2006
- يلقبون بن قانة أنظر، شلبي شهرزاد ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008م - 2009م،

➢ **مذكرات الماستر**

- الخير قسوم، متطور حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1945م - 1954م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 - 2013 م
- بوعلام سارة، أحداث 8 ماي 1945م في سطيف بين القمع الاستعماري وبروز الوعي الوطني، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 2، 2021
- جغدالي، نوال، خراطة في أحداث 8 ماي 1945م ودورها في الحركة الوطنية ، مذكرة ماستر، جامعة بجاية، 2023
- رتيبة جعفر، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية (1956م - 1958م) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة - 2013 - 2014 م
- زغدود، نور الدين، دراسة تحليلية لمجازر قالمة 1945م وأبعادها السياسية، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 2، 2020
- لعور، ياسين، مجازر 8 ماي 1945م في الجزائر: قراءة في الوثائق والشهادات، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 2، 2022.

- مبارك دويس الحزب الشيوعي الجزائري و التونسي (1926-1956) مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الوادي 2013-2014.
- نسيمة قريشي: الاتحاد الديمقراطي للبيان (1946-1965) : مذكرة انيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المعاصر، جامعة محمد لخضر ، بسكرة 2014-2015
- هاجر حربي، التسليح اثناء الثورة التحريرية (1954م - 1962م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة - 2012 - 2013م

4. المجلات والمنشورات العلمية

- عمار عبد القادر، "السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية 1945)م"(، مجلة الدراسات السياسية والقانونية، العدد 15 ، 2019
- أحمد مريوش، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين 1931-1952، مجلة الرؤية العدد 2 السنة اولى الجزائر، 1996
- ايت عبد المالك نادية مجازر 8 ماي 1945م بين ثبوت التجريم وإشكالية تأجيل متابعة المجرمين الفرنسيين امام القضاء الدولي، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، العدد 7، الجزء 1
- بن شعبان السبتي مجزر 8 ماي 1945م بمنطقة قالمة وبداية الطريق نحو نوفمبر 1954م، المجلة التاريخية الجزائرية جامعة محمد بوضياف المسيلة العدد 06 - 07 جانفي - ماي 2018
- بوبكر، عبد اللطيف، "مجازر 8 ماي 1945م وأثرها في تحول الحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 12 (2018).

- رزيق علي مظاهر ورفض الجزائريين للتجنيد الإجباري ثورة الأوراس 1916 م نموذجا"، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة – بوزريعة، الجزائر، ع 11، 2019 م.،
- زياد ربيع جرائم الإبادة الجماعية مجلة دراسات دولية جامعة بغداد جمهورية العراق العدد 59، 2020
- عبد الحميد زوزو الأصول السياسية، والاجتماعية والاقتصادية الثورة نوفمبر 1954م، (مجلة المجلس الأعلى)، ج 2، 1999
- قويدر نور الدين البعد الوطني الثورة الأوراس 1916م ومشروع الجمهورية الجزائرية"، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإنسانية بجامعة باتنة –1 – الجزائر ، مج 21 ، ع 28 جانفي 2021م
- لهلالي سلوى، "الاتجاه الليبيرالي الجزائري ومشروع بلوم–فيوليت 1936م، مجلة تاريخ المغرب العربي، 2017
- مدور خميسة، "مشروع بلوم–فيوليت: إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الكولونيالي(1938–1936) ، "مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 2016.
- مقيدش علحية، " قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 م الظروف المحتوى – رد فعل الجزائريين "، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الثانية عشر، مج 12، ع 1، جانفي 2020م
- يوسف فاطمة الزهراء، "الذاكرة الوطنية لمجازر سطيف وقالمة وخراطة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8 (2020).

5. الاتفاقيات والقوانين الدولية

- اتفاقية الوقاية من جريمة الإبادة الجماعية، الأمم المتحدة، 29 ديسمبر 1948، دخلت حيز النفاذ في 12 جانفي 1951 .
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، روما، 17 جويلية 1998، دخل حيز النفاذ في 1 جويلية 2002.

6. الكتب الأجنبية

- Abdesselam: du mouvement National à l'indépendance Itinéraire d'un militant, 13-Habbach casbah éditions, Alger 2008
- Ahmed: Le Mouvement Révolutionnaire en Algerie de la 1 guerre mondiale a 14-Mahsasم1954 , éditions el maarifa, Alger 2007
- AINAD TABET.R, 8 Mai 1945م En Algérie, (1987) office des Publication Universitaire
- André Nouschi: La naissance de nationalisme Algérien, éd, Minuit, Paris, 1962
- Ben youcef ben Khedda: Les Origines du 1 Novembre 1954م, 2 éditions, Revue et augmentée, Editions
- Benjamin Stora, Algeria, 1830–2000: A Short History (Ithaca: Cornell University Press, 2001),
- Benjamin Stora, La gangrène et l'oubli (Paris: La Découverte, 1991),

- Benjamin Stora: dictionnaire biographique de militants Nationalistes Algériens 1926-
- Benjamin Stora: dictionnaire biographique de militants Nationalistes Algériens1926 -1954م, op.cit
- Benjamin Stora: Messali Haj (1898-1974) pionnier du Nationalisme Algérien, éditions l' Harmattan Paris 1982
- berbéro-Nationalistes: quand le "Zaim" est conteste, Réflexions, Messali Hadj 1898-1998 parcours et C.N.E.R.M.N.R.1 Novembre 1954م, Alger 1999,
- Charles-Robert Ageron, Modern Algeria: A History from 1830 to the Present (London: Hurst & Company, 1991),
- Claude collot: les Institution de L'Algérie Durant la période coloniale (1830-1962), éd OPU, Alger, paris, 1987
- Dépêche de Constantine, journal de l'est Algérie de Constantine, années consultées 1945م/1946.
- H1726/2, XIX C.A, 3ème Bureau, Emeutes du Constantinois, Mai 1945م- Juin 1945م
- Jacques Duchemin, La révolte algérienne du 8 mai 1945م (Paris: Seuil, 1985)
- John Ruedy, Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation (Bloomington: Indiana University Press, 2005

- Mahfoud Kadache.histoire de nationalisme Algérien(1939 1951) tome2, edition entreprise national d alger 1980 .p795.op.cit
- Mahfoud Kaddache :Histoire du Nationalisme Algérienne, T2, OP-cit,
- MAHFOUD KADDACHE: la vie politique Alger de (1919م à 1939), ENAG Editions Alger, 2009,
- MAHFOUD KADDACHE: L'émir Khaled documents et témoignages pour servir à l'étude du: Nationalisme algérien, office des publications universitaires, 2009,
- M'hame. d yousf: Le complot (1954م-1962), edition E.N.L, Alger 986,
- Mohammed Harbi, Le FLN: mirage et réalité (Paris: Julliard, 1980),
- ommission Tuber, Rapport de la Commission d'enquête sur les événements de Constantine,26 Mai 1945م
- SHD, 1H 1726/2, Annexe N°3, Incidents- Manifestations- Agressions- entre le 1er et le 30 Avril 1945م
- SHD, 1H 1726/2, Gouvernement Général de l'Algérie, Cabinet Militaire, Instruction sur le maintien de l'ordre en Algérie, 10 Février 1944
- Sliman Chikh: L' Algérie en Armes, ou le temps des certitudes, éd conomica, paris, 1981

- Sous-Préfecture de Sétif, Correspondance au Préfet De Constantine (Centre d'information et d'étude), Le 01 Novembre 1944 in AINAD TABET, Op.cit., P106
- Témoignage du Abdelah Bentobal, cité par Daho Djerbal: « les maquis des aucès en 1950_1951 au La problématique des vois et moyens de la Révolution nationale en Algérie », dans, Hassen Bachir_ cherif, Coordonné par Abdelmadjid Merdaci: Le 1" Novembre 1954م La nuit rebelle, éditions La Tribune, Alger, 2004,
- Voir la loi n 46.377 du 9 mars 1946 portant amnistie de certaines infraction commisses en Algérie a l'occasion des événement des ler et 8 mai 1945م journal officiel de la république française du 10 mars 1946 (p.2006).
- Youfi M'hame.: Le complot (1954م - 1962),Édition E.N.L, Alger1986,
- ZERTOUTI.Y, (2004), 8 Mai 1945م L'aube de la Révolution in ARCHIVES D'Algérie, Les Dossiers de la Révolution N°2.